جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر اكاديمي

الميدان:علوم اقتصادية,علوم تسيير,علوم تجارية

الشعبة:علوم مالية ومحاسبة

التخصص:مالية وبنوك

إعداد الطالبتين: شيماء بن محسن, عفاف هباز

بعنوان:

دور أنظمة الدفع الالكترونية في تحسين أداء البنوك التجارية

دراسة حالة للبنك الوطني الجزائري BNA و بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR وكالة ورقلة للفترة2015 –2018

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ26\06\2019

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ عبد العزيز خنوس (أستاذ جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الأستاذ سمير بوختالة (أستاذ محاضر جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا ومقررا

الأستاذ محمد الهاشمي حجاج (أستاذ جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين

أهدي ثمرة جهدي في هذا العمل المتواضع إلى أغلى إنسانة في الوجود التي نطق بها لساني وجعل الله الجنة تحت أقدامها امي الغالية التي أفضت علي بدعواتها وبركاتها أطال الله في عمرها والى ابي العزيز الذي كان سببا في دفعي الى الامام بارك الله في عمره

الى زوجي علي علالي الذي كان سندي طيلة مشواري الدراسي

الى اخوتي الذين كانوا ولازالوا مفخرة لأنهم كانوا سندا لي في انجاز هذا العمل(محمد وثيق, سارة, محمد إسلام , فاطمة الزهراء, سولاف, أيوب)

الى كل افراد عائلة بن محسن وزكري صغيرا وكبيرا الى عائلة زوجي

الى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

الى صديقاتي وزملاء وزميلات الدراسة دفعة2019/2018

شـــــيماء

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تمت الصالحات والصلاة والسلام على خير موجه البشر سيد الصالحين محمد صلى الله عليه وسلم و بعد فبكلمة طيبة وصدر رحب أهدي ثمرة جهدي إلى :

الروح الطيبة والقلب الحنون، إلى نور حياتي ومنبع وجودي إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى قدوتي في الحياة الذي تعب لأرتاح إلى أبي الغالي أطال الله في عمره وحفظه لي ...

أحلى كلمة نطق بها لساني وسمعتها أذني وأحس بها قلبي إلى التي رضاها عني بالدنيا كلها إلى الجوهرة التي أنارت دربي و طريقي إلى الصدر الحانون أمي أطال الله عمرها وحفظها ...

إلى من قاسموني رحم أمي ومحبة ابي إخوتي وأخواتي الأعزاء كل باسمه (هاجر، ايمان، ايناس، مريم ، نور اليقين، يوسف ، علي ، بلال ،عبد الشكور، برهان الدين) وإلى زوج أختي الذي كان سندا لي اسماعيل كروش ، وإلى الكتاكيت الصغار (معين بالله، نور الاسلام ،أماني ، جنة الرحمان، ندى، عبد الله)

إلى جميع عائلة هباز و عائلة بروسي كبيرا وصغيرا .

إلى أعز صديقاتي سميحة و خديجة وكوثر و ريان و نجلاء و رميصاء و فتيحة .

إلى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث ولم يبخل عليا بمعلومة سواء كان من قريب أو من بعيد

إلى كل من وسعه قلبي وذاكرتي ولم تسعه مذكرتي .

عفاف

شـــكر و عـــــرفان

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بعظمة جلالته وله الشكر بكافي نعمه وأفضل الصلاة على أنبيائه المرسلين وسيد الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى أله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

قالى تعالى"لئن شكرتم لأزيدنكم" من لا يشكر الناس لا يشكر الله,إذا كان لابد من الشكر فالكلمات لاتكفي ولاتفي فمن باب العرفان بالفضل نتقدم بالشكر الأستاذ **"بوختالة سمير"** لتوجيهه لعملنا بإكليل من النصح والإرشادات فكان لنا خير معين وسند في إنجاز هذا البحث.

كما لايفوتنا أن نتوجه بالتحية والشكر إلى :

كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين درسونا على مدار خمس سنوات وموظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري

أسماء "عفاف

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الأثر الكبير الذي اتخذته أنظمة الدفع الإلكترونية كمسار في تطوير وتوسيع العمليات المصرفية , وذلك بواسطة الوسائل الإلكترونية المعتمدة وهذا ما دفع البنوك إلى تبنيها وجعلها كنظام الكتروني يساعده في تفعيل و تحسين أدائه البنكي ، حيث تم اختيار عينة من البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة (BNA- BADR-) للفترة 2015-2018 مستعملين في ذلك المنهج الوصفي ، وقد تم الاعتماد على أدوات التحليل الاحصائي وبرنامج EXCEL وذلك لإبراز الأثر والدور الذي تلعبه عدد البطاقات الالكترونية في تحسين أداء البنوك التجارية ولتقييم هذا الاداء تم الاعتمادعلى مجموعة من المؤشرات(مؤشر العائد على حقوق الملكية ,مؤشر هامش الربح, مؤشر الرافعة المالية)للبنوك محل الدراسة. ومن أهم النتائج وجود علاقة طردية بين عدد البطاقات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية في الرفع من العائد على حقوق الملكية ووجود كذلك علاقة طردية بين عدد البطاقات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية في تحسين الرافعة المالية.

الكلمات المفتاحية : أنظمة الدفع الإلكترونية , .وسائل الدفع الالكتروني , أداء بنكي ، نظام إلكتروني,بطاقات الكترونية ,تحويلات مالية الكترونية ,البنك الوطني الجزائري ,بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

Résum

Lobjectif de cette etude est de metre en evidence limpact significatif des systemes de paiment electronique sur le developpement et lexpansion des operation bancaires par voie electronique,ce qui a incite les banques a les adopter et a en faire une système electronique qui les aide a activier et ameliorer leurs performances bancaire(BNA-BADR) pour la periode 2015-2018 en utilisant lapproche de descriptive les outils danalyse statistique et le programme EXCEL ont été utilises pour mettre en evidence limpact et le rol joue par le nombre de cartes electroniques dans lamelioration de la performance des bancues commerciales Le resulttat le plus important est lexistence dune relation positive zntre le nombre de cartes electroniques et les transferts financiers electroniques et les transferts financiers electroniques dans laugmentation de la valeur de limmobilitier et dune relation positive entre le nombre de cartes electroniques et les transferts financiers electroniques En amelioeant leffet de levier

Mot –cles:system de paiment electronique,performance bancaire,système electronique,cart electroniques,transfert electroniquede fonds, banq national dalgerie,banq de lagriculture et du developpement rural

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	II-I
الشكر	III
الملخص	IV
قائمة المحتويات	V
قائمة الجداول	VI
قائمة الاشكال	VII
قائمة الملاحق	VIII
قائمة الرموز والاختصارات	IX
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول : الاطار النظري لأنظمة الدفع الالكترونية والأداء البنكي والدراسات السابقة	
المبحث الأول : مدخل عام حول أنظمة الدفع الالكترونية والأداء البنكي	3
المبحث الثاني : الدراسات السابقة حول الدفع الالكتروني والأداء البنكي	40
الفصل الثاني : دراسة احصائية لدور أنظمة الدفع الإلكترونية في تحسين أداء البنوك التجارية	
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	49
المبحث الثاني : عرض ومناقشة النتائج المتوصل اليها	51
الخاتمة	64
قائمة المصادر والمراجع	67
الملاحق	72
الفهرس	86

قائمة الجداول

رقم الجدول	الجدول	الصفحة
2–1	عرض للبنوك عينة الدراسة	49
2–2	تطور عدد البطاقات الإلكترونية والتحويلات المالية الإلكترونية للبنك الوطني الجزائري للفترة 2015–2018	51
3–2	تطور عدد البطاقات الإلكترونية والتحويلات المالية الإلكترونية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ورقلة للفترة 2015–2018	52
4–2	مؤشر العائد على حقوق الملكية للبنك الوطني الجزائري للفترة 2015–2016	52
5–2	مؤشر العائد على الأصول للبنك الوطني الجزائري للفترة 2015–2018	53
6–2	مؤشر الرافعة المالية للبنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2015–2018	54
7–2	مؤشر منفعة الأصول للبنك الوطني الجزائري للفترة 2015–2017	55
8–2	هامش الربح للبنك الوطني الجزائري	55
9–2	حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للبنك الوطني الجزائري	57
10–2	حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لبنك BADR	58
11–2	دور عدد البطاقات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية	59
12–2	دور عدد البطاقات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية في تحسين الرافعة المالية لبنكي BADR.BNA وكالة ورقلة	59

قائمة الأشكال

رقم الشكل	الشـــــــكل	الصفحة
1-1	التقسيم الأساسي للبطاقات البلاستيكية	24
2-1	مراحل تطور البطاقات في الجزائري	35
3-1	البطاقة الكلاسيكية	36
4-1	البطاقة الذهبية	36
1-2	نسبة مؤشر العائد على حقوق الملكية	*53*
2-2	نسبة مؤشر العائد على الأصول	*53*
3-2	نسبة مؤشر الرافعة المالية للبنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية	*54*
4-2	نسبة مؤشر منفعة الأصول للبنك الوطني الجزائري	*55*
5-2	نسبة هامش الربح للبنك الوطني الجزائري	56
6-2	عدد البطاقات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية والعائد على حقوق الملكية	59
7-2	عدد البطاقات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية والرافعة المالية	60

قائمة الملاحق

رقم الملحق	الملحق	الصفحة
01	**الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ورقلة**	**71**
02	**ميزانية الأصول للبنك الوطني الجزائري**	**72**
03	**جدول حسابات النتائج2015 للبنك الوطني الجزائري**	**73**
04	**ميزانية سنة 2016 للبنك الوطني الجزائري**	**74**
05	**جدول حسابات النتائج 2016**	**75**
06	**ميزانية الأصول سنة 2017**	**76**
08-07	**ميزانية الخصوم سنة 2017**	**77-78**
10-09	**جدول حسابات النتائج 2017**	**79-80**
12-11	ميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ورقلة سنة 2017	**81-82**

الاختصار	الدلالة باللغة الفرنسية	الدلالة باللغة العربية
RTGS	Real Time Gross System	نظام التسوية الإجمالية الفورية
CIB	Carte Inter Bancaire de paiment	بطاقة مابين البنوك
ROE	Return On Equity	العائد على حقوق الملكية
ROA	Return On Assets	العائد على الأصول
EM	Equity Multiplier	الرافعة المالية
AP	ACTIFS de Prestation	منفعة الأصول
SATIM	Automatisation des tr interbancaire et de sosite d Monetique	شركة النقد الالي والعلاقات التلقائية بين البنوك
DAB	Distributer automatique de Billets	الموزع الالي للنقود
GAB	Guichet Outomatique de Billets	الشباك الالي للاوراق
ACTI	Les instruments de Paiement de masse	المقاصة الالية

مقـــــــدمـــــــة

توطئة

يشهد العالم تطورا كبيرا في مجال الصناعة المصرفية و ذلك نظرا للتحديات الكبيرة التي يواجهها القطاع المصرفي لغالبية دول العالم، وهذا في ظل التغيرات الاقتصادية الراهنة، حيث يعتبر النظام المصرفي بمثابة الجهاز العصبي المسير للنظام الاقتصادي، هذه التغيرات الاقتصادية فرضت ضغوطات متزايدة على المصارف العالمية الكبرى، فقد وجد القطاع المصرفي نفسه يواجه تحديات كبيرة حيث ألزمت البنوك على تبني أفكار و سبل جديدة تمكنه من استيعاب هذه التطورات و رفع التحديات بتقديم الجديد و الأفضل و كذلك القيام بعصرنة جديدة لأنشطته لتتماشى مع المستجدات و تكون أكثر استجابة لعصر المعلوماتية ، ولقد صاحب هذه التغيرات و التطورات في المجال الاقتصادي، التقدم المذهل لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال، التي تعد بمثابة أهم المتغيرات التي ساهمت في إحداث تحول جذري في أنماط العمل المصرفي في عصر العولمة المالية، و كذا باعتبارها أهم المؤثرات لتعزيز الفعالية التشغيلية في المصارف بالإضافة إلى النمو الاقتصادي هذا ما دفع بالبنوك و المؤسسات المالية إلى اقتراح بعض الإصلاحات الواجب القيام بها و إتباعها بهدف تطوير و تحديث وسائل الدفع عن طريق إدماج وسائل دفع جديدة تتميز بالفاعلية و الأمان و السرعة ومن أهم هذه التطورات التي شهدها القطاع المصرفي هو استخدام الانترنت كنقطة تحول من حيث استعملت في التقنيات الحديثة المستخدمة من طرف البنوك خاصة تلك المتعلقة بأنظمة الدفع الالكترونية التي كان لها الدور بالترفع عن الأعمال الروتينية للبنك والاهتمام بالاستراتيجيات والسياسات التي تساعده على استمراره وتقدمه ، فحرست البنوك على استخدام وسائل الدفع الالكترونية لتحل محل وسائل الدفع التقليدية ومحاولة تأقلمها وفرضها على المجتمع من أجل سيرورة جيدة وأداء متكافئ للبنوك وبالتالي أصبحت تقدم خدمات مصرفية جديدة ,أو مايعرف "بالصيرفة اللإلكترونية " بأشكال مختلفة تتلاءم مع طبيعة العمليات والصفقات الإلكترونية وذلك عبر عدة قنوات إلكترونية ,إلا محاطة بالعديد من المخاطر التي تقف عائق أمام تطورها لابد من لها ومحاربتها من أجل تنفيذ المبادلات والصفقات الإلكترونية بفاعلية ونجاح .

حيث شهد النظام المصرفي الجزائري إصلاحات من أجل تحسين نشاطه، سنة 2005 عرفت وضع برنامج هام خاص بإصلاح نظام الدفع في الجزائر وهذا بالتعاون مع وزارة المالية وبمساعدة البنك العالمي لإنجاز نظام دفع إلكتروني متطور يهدف إلى مواكبة

طرح الإشكالية:

ما مدى تأثير أنظمة الدفع الإلكترونية في تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة خلال الفترة 2015–2018؟

ومن هذه الإشكالية تتفرع عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية ويمكن صياغتها على النحو التالي:

- ✓ ما دور عدد البطاقات البنكية والتحويلات المالية الإلكترونية في رفع العائد على حقوق الملكية للبنك الوطني الجزائري؟
- ✓ كيف تساهم عدد البطاقات البنكية والتحويلات المالية في تحسن والرافعة المالية للبنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

فرضيات البحث

- ✓ يوجد دور لعدد البطاقات البنكية والتحويلات المالية الإلكترونية والعائد على حقوق الملكية للبنك الوطني الجزائري .

- ✓ تساهم عدد البطاقات البنكية والتحويلات المالية في تحسين والرافعة المالية للبنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية .

مبررات اختيار الموضوع:

- ➢ **أسباب موضوعية .**

- ✓ التوجه الجديد للمصارف لاستخدام أنظمة الدفع الإلكترونية لتسريع وتيرة الدفع وتخفيض التكلفة و حداثة الموضوع في الدراسات الاقتصادية.
- ✓ التعمق و الغوص أكثر في مجال البنوك التجارية نتيجة لما تتبناه هذه البنوك من ناحية ابتكار وإحداث وسائل جديدة مواكبة مع عصر التكنولوجية.
- ✓ إن اختيار لموضوع أنظمة الدفع الإلكترونية وكل ما يتعلق بها حول أثرها على أداء البنوك التجارية يعتبر إضافة جديدة ومكسب للمكتبة الجامعية ومصدر إلهام للقارئ .
- ✓ الاهتمام الشخصي وميول الباحث للموضوع والزيادة في الوتيرة المعرفية يعتبر الدافع الأساسي لاختيار الموضوع .
- ✓ تقديم بحث أكاديمي يتناسب مع التخصص .

اهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الدور الذي تلعبه أنظمة الدفع الإلكترونية في البنوك التجارية ، وضرورة مسايرة التطور المصرفي فأصبح من المهم اختيار التقنيات والوسائل والأنظمة التي تحقق رضا العملاء وراحتهم ، والأهم في ذلك أن تساهم في تطور أداء البنوك ومنه اقتصاد الدولة.

بالإضافة أنها تشكل مجالا خاصا لدراسات لاحقة وتوفر قاعدة معلومات وبيانات حول واقع أنظمة الدفع الإلكترونية في البنوك التجارية .

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية :

- ✓ معرفة مدى فعالية استخدام أنظمة الدفع الإلكترونية في المصارف .
- ✓ الوصول الى نتائج ذات دلالات احصائية حول اثر وسائل الدفع الالكترونية على أداء للبنوك.
- ✓ التعرف على وسائل الدفع الإلكترونية لإمكانية مقارنتها بوسائل الدفع التقليدية.
- ✓ تقديم توصيات مناسبة تعزز من دور المصارف في تطوير نظم الدفع الالكترونية.

حدود الدراسة:

للوصول إلى استنتاجات أكثر دقة وتقترب من الواقع تم وضع حدود وأبعاد لموضوع الدراسة نلخصها فيما يلي :

.**الحدود المكانية** : الدراسة تمس قطاع البنوك التجارية الجزائرية وللتشخيص اخترنا البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ورقلة.

الحدود الزمنية : من سنة 2015 إلى سنة 2018 .

منهج الدراسة:

اقتضت طبيعة البحث التعامل مع عدة مناهج متكاملة ومتناسقة من أجل الإلمام بمحاور الدراسة فقد تم الاعتماد على :

- المنهج الوصفي لاستعراض الجانب النظري لأهم التطورات التي مرّ بها نظام الدفع و وسائل الدفع الإلكترونية .
- الفصل الثاني اعتمدنا على اسلوب دراسة الحالة والمقابلة .

مرجعية الدراسة

وذلك بالاعتماد رسائل ماجستير (رسالة زهير زواش,مصطفى محمد إبراهيم ,أيمن احمد محمد شاهين ,لوصيف عمار).

صعوبات الدراسة:

- الدخول الى البنوك وعدم تعاونهم في اعطاء المعلومة ، إذ أن اغلب البنوك ترفض استقبال الباحثين و تلبية رغباتهم العلمية؛
- صعوبة الحصول على وثائق الخاصة بالبنك وذلك لوجود السرية في عمل البنوك (وخاصة القوائم المالية المتعلقة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية الخاصة بالوكالة)، مما يؤدي إلى حدوث نقص في الدراسة .

هيكل الدراسة

لمعالجة إشكالية البحث المطروحة قسمنا البحث إلى فصلين فصل نظري وفصل تطبيقي، حيث ينقسم كل من الفصلين إلى مبحثين، تناول الفصل النظري كل الأدبيات النظرية الخاصة بالموضوع، وكذا الأدبيات التطبيقية السابقة للموضوع.

أما الفصل التطبيقي فتناول دراسة ميدانية في بنك الوطني الجزائري و بنك الفلاحة والتنمية الريفية مع الإشارة إلى منهجية الدراسة بذكر الطريقة والأدوات المستخدمة ومجتمع وعينة الدراسة، بالإضافة إلى ذكر النتائج و تفسيرها. لنصل في النهاية إلى خاتمة البحث التي تضمنت أهم نتائج الفصلين مع التأكد من صحة الفرضيات متبوعة بجملة من التوصيات و الاقتراحات و أخيرا آفاق البحث.

الفصل الأول : الإطار النظري لأنظمة الدفع الالكترونية والأداء البنكي والدراسات السابقة

تمهيد:

تعبر أنظمة الدفع عن مجموعة القواعد والأدوات والتقنيات التي يتم من خلالها عملية الدفع ما بين الوحدات الاقتصادية من أجل تسوية التزاماتهم في التعاملات المالية والمبادلات التجارية , وذلك بسبب التطورات والتحولات الاقتصادية لم ترتكز أنظمة الدفع على شكل معين , بل تطورات على عدة مراحل واتخذت اشكال مختلفة عبر أزمنة معينة ,حيث بدأت أولا بنظام المقايضة ثم نظام المعدنيين الذهب والفضة , إلا أنه بسب رغبة الإنسان إلى توسيع التبادل فيما بينهم فبدأ يبحث عن بديل أخر وهو استعمال النقود الورقية فأصبحت تعرف بالنظم التقليدية ,ولكن بسبب التحولات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية في المجال المصرفي لم تستقر النقود على تلك الأشكال السابقة , فكان من الضروري استحداث واستخدام نظم دفع حديثة تتلاءم مع طبيعة العمليات والصفقات الإلكترونية التي ساعدت البنوك بصورة كبيرة جدا في تحسين أدائها من خلال استخدام أنظمة الدفع الإلكترونية.

و هذا ما سيتم تجسيده في هذا الفصل و الذي قسمناه إلى مبحثين ؛ المبحث الأول سنتطرق فيه لمدخل عام حول أنظمة الدفع الالكترونية وعموميات حول الاداء البنكي , والمبحث الثاني الدراسات السابقة ومناقشتها مع التعليق .

المبحث الأول : مدخل عام حول أنظمة الدفع الالكترونية والأداء البنكي

تعبر وسائل الدفع عن الطريقة المناسبة التي من خلالها يستطيع الأفراد تسوية التزاماتهم ودفع أثمان السلع والخدمات وقد تطورات وسائل الدفع عبر العصور , وذلك نتيجة للتغيرات الحياة الاقتصادية وزيادة الحاجة الانسانية , لذلك سوف نتطرق إلى أهم المراحل التي مر بها نظام الدفع وأساليبه التقليدية والعوامل التي ادت إلى تطوره.

المطلب الأول :عموميات حول نظام الدفع

الفرع الأول : التطور التاريخي لوسائل الدفع

يعتبر اكتشاف الانسان للنقود كما هو الحال بالنسبة لاكتشاف النار والكتابة من الخطوات الأساسية في تطور حضارته. وقد مكنه هذا الاكتشاف من ترشيد سلوكه الاقتصادي إلى حد بعيد مما كان له الأثر الأكبر على التقدم الذي حققته، وتطور النقود لم يتم دفعة واحدة بل جاء نتيجة لتطور طويل في العلاقات الاقتصادية للأفراد والجماعات. ومن خلال تطور هذه الأخيرة من مرحلة الإنتاج الذاتي المقترن لظاهرة الإشباع الذاتي للجماعات الانسانية الأولى , إلى مرحلة الإنتاج المتخصص المقترن بالحاجة إلى المبادلة . وهي في مسيرتها ارتبطت منهجيا وتاريخيا بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى : اقتصاد الاكتفاء الذاتي (اقتصاد اللامبادلة)

ففي هذه المرحلة تكفلت كل جماعة بإنتاج مجموعة السلع والخدمات الكافية نسبيا لإشباع حاجاتها ولم تكن هناك ضرورة للدخول في علاقات اقتصادية مع الجماعات الأخرى أما التوزيع فقد كان يتم تلقائيا وداخليا طبقا للأنظمة الاجتماعية السائدة[1], وتمثلت في بادئ الأمر في السلع ذات الاستهلاك الواسع كالشاي والملح ... الخ , ثم بعد ذلك تلتها السلع التزيينية أو الزخرفية (الحلي ، اللآلئ , الأحجار الكريمة) ، وأخيرا تم اللجوء إلى رؤوس الماشية.[2] وكذلك كان التبادل يتم في بعض المناسبات الخاصة والتي تتكرر ويترتب عليها بعض الأعباء مما يقتضي مشاركة الأخرى على اساس من المعونة المتبادلة ،كما يحدث في مناسبات الزواج والمآتم .

فهذه العطاءات هي نوع من التبادل المؤجل حيث أنها تفرض نوعا من الالتزام برد الهدايا في المناسبات المقابلة .[3]

المرحلة الثانية : مرحلة المبادلة على أساس المقايضة

ارتبط اقتصاد المبادلة بظهور الفائض الاقتصادي . فقد شهدت هذه الفترة تطورا في الفنون الإنتاجية ووسائل الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية. أضف إلى ذلك التخصص وتقسيم العمل مما ساهم في زيادة الانتاجية وتحقيق فائض في السلع المنتجة عن حاجة الجماعة ، فالتخصص وتقسيم العمل وإن كانا يؤديان إلى تركيز القدرة الانتاجية لكل عنصر من عناصر الانتاج اللازمة لإنتاج سلعة معينة لجماعة ما ، ومن ثم زيادة إنتاجية هذه السلعة هن حاجة هذه الجماعة وخلق فائض فيها , فإنهما يؤديان في ذات الوقت إلى نقص في السلع الأخرى

---

[1] . أسامة محمد الفولي، زينب عوض أللة **اقتصاديات النقود والتمويل** , دار الجامعة الجديدة ، الازاريطة ، مصر ، 2005 ، ص: 06.

[2] بورزق ابراهيم فوزي ، **دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البينكي رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير** ، جامعة الجزائر , السنة الجامعية2007 / 2008, ص 30.

[3] اسامة محمد الفولي ، زينب عوض الله ، **مرجع سبق ذكره** ،ص 06.

التي تحتاجها الجماعة[1]. حيث تعد المقايضة كوسيط وأداة مستخدمة في عملية المبادلة فهي لا تعد نوعا من النقود بل مجرد طريقة للتبادل.[2]

فالمقايضة تعني مبادلة سلعة بسلعة أو خدمة بخدمة ، أو سلعة بخدمة وذلك دون استخدام للنقود ,كمبادلة قمح بماشية مثلا ، أو استئجار خدمات بعض الأفراد في عملية زراعية مقابل حصولهم على قدر من المحصول العيني. [3]

حيث تفترض وجود السوق لإتمامها . ومعنى السوق هو توافق ايرادات (العرض والطلب) ووجود زمان ومكان لوقوع الحدث ، وسلعة أو سلع موضوع المبادلة ، وثمنا أو أثمانا مقياسا لقيمة المبادلة . [4]

المرحلة الثالثة : مرحلة المبادلة النقدية

ففي هذه المرحلة بدأت المجتمعات البشرية في استخدام المعادن كنقود واحتلت المعادن النفيسة كالذهب والفضة الصدارة بين باقي المعادن ، وان كان هذا لا يمنع من استخدام بعض المعادن الاخرى مثل الحديد والنحاس والبرونز والقصدير كنقود في بعض الفترات.[5] حيث أن استعمالها كان في حوالي العام 556 قبل الميلاد ، إن أولى القطع النقدية تمثلت في قطع من معدن الإلكترونية (خليط بين الذهب والفضة) والتي كانت تستخرج من نهر الباكتول (Fleuve du Pactole) في ليديا (اسيا الصغرى).[6]

ويرجع السبب في استخدام المعادن وخاصة النفيسة كنقود إلى عدة اعتبارات :

- ✓ تمتعها بالقبول العام إذ تطلب على نطاق واسع في المبادلات .
- ✓ سهولة تجزئتها سواء إلى قيم بسيطة أو كبيرة دون أن تفقدها قيمتها.
- ✓ صلاحيتها للبقاء طويلا دون أن تحتاج لنفقات تخزين أو العناية بها.
- ✓ ثبات قيمتها نسبيا بالمقارنة بالسلع الأخرى.
- ✓ سهولة نقلها وصعوبة تزييفها فضلا عن ندرتها في الطبيعة .
- ✓ جمال الشكل والرونق بحيث يمكن التعرف عليها بالعين المجردة.

وترتبط النقود المعدنية بتطور الفنون الانتاجية ووسائل الانتاج.[7]

---

[1] سوزي عدلي ناشد ، **مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي** ،منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت – لبنان , 2007 ، ص 09.

[2] سوزي عدلي ناشد ، **نفس المرجع السابق** , ص 10.

[3] مجدي محمود شهاب ، **اقتصاديات النقود والمال النظرية والمؤسسات النقدية** . دار الجامعة الجديدة للنشر, اللأزاريطة الاسكندرية ،2000، ص 03.

[4] اسامة محمد الفولي , زينب عوض الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 07.

[5] سوزي عدلي ناشد، **نفس المرجع السابق**، ص16.

[6] بورزق ابراهيم فوزي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 30.

[7] سوزي عدلي ناشد ، **نفس المرجع السابق**، ص16 .

وللنقود المعدنية شكلان :

أ- **النقود القانونية** : هي القطعة النقدية المعدنية ذات القيمة المحفوظة فيها والتي اعتمدت كوحدة في نظام نقدي معين , وهي ذات وزن محدد من المعدن — الذهب أو الفضة – على درجة معينة من النقاوة وكانت جميع القيم والأسعار تنسب إليها.

والنقود القانونية هي واسطة لا حدود لها لتسديد أي نوع من المدفوعات، فهي تقوم بجميع وظائف النقود.

ب- **النقود القانونية المحدودة** : هي القطعة التي لاتتساوى قيمتها الاسمية مع قيمة ماتحتويه من مادة وتستخدم تلك النقود كوحدات نقدية مساعدة للنقود القانونية ،كما تصنع من معادن النيكل أو البرونز .

المرحلة الرابعة : التوجه من وسائل الدفع المادية إلى وسائل الدفع العينية

في هذه المرحلة تم التحول من القطع النقدية المعدنية إلى الأوراق المالية.

لقد تمثل الشكل البدائي للنقود الورقية في : " الأوراق التمثيلية " للقطع النقدية (Certificate de Metal) هذه الورقة تمثل تماما القطع المودعة لزمن معين ، وعدد الأوراق يمثل عدد القطع المعدنية ويساويها ، ومن بعد ذلك وجد مصدرو الأوراق أن المودعين أو الأفراد المتعاملين معهم بهذه الطريقة يثقون بهم بصفة متزايدة مما يعني باللاتينية Fiducia ومنه اشتقت الكلمة Fiduciaries وبالتالي سميت Fiduciaire Monnaie

أي النقود الائتمانية ، وأصبح هؤلاء الأفراد لا يطلبون أموالهم المعدنية مما دفع بالمصدرين إلى القيام بإصدار المزيد من الأوراق أو النقود الورقية مما جعلها تتجاوز قيمة المسكوكات المودعة.

إن إصدار النقود الائتمانية بدأ عن طريق الخواص ثم بعد ذلك أصبح يتم عن طريق البنوك، وبسرعة بعد ذلك أصبح يتداول حتى خارج حدود الدولة مما جعل الدول تكلف البنوك المركزية بالقيام بهذه العملية.

وفي الأخير أصبحت هذه الأوراق قابلة للتحويل إلى قطع نقدية معدنية ومقبولة لدى الجميع.

المرحلة الخامسة :التطور من الأوراق المالية إلى الحسابات البنكية

تم بنفس الطريقة التي تم به التطور من النقود المعدنية إلى النقود الورقية ، فعملية إيداع النقود الورقية أدت إلى ظهور الحسابات من خلال هذه الإيداعات . والتي استعملت لتسديد الزبائن أو العملاء عن طريق كتابات محاسبية ، وبازدياد الثقة أصبحت عمليات السحب للأوراق المالية لا تتم بصفة متكررة من قبل كل المودعين أو أصحاب الحسابات ، ومن هنا قامت البنوك بخلق ما يعرف بالنقود القيدية ، هذه الحسابات يتم تموينها "من خلال القروض الممنوحة.وقد كانت السفتجة أقدم هذه الوسائل على الإطلاق حيث تطورت من سند قابل للتحويل لا يصلح إلا لتسوية واحدة من المعاملات فقط ، إلى سند قابل للتظهير , نظرا لاحتياجات التجار في تسوية أكثر من معاملة بسند واحد ، ثم ظهر في البيئة التجارية الشيك الذي يعتبر وبحق بداية حقيقة لتطوير وسائل الوفاء–الدفع في تلك الفترة[1].

[1] مجدي محمود شهاب , مرجع سبق ذكره ص ص 17-18.

كما انتشرت في الأوساط المصرفية والمالية السندات التجارية أو السندات لأمر لتأخذ مكانة لا بأس بها بين وسائل الدفع ، فالبنوك بدورها لعبت دورا أساسيا بأساليب الفن المصرفي المتطور إلى خلق وسيلة للدفع أكثر تقدما من الأوراق التجارية ، حيث بإمكان البنك القيام بدور الوسيط في الوفاء عن طريق النقل المصرفي بين البنوك , وذلك بمجرد قيود في الحسابات المصرفية.

لمرحلة السادسة : التحول من الوسائل التقليدية إلى الوسائل الحديثة

في العصر الحديث ظهرت وسائل دفع بآلية جديدة ، وهي وسائل الدفع الإلكترونية ، والتي تولدت عن التطور التكنولوجي في مجال المعلوماتية ، وكذا تطور شبكة الانترنت وبروز التجارة الإلكترونية ، وهذا ما ساهم في تبخر الأموال وتحولها إلى إلكترونيات ، حيث نتج عن الاستخدام الموسع للكمبيوتر والشبكات الرقمية ، فتح باب واسع أمام تحول الأموال إلى أرقام ووقائع افتراضية.
ومن أهم هذه الوسائل الجديدة نجد البطاقات البنكية ، التي عوضت الشيك في الكثير من المدفوعات صغيرة القيمة ، وأول ظهور لها كان في الولايات المتحدة الأمريكية لتنتشر بعد ذلك إلى أوروبا ثم باقي دول العالم ، وتظهر بعدها ما يعرف بالمحافظ الإلكترونية التي تقوم بتحويل النقد إلى سلاسل رقمية ويتم حفظها وتخزينها في شكل معلومات على قرص ثابت في موقع العمل ، حيث لا يتم اللجوء إلى التعامل بالنقود عبر شبكة الإنترنيت.

الفرع الثاني : مفهوم نظام الدفع وخصائصه

أولا : مفهوم نظام الدفع

إن أنظمة الدفع لا يفرضها القانون بل تنتج عن مميزات ثقافية وتاريخية واجتماعية تحظى بالقبول الاجتماعي لها. و هذا ما سنبرزه من خلال تعريف نظام الدفع وتحديد خصائصه.

أ- **تعريف النظام** : مفهوم النظام : إن أي نظام هو "عبارة عن مجموعة العناصر المتفاعلة فيما بينها من أجل تحقيق هدف محدد ، وهذه العناصر تمثل مدخلات النظام ، يتم المزج فيما بينها ، على أساس مجموعة من الموارد والإجراءات ، قصد تحقيق نتائج مرغوبة (أهداف) تسمى مخرجات النظام."

ب- **مفهوم الدفع** : "تدل كلمة الدفع عن إطفاء دين أو تسوية التزام [1]".

وعليه فإن :

نظام الدفع : يعبر عن مجموعة المؤسسات والتنظيمات والقواعد والأدوات والقنوات التي يتم من خلالها عملية الدفع ما بين الوحدات الاقتصادية " ومنه فإن "أنظمة الدفع لا يفرضها القانون بل تنتج عن مميزات ثقافية و تاريخية و اجتماعية و اقتصادية لأي بلد وكذا التطورات التكنولوجية فإن هذه المميزات تحدد أشكال وطرق استعمال وسائل الدفع[2].

- ✓ ويمكن أن يعرف نظام الدفع على أنه مجموعة التسويات لمجموعة من دوائر المتعاملين وذلك من أجل تحويل قيم بين الطرفين على الأقل بأقل تكلفة وبأقل المخاطر. [3]

[1] بورزق إبراهيم فوزي , مرجع سبق ذكره , ص ص 32,33,34.

[2] زهير زواش , دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية , رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ,جامعة ام البواقي,السنة الجامعية 2010\2011 ص ص 21-22

[3] جليد نور الدين ،**احلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالوسائل الإلكترونية** ،رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر ،السنة الجامعية 2006، ص83 .

فإن أنظمة الدفع تمثل بالنسبة للنشاط الاقتصادي ما تمثله الطرق بالنسبة لحركة السير الهياكل التحتية الضرورية , وتمثل بالنسبة لأي اقتصاد مؤشر حسن التسيير وبالأخص في نطاق اقتصاد السوق .

ثانيا : خصائص نظام الدفع

تتميز أنظمة الدفع بالخصائص الآتية[1]:

أ – البساطة والوضوح أي أن تكون القواعد والإجراءات المعمول بها واضحة وغير معقدة وسهلة الفهم والممارسة من جميع المتعاملين.

ب – المرونة : وهي قدرة نظام الدفع على التكيف والاستجابة للتغيرات سواء كانت راجعة إلى تطور في سلوك الوحدات (أفراد ومؤسسات) ومجال وسائل الدفع وقنوات الاتصال أو القوانين والتنظيمات.

ج – السرعة : وهي إجراء الدفع في أقل زمن حقيقي ممكن.

د – الأمان : يتعلق الأمر هنا أساسا بأمنية وسائل الدفع والطرق المستعملة فكلما ساد الأمان في الطرق والوسائل المعتمدة في الدفع ،كلما سادت الثقة بين المتعاملين.

الفرع الثالث : مفهوم وسائل الدفع وأساليبها التقليدية

أولا : مفهوم وسائل الدفع

يتميز عالم الاقتصاد اليوم المعتمد على شكل تبادل عيني ، لان ذلك يتطلب أن نجري يوميا ملايين العمليات الحسابية المعقدة ، كما يتطلب أن تكون متجانسة ، و كل هذه المشكلات حصل اتفاق بين المجتمعات في أزمة مختلفة على اتخاذ شيء معين يتصف بالقبول العام ونطلق عموما اسم وسيلة دفع على كل شيء يمكن قبوله اجتماعيا .

وقد عرف المشرع الجزائري وسائل الدفع كما يلي : " تعتبر وسائل دفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من

تحويل الأموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل." [2]ا

كما تعرف أيضا : "إن وسيلة الدفع هي تلك الأداة التي تحظى بالقبول العام ، وتلعب دورا هاما في تسهيل تبادل السلع والخدمات ، وكذلك تسديد الديون والالتزامات ، وقد كانت هذه الوسيلة تتمثل أساسا في النقود القانونية ، لكن مع تطور الزمن وجدت وسائل أخرى مثل الأوراق التجارية ، وبعض أنواع السندات .[3]

[1] زهير زواش , مرجع سابق , ص 22.

[2] تعتر وسيلة دفع كل الأدوات التي تمكن شخص من تحويل أمواله مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل المادة (69) من الأم رقم 03- 11 المؤرخ في 26 أوت 2003 يتعلق بالنقد والقرض ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية – العدد 52 ، الصادر بتاريخ 27 أوت 2003 ص 11 .

[3] سليمان ناصر ، **التقنيات البنكية و عمليات الائتمان** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية 2012 ، ص 18.

وتعرف وسائل الدفع " هي تلم الأداة المقبولة اجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الديون ، وتدخل في زمرة وسائل الدفع إلى جانب النقود القانونية و تلك السندات التجارية وسندات القرض التي يدخلها حاملوها في التداول عندما يؤدون أعمالهم .[1]

ولقد عرفها الاقتصادي Bonneau Thierry على أنها " تعتبر وسائل دفع كل الوسائل والأدوات التي مهما كانت الدعائم والأساليب التقنية المستعملة تسمح لكل الأشخاص بتحويل الأموال "[2]

أما M. Zollinger فعرف وسائل الدفع على : " أنها الوسائل التي تسهل المبادلات من السلع والخدمات مع الاستجابة لمتطلبات معينة "[3]

كما عرفتها ايضا D'hoir Lauprêtre Catherine : أنها وسائل تسمح بتحويل أموال لكل شخص , مهما كان السند المستعمل (سند بنكي كالشيكات ، بطاقات الدفع ، سندات لأمر ، التحويلات البنكية)، ودور البنكي هنا هو الإشراف , خصوصا في إصدار الشيكات وكذلك بإصدار وتحصيل الأوراق التجارية الأخرى باسم ولحساب العميل .[4]

ويتضح لنا من خلال هذه التعاريف أن وسائل الدفع هي كل طرق والتقنيات و الوسائل التي تسمح للأشخاص إمكانية تحويل أموالهم بغض النظر عن الوسيلة أو التقنية المستخدمة ، وكذا مهما كانت الدعامة المستعملة سواء كانت ورقية كالشيكات والسندات التجارية ، السندات البنكية للدفع ، أو قيديه كالتحويلات أو بلاستيكية كالبطاقات البنكية أو إلكترونية كالمحافظ الإلكترونية والافتراضية .

ثانيا : الأساليب التقليدية لوسائل الدفع

تأخذ وسائل الدفع أشكالا عديدة وتحدد عادة الأنظمة النقدية ماهية الوسائل التي يمكن اعتبارها كوسيلة دفع وفي هذه الحالات القصوى تعطي موافقتها لإصدار مثل هذه الوسائل في إطار ما يسمى وسائل الدفع ،

وعليه توجد عدة أشكال من وسائل الدفع التقليدية تمكن الأفراد من إبرام الصفقات و التبادلات بسهولة و بيسر و أمان و تتمثل فيها يلي:

1- **النقـــــود** : فهناك عدة تعار يف للنقود من بينها :

- ✓ " هي وسيلة الدفع الوحيدة التامة السيولة وهي الأكثر استخداما من بين وسائل الدفع الأخرى بل إن وسائل الدفع الأخرى تتحول إلى نقود "[5]

[1] الطاهر لطرش ، **تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية بن عكنون ، الجزائر بدون سنة النشرص 32 .

[2] Bonneau Thierry : **" Droit Bancaire "**, Edition Montchrestien, Paris, 1994, p 41

[3] M. Zollinger: **Conférence sur les moyens de paiement modern** " université – paris- 1992Nanterre .Tours.p28

.

[4] يوسف مرزوق ، **واقع وسائل الدفع الحديثة في الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة الطاهر مولاي – سعيدة – السنة الجامعية 2016 – 2017 ، ص 22 .

[5] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره ، بدون سنة النشر, ص 37

- ✓ و يمكن تعريف النقود تاريخيا على أنها قطعة معدنية تستعمل كوسيلة دفع في عمليات التبادل ثم كوسيلة دفع عامة ، يبقى أن النقود هي مجموع وسائل الدفع التي تمكن كل مدين من التحرر من ديونه اتجاه دائنيه ، وتتميز النقود كوسيلة دفع بثلاث خصائص هي : السيولة ، التماثل وعمومية الوحدة النقدية داخل الحدود الوطنية ، وهي ظاهرة اجتماعية لأنها تستند على ثقة المجتمع في النظام الذي يخلقها .
- ✓ ويعرفها بعض الاقتصاديين النقود على أنها سلعة تتميز عن غيرها في تبسيط المبادلات ، في حين آخرون يعتبرون أن النقود على أنها سلعة خاصة ، لها وظائف خاصة ، وليس لها قيمة ذاتية على الأقل في شكلها المعاصر ولا منفعة خاصة مقارنة بالسلع الاخرى . مع ذلك لها منفعة غير مباشرة والذي يفسر ذلك بأنها مطلوبة إذ لديها قيمة . فإن النقود عند الاقتصاديين يمكن أن تعرف بأكثر من زاوية:
- ✓ **فمن حيث الوظائف التي تؤديها** : فهي أداة تستخدم كوسيط للتبادل ومقياس للقيم
- ✓ **أما من حيث خصائصها** : فهي أداة تتلقى قبولا عامة من جانب الأفراد.
- ✓ **أما من الناحية القانونية** : فهي أي أداة لها القدرة القانونية على ابراء الذمة من الديون .[1]

ومنه نستخلص أن النقود " هي أي شيء يلقى قبولا عاماً كوسيط للتبادل ويستخدم في نفس الوقت مقياساً للقيم ومستودعا لها ، ويكون لها القدرة القانونية على ابراء الذمة من الديون. وهي مؤلفة من الأنواع التالية :

أ- **النقود القانونية** : وهي عبارة عن النقود الورقية ، والنقود المعدنية المساعدة التي تصدر من طرف البنك المركزي. وهي تعبر عن الشكل الأعلى للسيولة التامة والنهائية. وتمثل التزام البنك المركزي تجاه الاقتصاد ككل (حكومة ، مؤسسات ، وأفراد). وبما أن البنك المركزي هو الذي يصدرها لذلك تسمى أيضا النقود المركزية.[2]

ب-**النقود المصرفية** : وتسمى كذلك بنقود الودائع أو النقد الكتابي أو الخطي وهي تمثل في الوقت الحالي الجزء الأكبر من التداول النقدي فهي عبارة عن حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب الموجودة لدى البنوك وتنتقل ملكيتها من شخص إلى آخر بواسطة الشيكات أو الحوالات والقاعدة التي ينطلق البنك التجاري في إنشاء نقود الودائع على أصل معين من النقود القانونية ، وقد أدى انتشارها إلى توفير وسائل مبادلات جديدة .[3] والنقود المصرفية هي تلك النقود التي يكون فيها فرق واضح بين قيمتها السلعية وقيمتها النقدية ، على عكس النقود السلعية التي تكون فيها قيمة النقدية

ت-مساوية لقيمتها كسلعة ، فالقيمة النقدية للنقود الائتمانية تتجاوز بكثير قيمتها المادية السلعية المصنوعة منها ، بل وقد لا يكون للمادة المصنوعة منها قيمة تذكر. حيث قد تكون مجرد مسكوكات رمزية مصنوعة من النحاس والنيكل...الخ كما قد تكون نقود ورقية ، وقد تكون مجرد قيد رمزية مصنوعة من النحاس والنيكل...الخ ، كما قد تكون نقود ورقية ، وقد تكون مجرد قيد كتابي مسجل في دفاتر بنك خارجي أو داخلي (أهلي).[4]

2- الحســـاب : هو "عقد بمقتضاه يلتزم شخصان بتحويل الحقوق والديون الناشئة عن العمليات الأصلية التي تتم بينهما إلى قيود للحساب تتقاضى فيما بينهما بحيث يكون الرصيد النهائي عند إقفال الحساب وحده دينا مستحق الأداء

---

[1] لوصيف عمار ، **استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرون مع الاشارة إلى التجربة الجزائرية** ، رسالة ماجستسر في العلوم الاقتصادية ، جامعة منثوري قسنطينة ،السنة الجامعية 2009/2008 ، ص 14-15 .

[2] الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص 37- 38 .

[3] زهير زواش ، مرجع سبق ذكره ، ص 24 .

[4] 3 . سحنون محمود ، **دروس فالاقتصاد النقدي المصرفي ، جامعة منتوري ، قسنطينة** ، 2001 ، ص: 46

وعقد الحساب عقد تابع ، بمعنى أنّه يفترض وجود عمليات أصلية متتابعة بين طرفيه لا تسوى كل عملية منها على حدة بل تسوى جميعها دفعة واحدة بطريقة المقاصة "[1]

وللحساب مزايا عديدة : فهو يسمح بالاقتصاد في استعمال النقود ، إذ لا محل فيه للوفاء قبل إقبال للحساب ،وهو أداة للائتمان والضمان بفضل المقاصة الإجمالية عند قفل الحساب وما تؤدي إليه من إعفاء كل طرف من الوفاء بديونه في الحدود التي يكون دائنا فيها ، فيدرأ بذلك خطر الإفلاس الطرف الأخر .

- فالحساب هو أداة دفع سريعة ومكلفة نوعا ما ولا يمنح في المقابل أي ضمان في حالة عدم الدفع لأنه لا يستند إلى أي وثيقة [2].

3- **الشيـــــك** : وهو أكثر وسائل الدفع انتشارا إلى جانب النقود الورقية ، ويمثل أمرا مكتوبا على وثيقة من شخص يسمى الساحب (وهو صاحب الحساب) ، إلى شخص يسمى المسحوب عليه (وهو شخص معنوي يتمثل في البنك) ، بدفع مبلغ من المال فورا ، أو عند الاطلاع إلى شخص ثالث يسمى المستفيد ، وقد يكون هذا المستفيد شخصا معروفا أي مكتوبا اسمه في الشيك ، وقد يكون غير معروف إذا كان الشيك محررا لحامله .[3]

ولهذا فالشيك هو عبارة عن سند أمر دون أجل, وهو يشبه الكمبيالة كما سنرى باعتباره يتضمن عملية بين ثلاثة أشخاص: الساحب أو صاحب الحساب والمسحوب الذي يكون بنكا والمستفيد.

وهناك العديد من الشيكات التي تستخدم كأداة دفع خاصة إذا ما كانت المبالغ كبيرة جدا أو في حال افتقاد العملة الوطنية.

3 –1 أنواع الشيكات :[4]

3 –1–1 شيـــك البنـــك " chèque de banque le " هو الشيك الذي يكون فيه الساحب والمسحوب عليه البنك نفسه , وعليه يكون الدفع مضمون مادام ضمن الأجل القانونية ، في القانون الفرنسي مثلا سنة وثمانية أيام .

3–1–2 شيـــك السفر : **"le chèque de voyage"** هو شيك البنك الخاص ، يصدر ضمن مبالغ نموذجية ، يسمح للزبون بأن يستعملها في سفره بغرض الشراء أو السحب من البنوك ، وقد يكون قبول هذا النوع من الشيكات سهلا أو صعبا **حسب كل بلد .**

3–1–3 الشيـــك المؤكد : **"chèque certifie"** يسمح بتجميد المبلغ المحدد في الشيك في حساب البنك المسحوب عليه وبالتالي ما يوفر ضمانا للمستفيد عند السحب.

---

[1] مصطفى كمال طه، علي البارودي: **القانون التجاري (الأوراق التجارية – الإفلاس – العقود التجارية – عمليات البنوك)**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2001 ، ص 611.

[2] لوصيف عمار ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 17 .

[3] سليمان ناصر ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 18 .

[4] وليد العايب ، لحلو بخاري ، **اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية** ، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت- لبنان ، ط1، 2013، ص 214- 215 .

3-1-4 الشيك المؤشر عليه : " chèque visé" وهو الذي يؤشره البنك لعميله بما يدل على وجود رصيد كاف , ولا يرتبط ذلك بزمن معين ، إذ يتغير الرصيد لحظة وأخرى ، بسبب عملية سحب قد تتم بعد التأشير .

3-1-5 الشيك المسطر chèque barré " حيث يتم وضع خطين متوازيين في الزاوية العليا اليسرى للشيك عادة ، ويتم تحويل رصيده من حساب إلى حساب دون تحويله إلى نقود قانونية عند دفعة من طرف المستفيد إلى البنك ، فإذا كتب بين الخطين اسم بنك معين يتم التحويل إلى ذلك البنك فقط ، أما إذا لم يكتب فإنه يتم التحويل إلى أي بنك .[1]

4- أوراق الدفع :

تعني أوراق الدفع قيمة التسديدات التي تقوم بها المؤسسة اتجاه الموردين أو الدائنين الآخرين ، فهي وسيلة دفع تعوض الشيكات ، حيث تلتزم المؤسسة بدفع ديونها في أجل محدد(ميعاد الاستحقاق)[2]

وسنعرض بإيجاز أهم أنواع أوراق الدفع :[3]

أ- السنـــد الاذني أو السند لأمـــــر Billet à order

السند لأمر هو أصلا ورقة تجارية ، تحرر بين شخصين لإثبات ذمة مالية واحدة ، فهذا السند هو أن عبارة عن وثيقة يتعهد بواسطتها شخص معين بدفع مبلغ معين إلى شخص آخر في تاريخ لاحق هو تاريخ الاستحقاق . وعلى أساس هذا التعريف يمكن أن نستنتج أن السند لأمر هو وسيلة قرض حقيقة، حيث أن هناك انتظار من جانب الدائن للمدين لكي يسدد في تاريخ الاستحقاق الذي يتفق بشأنه.

أمام حامل هذا السند طريقتان لاستعماله:

الطريقة الاولى : إما أن يتقدم به قبل تاريخ الاستحقاق إلى أي بنك يقبله ، فيتنازل له عليه مقابل حصوله على سيولة مقابل حصول البنك على مبلغ للتنازل عن السيولة والحلول محل هذا الشخص في الدائنية وتحمل متاعب تحصيل السند .

الطريقة الثانية : استعماله في اجراء معاملة أخرى مع شخص أخر , في تسديد صفقة تجارية أو تسديد قرض ، ويتم هذا الاستعمال بتقديمه للدائن الجديد ، عن طريق عملية التظهير شرط أن يتم قبوله من طرف هذا الأخير. و عندما يتم قبوله يدخل في التداول ، وبالتالي يتحول إلى وسيلة دفع بواسطة عملية التظهير ، وتلعب هذا الدور قبل حلول تاريخ الاستحقاق ، فإذا حل هذا الأجل أمكن تحويل هذه الورقة إلى سيولة تامة أي إلى نقود قانونية.

ب- السفتجة أو الكمبيالة la traite/ la lettre de change

[1] سليمان ناصر ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 19

[2] سماح شعبور- مصباح مرابطي ، **وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر واقع وتحديات** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية ، جامعة العربي التبسي – تبسة ، السنة الجامعية 2016/2015 ، ص

[3] الطاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره** ص 33- 34 ،

السفتجة مثلها في ذلك مثل السند لأمر هي عبارة عن ورقة تجارية .ولكنها تختلف عنها في بعض الأمور الأساسية. فهي تظهر ثلاثة أشخاص في آن واحد وتسمح بإثبات ذمتين ماليتين في نفس الوقت. وهي من جهة أخرى عبارة عن أمر بالدفع لصالح شخص معين أو لأمره .

ج- سند الرهـــن :

سند الرهن هو أيضا ورقة تجارية كسابقيه ، يمكن استعماله في التداول إذا أراد مجتمع التجار ذلك.

و هو سند لأمر مضمون بكمية من السلع محفوظة في مخزن عمومي ، وسند الرهن مثله مثل الأوراق التجارية الاخرى (السند لأمر والكمبيالة) ، يمكن تقديمه للبنك بغرض الخصم ، كما يمكن تحويله إلى وسيلة دفع بإدخاله في التداول وانتقاله بين الأفراد (التجار) لتسوية المعاملات .

د- سند الصندوق :

ويعرف سند الصندوق بأنه :" التزام مكتوب من طرف بنك أو مؤسسة بدفع المبلغ المذكور في السند هو مبلغ القرض(في تاريخ معين هو تاريخ الاستحقاق).و قد يكون هذا السند محرر باسم هذا الشخص أو لأمره أو لحامل السند " .

هـ- السندات العمومية قصيرة الاجل

تلجأ الخزينة إلى إصدار سندات قصيرة الأجل لتمويل احتياجات السلطات العمومية فيما يخص النفقات الجارية ، وذلك عندما يتأخر تحصيل الايرادات الضريبية نظرا لطابعها المتقطع في الزمن ، وعدم القدرة على الانتظار لاستعجاليه النفقات. و يتم تداول هذه السندات من يد إلى يد واستعمالها في التبادل وضمان القروض عندما تكون محررة لحاملها ، أي سندات غير اسمية .

و- الدفع عن طريق التحويل

التحويل هو أبسط العمليات التجارية ، فالبنك يتوسط من خلال تنفيذها بين طرفين(المحول والمحول إليه) ويقوم بتوصيل مبلغ من المال أودعه شخص في فرع البنك ، أو مراسله أي بنك أخر في المكان المحول إليه. فالتحويل آلية لتحويل الأموال – وليس من الأوراق التجارية – يسمح بتحويل الأموال دون الحاجة إلى سحبها من الحساب وتسليمها إلى شخص آخر ، ويتميز بسهولة استخدامه ، سرعة الدفع ، الأمن وقلة التكلفة يمكن أن يكون التحويل تلقائيا باتفاق بين البنك وصاحب الحساب وعادة ما يكون هذا في حالات التحويل المتكرر أو الدوري كأجور العمال التي تحول إلى حساباتهم دوريا من حساب رب العمل.[1]

[1] سماح شعبور ، مصباح مربطي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 13-14 .

الفرع الرابع : العوامل المساعدة على تطور نظام الدفع [1]

لقد تعددت العوامل التي ساعدت على تطور وسائل الدفع وتحولها من الشكل التقليدي إلى أشكال أخرى تؤدي نفس الوظيفة لكن بطرق مختلفة أكثر تطورا ، وأهم هذه العوامل نذكر ما يلي:

أولا – تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية:

قضى ظهور وسائل الدفع التقليدية على الكثير من المشاكل الناجمة عن حمل النقود ،كالسرقة والضياع وثقل عبئ حملها إن كانت بمبالغ كبيرة ، فأصبحت بذلك بديلة عن النقود ، وبالتالي سهلت الكثير من العمليات خاصة منها التجارية .ولذلك أصبح الإحساس بالأمان الذي عرفته وسائل الدفع التقليدية بمرور الوقت مرتفع جدا ، إلا أن لهذه الوسائل مشاكل كثيرة ، ومنها:

1 – انعدام الملائمة : فالحاجة إلى الوجود الشخصي سواء شخصيا أو عبر التلفون لكلا الطرفين يقيد الحرية المعاملاتية ، وبالنسبة للعملاء يترجم هذا إلى تأخير اقتناء المنتج أو الخدمة وينتج عنه تكلفة أعلى وبالنسبة للبائع يعني ذلك خسارة في الايرادات نتيجة انخفاض المبيعات أو فقدانها .

2 – عدم اجراء المدفوعات في الوقت الحقيقي : لا تتم المدفوعات التقليدية في الوقت الحقيقي ، ويتوقف التأخير في التحقق الفعلي على نوعية السداد في المدفوعات بالشيكات مثلا تستغرق ما يصل إلى أسبوع .

3 –**انعدام الأمن** : فالتوقيعات يمكن أن تزول والشيكات والكمبيالات والسند لأمر يمكن أن تسرق أو تضيع ، والتجار يمكن أن يلجئوا للغش والاحتيال بمختلف أشكاله.

4 –**ارتفاع تكلفة المدفوعات** : إن كل معاملة تكلف مبلغا ثابتا من المال، وبالنسبة للمدفوعات الصغيرة تغطي بالكاد تكاليف المصروفات. و أكبر مشكل يواجهها المجتمع فيما يخص وسائل الدفع التقليدية ، وهو مشكل الشيكات بدون رصيد حيث أصبحت مشكلة اجتماعية بسبب الانتشار الواسع لها.

ثانيا – استخدام شبكة الانترنت في المجال المصرفي:

كان للتطور التكنولوجي في مجال الاتصالات الفضل في حدوث ثورة في المعاملات المصرفية ، من خلال شبكة الانترنت خاصة بظهور شبكة الويب العالمية(www-world wide web) ، حدث ما يشبه الميلاد الجديد للانترنت حيث أمكن توحيد الشكل الخارجي لجميع التطبيقات والمواقع على الانترنت مما اتاح للمستخدم أو المبرمج البسيط في أي مكان بالعالم أن يقوم بتطوير موقع الكتروني يكتسب قيمته من قيمة المحتوى الذي يتضمنه ، وهكذا استقرت الانترنت في شكلها الحالي كشبكة عالمية تربط شبكات العالم ،وقد أتاح انتشار استخدامات الانترنت للبنوك وسمح لعملائها بقضاء أشغالهم دون الحاجة للتعامل مع الموظفين ، أو الانتظار لساعات طويلة لأجل قضاء مصلحة مصرفية ، وذلك من خلال خدمات المصرف المنزلي (home banking)، حيث تم انشاء مقر لها على الانترنت بدلا من المقر العقاري ، ومن ثم يسهل على العميل التعامل مع البنك عبر الانترنت وهو في منزله ، وإجراء كل عملياته المصرفية.

[1] لوصيف عمار ،استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرون مع الاشارة إلى التجربة الجزائرية ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي ، جامعة منثوري – قسنطينة ، السنة الجامعية 2008 -2009 ، ص 13.

ثالثا – التوجه نحو التجارة الالكترونية:

إن انتشار التجارة الالكترونية عبر وسائل الإعلام والانترنت ساهمت في إيجاد البيئة النظيفة لصناعات وسلع وخدمات ، والتجارة الالكترونية تسعى إلى تبادل المعلومات عبر المنظمات الحكومية ومنظمات الأعمال الخاصة والعامة بغية تخفيض تكلفة النقل وتخفيض الآثار السلبية وتعظيم عولمة الشركات .

رابعا – الاستفادة من وسائل الأمان عبر شبكة الانترنت

تتميز وسائل الدفع الالكترونية عن الوسائل التقليدية بالاستفادة وسائل الأمان المبتكرة حديثا لاستعمالها عبر شبكة الانترنت وخاصة لإضفاء الثقة على المعاملات المصرفية والتجارية التي تتم عبر هذه الشبكة والتي تكون وسائل الدفع الالكترونية طرفا فيها وقد كان انتشار التجارة الالكترونية سببا كافيا لابتكار مثل هذه الوسائل كالتوقيع الالكتروني والتشفير والجدارية النارية وغيرها .

خامسا – ظهور منظمات ومؤسسات مالية عالمية في مجال المدفوعات

من بين العوامل المساهمة في انتشار وسائل الدفع الالكترونية ظهور منظمات ومؤسسات عالمية أصبحت رائدة في إنتاج وتسويق هذه الوسائط لمختلف بلدان العالم والجهات المصدرة للبطاقات البنكية والتي تعد أشهر وسائل الدفع الالكترونية يمكن تقسيمها كما يلي :

1 – المنظمات العالمية المصدرة للبطاقات : لا تعتبر مؤسسات مالية وإنما بمثابة نادي ، حيث تمتلك كل منظمة العلامات التجارية للبطاقات الخاصة بها لكنها لا تقوم بالإصدار بنفسها وإنما تمنح تر اخيص بإصدارها للمصارف ، وأشهر هذه المنظمات هي شركتي فيزا كارد والماستر كارد ويطلق عليهما اسم راعيا البطاقة .

2 – **المؤسسات المالية العالمية** : وهي التي تشرف على عملية إصدار البطاقات المصرفية دون ضرورة منح تراخيص الإصدار لأي مصرف ومن اشهرها أميريكان إكسبريس , لديفرز كليب مؤسسات تجارية كبرى GCB[1].

المطلب الثاني : عموميات حول وسائل الدفع الالكترونية

شهدت الحركة المصرفية حديثا تطورا كبيرا ، حيث أصبح بإمكان العملاء إجراء عمليات البيع و الشراء من خلال شبكة الانترنت باستخدام وسائل الدفع الحديثة التي تنتجها البنوك فظهرت النقود الالكترونية أو الرقمية و الشبكات الالكترونية وغيرها من الوسائل الأخرى .

[1] لوصيف عمار , مرجع سابق , ص 14.

الفرع الأول :ماهية وسائل الدفع الالكتروني

أولا :نشأة و تعريف وسائل الدفع الالكتروني

- **مفهوم نظام الدفع الالكتروني**[1]: " هو نظام يقوم بالربط بين المصارف وشركات بطاقات الائتمان التي تقوم بأعمالها عبر الإنترنت وهذا النظام يتحقق من صحة التحويلات ويتضمن أنظمة مراقبة لتقصي المشاكل وفاعلية الأمن المعلوماتي ".

ويعرف على أنه " النظم التي تمكن المتعاملين من التبادل المالي إلكترونيا بدلا من استخدام النقود المعدنية والورقية أو الشيكات الورقية " .

نظام الدفع الالكتروني هو نظام دفع مبني على تقنيات إلكترونية ، زائد تقنيات الإعلام الآلي التي تستعمل لغرض صناعة نظام الدفع الالكتروني ، من خلال تحصل قيم وسائل الدفع التي تم ضبطها ، عن طريق تطويق المبادلات البنكية عبر سند معلوماتي بدل سند ورقي.[2]

- **مفهوم وسائل الدفع الالكتروني :**[3]

✓ **التعريف الأول** :تمثل وسائل الدفع الالكتروني أهم مكونات نظام الدفع الالكتروني تنفذ فيه المعاملات بواسطة وسائل دفع إلكترونية ومصطلح إلكتروني يعني تقنية تستخدم فيها وسائل كهربائية أو مغناطيسية أو ضوئية أو الكترو مغناطيسية في تبادل المعلومات وتخزينها .

✓ **التعريف الثاني** : ويعرفها البنك المركزي الأوروبي " بأنها كل عملية دفع صدرت وعولجت بطريقة إلكترونية "

✓ **التعريف الثالث** : وتعرف وسائل الدفع الإلكترونية كذلك على أنها : " عمليات دفع صادرة ومعالجة بطريقة إلكترونية من جهة وعلى مجموعة الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تصدرها المصارف ومؤسسات الائتمان

✓ **التعريف الرابع** : وتعرف أيضا على أنها :" الوسائل التي يتم بواسطتها نقل المعلومات التي تتعلق بحسابات للأطراف المعنية بصفقات تجارية إلكترونية[4]"

ومن خلال هذه التعاريف يمكن إعطاء تعريف شامل عن وسائل الدفع الالكتروني ونقول بأنها "عبارة عن تلك الوسائل والتقنيات الحديثة التي بواسطتها نقوم بجميع العمليات والتحويلات إلكترونيا ، ونقل المعلومات لحسابات الأطراف المعنية بالصفقة إلكترونيا.

---

[1] فريدة قلقول ، **أهمية نظام الدفع الالكترونية في المصارف** ، مذكرة لاستكمال متطلبات الماستر ، علوم الاقتصادية ، تخصص مالية وبنوك ،جامعة أم البواقي :السنة الجامعية 2013/2012 ، ص 37.

[2] .عبد القادر بحيح ، **الشامل لتقنيات اعمال البنوك** , دار الخلدونية الجزائر ، 2013 ، ص 234 .

[3] زهير زواش ، مرجع سبق ذكره ، ص 17.

[4] فريدة قلقول ، مرجع سابق ، ص 38

- **نشأة وسائل الدفع الالكترونية:**

إن ظهور وسائل الدفع الالكترونية هو نتيجة التجديدات المالية بفعل الصيرفة الالكترونية أو مصارف الانترنت ومهما كانت درجة الحداثة على المستويات الجزئية فإن عالم الوساطة المالية عرفت تحولا نوعيا غير من أبعاد وأهداف و استراتيجيات المصارف في السنوات الأخيرة وكان ذلك نتيجة منطقية لثورة التكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال وعولمة الأسواق المالية والمصرفية غير أن استخدام البطاقات بدل النقد الائتماني يرجع في الواقع إلى ظهور بطاقات كرتونية تستخدم في الهاتف في فرنسا وفي الولايات المتحدة الامريكية من خلال بطاقات معدنية تستعمل في تعريف الزبون على مستوى البريد. أصدرت مجموعة مكونة من ثمانية مصارف بطاقة ، لتتحول بعد مدة إلى شبكة عالمية ، كما تم طرح في نفس الفترة البطاقة الزرقاء من قبل مصارف فرنسية. حيث أنه في نهاية السبعينات نتيجة الثورة الالكترونية تم تزويد البطاقات بمسارات مغناطيسية في الكثير من الدول الصناعية وما ميزها أنها تحتوي على ذاكرة ويمكن تجزئة القيمة المخزنة فيها لإجراءات عملية الدفع. وتعددت أشكال وسائل الدفع العصرية من خلال السحب أو الدفع أو بالتعامل بالأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف ويرجع استخدام النقد الالكتروني لبداية الثمانينات حيث برز مفهوم النقد الالكتروني و مع بداية التسعينات أصبحت كل بطاقات الدفع برغوتية فهي تسمح بالتعريف على سلامة البطاقة وعلى هوية صاحبها وهو ما يعد دعم كبير لأمن وسلامة العمليات[1].

خصائص وسائل الدفع الالكتروني [2]

تتميز وسائل الدفع الالكترونية بالخصائص التالية :

- **يتسم الدفع الالكتروني بالطبيعة الدولية** : أي انه وسيلة مقبولة في جميع الدول ، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء الكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم.
- **يتم الدفع من خلال استخدام النقود الالكترونية** : و هي قيمة تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أ و الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل.
- **يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الالكترونية عن بعد** : حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدين في المكان ، و يتم الدفع عبر شبكة الانترنت ، أي من خلال المسافات بتبادل المعلومات الالكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية ، يتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد .

[1] سماح شعبور و مصباح الطيطي , مرجع سبق ذكره , ص 19.

[2] محمد حسين منصور ، **التجارة الالكترونية** ،**دار الجامعية الجديدة** ، الأزاريطة ، 2007، ص 102-103 .

- **يتم الدفع الالكتروني بأحد الأسلوبين:**

أ – الأسلوب الأول : من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض (الدفع عبر شبكة الانترنت ، وذلك بتبادل المعلومات الالكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية) ، و من ثم الدفع لا يتم الا بعد الخصم من هذه النقود ، و لا يمكن تسوية المعاملات الأخرى بغير هذه الطريقة ، و يشبه ذلك العقود التي يكون الثمن فيها مدفوعا مقدما.

ب – الأسلوب الثاني : من خلال البطاقات البنكية العادية ، حيث لا يوجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض ، بل أن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي معاملات مالية .

- **يلزم تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك** : أي توافر أجهزة تتولى إدارة هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف و توفير الثقة فيما بينهم.
- **يتم الدفع الالكتروني من خلال نوعين من الشبكات** :

أ – **النوع الأول** : شبكة خاصة يقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد ، و يفترض ذلك وجود معاملات و علاقات تجارية و مالية مسبقة بينهم .

ب – **النوع الثاني** : شبكة عامة ، حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة.

- **أطراف التعامل بالبطاقة الإلكترونية** [1]: تشترك أنظمة الدفع الإلكتروني في أنها وسيلة لانتقال النقود من شخص إلى أخر ، أو من مجموعة لشخص أخر أو لمجموعة لأخرى عبر شبكة الانترنت دون الحاجة دون الحاجة للتفاعل وجها لوجه ، وعلى اختلاف هذه النظم تجد أنها تحتوي جميعها على أربعة عناصر :

✓ **المنظم (المركز العالمي للبطاقة)** : هي مؤسسة عالمية تقوم بعملية إنشاء البطاقات وتتولى رعايتها وتصدر تراخيص لجميع البنوك الموجودة في أنحاء العالم بالموافقة على دخولها في عضوية هذه البطاقات وهي تتولى تسوية العمليات المالية المستحقة جراء استخدامها ويتم ذلك مقابل عمولة تتراوح عادة ما بين 4% و1% من قيمة العملية يدفعها التاجر إضافة للاشتراك السنوي .

✓ **المصدر (المحرر)** : هو البنك أو المؤسسة المالية الكبرى التي لها أدوار عدة ، ومنها التعاقد مع المركز العالمي للبطاقات من أجل حصولها على ترخيص يسمح لها بإصدار البطاقات من خلال دخولها في عضوية اصدار البطاقات ، والتعاقد مع التجار المحليين من أجل قبول هذه البطاقات من عملائها لتسوية عملياتهم من شراء أو تقديم خدمات معينة بالإضافة إلى التعاقد مع عملائهم للتعامل بمثل هذه البطاقات في دفع ما يستحق عليهم للتاجر مقدم السلعة أو الخدمة وحصول التاجر على مقابل ما يقدمه إلى استخدام عملائه باستخدام هذه البطاقة .

✓ **التاجر** : إن هذا الوصف يطلق على الشركات ، أو المؤسسات صاحبة السلع ومحلات البيع ومراكز تقديم الخدمات للجمهور بشكل عام ويبرم اتفاق مع مصدر البطاقة لقبول البيع بالبطاقة ومن ثم يرجع إلى مصدر البطاقة للحصول على ثمن هذه السلعة.

[1] دلال بري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 5-6..

- ✓ **حامل البطاقة** : هو الشخص أو الأشخاص الذين حصلوا على البطاقة بناء على طلب تم تقديمه للمصدر ووافق على منحهم إياها ، لتمكنهم من الشراء بواسطتها أو الحصول على الخدمات وكذلك تمكنهم من السحب النقدي من الصراف الآلي باستخدام البطاقة الممنوحة لهم من المصدر .

- **أهمية وسائل الدفع الإلكتروني**

بعدما كانت التسويات المالية تتم عن طريق وسائط مادية ملموسة ومعروفة وهي أدوات الوفاء الشائعة الاستخدام من النقود والشيكات ومع اتساع نطاق التجارة الالكترونية أصبحت تلك الوسائل المادية لا تصلح في تسهيل المعاملات التي تتم عن بعد في بيئة غير مادية كالعقود الالكترونية التي تبرم عبر شبكة الانترنت ، حيث تتوارى المعاملات الورقية حيث أصبح الأمر يحتاج إلى وسيلة جديدة للدفع تتلاءم مع متطلبات التجارة الالكترونية فظهرت وسائل تواكب التطورات الحاصلة وتم التعبير عن هذه الوسائل بمصطلح الدفع الالكتروني ، التي يمكن للعميل الوفاء بمقابل السلعة أو الخدمة بنفس الطرق التقليدية المتبعة في التعاقد بين غائبين مثل إرسال شيك أو رقم بطاقة بنكية عن طريق البريد أو من خلال فاكس أو إرسال البيانات الخاصة بحسابه البنكي ، حيث يستطيع العميل من خلال هذه البيانات اقتطاع الثمن من حساب العميل ولكن هذه الوسائل لا تتفق وخصوصية التجارة الالكترونية ومقتضيات السرعة فيها إذا كانت أهمية اللجوء إلى الدفع الالكتروني من خلال شبكة الاتصالات اللاسلكية موحدة عبر حاسب télématique [1]

الفرع الثاني: الوسائط المصرفية الإلكترونية

تطورت النقود مع تطور الأساليب التكنولوجية الحديثة، وظهرت بشكل مستحدث في صورة وسائل إلكترونية يتم تداولها من خلال عدة أشكال أهمها:

- **الهاتف المصرفي phone Bank**: وهو نوع من تطور الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء ، يعمل 24 ساعة طوال العام بلا إجازات ، يستطيع العميل برقم سري خاص سحب مبالغ من حسابه وتحويلها لسداد الكمبيالات والفواتير المطلوبة ، وكذلك الحصول على قروض وفتح اعتمادات مستنديه ، ويوجد اتصال مباشر بين الكمبيوتر الخاص بالعميل وكمبيوتر البنك ، ويعمل بواسطة شاشة لدى العميل في منزله ، وهكذا يختفي المفهوم التقليدي للبنك الثابت و يصبح عبارة عن رقم مخزن في ذاكرة التليفون أو عبارة عن عنوان إلكتروني على شبكة الانترنت العالمية ، ومن ثم يطلق عليه البنك المحمول أو الهاتف المصرفي[2] .
- **خدمات المقاصة الإلكترونية المصرفية : clearing services Bacs Bankers Autoumated** حل هذا النظام مكان أوامر الدفع المصرفية ، وظهر نظام التسوية الاجمالية بالوقت الحقيقي (RTGS) الذي يتم فيه خدمات مقاصة الدفع الالكترونية للتسوية الالكترونية في المدفوعات بين المصارف ، وذلك ضمن نظام المدفوعات الإلكترونية للمقاصة (CHAPS) وهو نظام ينطوي على عنصر اليقين حيث تتم المدفوعات في نفس اليوم بدون إلغاء أو تأخير وبنفس قيمة اليوم .[3]

---

[1] السعيد بريكة , فوزي شوقي ,**تحديات وسائل الدفع الالكتروني** , دراسة استطلاعية من وجهة نظر الموظفين بوكالة ام البواقي,مجلة البحوث الاقتصادية والمالية العدد الثاني ديسمبر2014

[2] محمد حسين منصور , مرجع سبق ذكره ص107.

[3] لوصيف عمار، مرجع سبق ذكره ، ص 33.

- **الانترنت المصرفي أو بنك المنزلي: Home Bank**:

إن نظام الانترنت القائم على البنك المنزلي، نظام له أهمية كبيرة سواء على مستوى البنوك، سواء على مستوى العملاء الذين يتوفرون على خطوط الانترنت، كما تتعدد أشكاله فيما يلي[1]:

- ✓ إمداد العملاء بالمعلومات الخاصة بأرصدتهم ؛
- ✓ شكل بسيط من أشكال النشرات الالكترونية الإعلانية عن الخدمات المصرفية ؛
- ✓ تقديم طرق دفع العملاء للكمبيالات المسحوبة عليهم الكترونيا؛
- ✓ كيفية إدارة المحافظ المالية (من أسهم و سندات) للعملاء.

و لا شك أن هذا النوع من الخدمات ينطوي على مخاطر عالية، حيث يسمح بنوع من الاتصال المحدود بأنظمة المعلومات الداخلية للمصرف بما يمكن من تأدية الخدمة المطلوبة.

وقد أدى تقديم هذه الخدمة إلى الحد من الاستعمال الورقي في المعاملات و الحد من فتح فروع للبنوك ما دامت قد وجدت أجهزة الهاتف و الشبكات الالكترونية و الكمبيوتر المتصلة بها و الحد من العمالة البشرية التي كانت متصلة بها.

- **القابض** : هو عبارة عن وسيط بين المتعاملين يتلقى طلبات و بيانات كل منهما ويتحقق منها عن طريق موقعه على الشبكة و يتولى مباشرة عملية عرض السلعة أو الخدمة و التسليم و الوفاء أو الدفع نظير عمولة معينة.

الفرع الثالث :أنواع وسائل الدفع الالكترونية

نتيجة التطورات التي حدثت في مجال التجارة الالكترونية ، الذي تمخض عنها وسائل دفع الكترونية حديثة يتم بواسطتها تسوية المدفوعات في التجارة الالكترونية بشكل عام وتسوية المعاملات المصرفية بشكل خاص والتي تتميز بطابعها الالكتروني مسايرة بذلك التطور الاقتصادي في هذا العصر الرقمي ، وتعددت هذه الوسائل الالكترونية واتخذت أشكالا مختلفة تتلاءم مع طبيعة المعاملات وتسوية المدفوعات حيث كان أول ظهور لها في شكل بطاقات بنكية ومع التطور في مجال تكنولوجيا الاتصالات أخذا أشكالا جد متطورة ومتنوعة[2].

أولا : البطاقات البنكية وأنواعها.

تعتبر البطاقات البنكية من أكثر وسائل الدفع الالكترونية تداولا نظرا للإقبال الذي حظيت به هذه البطاقات خاصة مع تطوير عنصر الأمان فيها فضلا عن السهولة التي تتيحها في المعاملات المصرفية الالكترونية.

أ- **البطاقات البنكية** : هي "عبارة عن بطاقة بلاستيكية مغناطيسية بأبعاد قياسية معينة مدون عليها بيانات مرئية وغير مرئية تصدرها البنوك لعملائها للتعامل بها بدلا من حمل النقود ، التي قد تتعرض لمخاطر السرقة أوالضياع أو التلف ،

[1] دلال بري , **اثر استخدام وسائل الدفع الالكتروني على ربحية البنوك التجارية الجزائرية** , مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ,جامعة ورقلة,السنة الجامعية 2016\2017, ص ص 6-7.

[2] زهير زواش , مرجع سبق ذكره , ص 25.

وتكون مصنوعة من مادة يصعب العبث بها يذكر عليها اسم العميل الصادرة لصالحه ورقم حسابه ، حيث يتم صرف هذه الأموال من البنوك من خلال ماكينات الصرف الآلية المنتشرة.

ويستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم حاجاته ، أو أداء_مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة من الأموال والتي قد تعرض لمخاطر السرقة أو الضياع أو التلف.

ب- **أنواع البطاقات البنكية** : وتنقسم البطاقات البنكية إلى قسمين ، البطاقات غير الائتمانية و البطاقات الائتمانية (القرضية) :

1- **البطاقات الائتمانية** : وهي البطاقات التي تتيح لحاملها الحصول على ائتمان (قرض) [1]وهي بطاقات خاصة تصدرها البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى لعملائها كخدمة إضافية ، وهي عبارة عن بطاقات مغناطيسية يستطيع حاملها أن يستخدمها في شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات .

كما تعرف كذلك : هي البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة ويتم استخدامها كأداة ضمان وتتميز هذه البطاقات بأنها ت وفر كلا من الوقت والجهد لحاملها وكذلك تزيد من ايرادات البنك المصدر لها لما يحصل عليه من رسوم مقابل الخدمات أو من فوائد مقابل التأخر في السداد ولا يتم إصدار هذه البطاقات إلا بعد دراسة جيدة لموقف العميل حتى لا يواجه البنك المصدر مخاطر عالية في حالة عدم السداد[2]وتنقسم بدورها إلى :

1-1 البطاقة الائتمانية المتجددة:

وظهرت هذه البطاقات الى حيز الوجود في أواخر الستينات في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال بطاقتين شهريتين فيزا (visa) وماستركاد (Master card) وهذا النوع تصدره البنوك في حدود مبالغ معينة ، وفي هذا النوع يكون حامل البطاقة مخيرا بين تسديد كلي لقيمة فاتورة البطاقة خلال فترة الاستفادة او تسديد جزء منها فقط ، ويسدد البطاقة خلال فترة أو فترات لاحقة وفي كلتا الحالتين السابقتين يتم تحديد القرض الأول لحامل البطاقة لذلك سميت ببطاقة الائتمان المتجددة ، وتتميز بأنها توفر كلا من الوقت والجهد لحملها ،وتزيد من إيرادات البنك المصدر لها ، بما يحصل عليه من رسوم مقابل الخدمات أو فوائد التأخير **السداد** ، ولا يتم إصدار هذه البطاقات إلا بعد دراسة جيدة لموقف العميل ، وتلجأ بعض البنوك بمطالبة العميل بإيداع مبلغ مالي تبقيه رهنا مقابل عمليات البطاقة ، ويسمى هذا النوع البطاقة الائتمانية المضمونة , فإذا قام حامل البطاقة باستخدامها يقوم البنك بإرسالها فاتورة شاملة مصنفة للعميل حسب المبلغ الذي في ذمته(الرصيد الدائن) بنسبة معلومة شهريا تصل إلى (1.5%)، كالبطاقة الائتمانية المعتادة دون ان يخصم من حسابه مباشرة ، ولكن لو لم يسدد في الاجل المحدد ، يقوم البنك بإيقاف البطاقة وسداد الدين المطلوب على حاملها من المبلغ المودع لدى البنك.

إلا ان هذه الآلية تطورت ، وأصبحت البنوك تقوم بإصدار بطاقات تسمح لحاملها من الاطلاع على حسابه و السحب منه باستعمال اجهزة الصراف الآلي ، وجراء التطور المستمر اصدرت البنوك بطاقات صراف دولية تمكن حاملها من الوصول الى حسابه من أي مكان في العالم تقريبا ، ويتسم هذا النوع باتساع النطاق الجغرافي الذي تقبل فيه مما جعل البنك المصدر يتحمل

[1] زهير زواش ، مرجع سبق ذكره ،ص 26

[2] سماح شعبور ، مصباح مرابطي ، مرجع سابق ص 22.

تكاليف عالية ، ادى ذلك الى فرض رسم نقدي على كل عملية يقوم بها العميل [1]. **ومن الأمثلة على هذا النوع من البطاقات الائتمانية المتجددة :**

- ✓ **بطاقة الانترنت (Internet Carte)** : وهي بطاقة بلاستيكية تلزم بها شركة (Visa Card) و(Master card) المصارف بإصدار هذه البطاقات إذ يكون عليها رقم شخصي افتراضي يسلم إلى حامل البطاقة وهي بطاقة الائتمان الخاصة بالتسوق عبر الانترنت أو عبر وسائل إلكترونية بوجه عام ويعين فيها حد السحب بشكل منخفض قياسيا على غيرها من البطاقات 2000 دولار أمريكي تقريبا من أجل الحد من مخاطر الغش والاحتيال وكذلك من أجل زيادة عامل الاطمئنان للحامل عند تعيين رقم بطاقته خلال إجراء عملياته عبر الشبكة لأن السحب من بطاقة الائتمان يكون في العادة مرتفعا كما يمكن لحامل البطاقة أن يطلب تعديل سقف السحب للبطاقة في العملية الواحدة أو بشكل دائم إذا كانت عملياته تتطلب ذلك شرط موافقة المصرف.[2]

خصائص هذه البطاقة كالتالي: [3]

- بطاقة مدفوعة القيمة مقدما يتم استخدامها في التسوق عبر شبكة الإنترنت.
- التحكم في المشتريات عبر شبكة الانترنت حيث يتم شحن البطاقة بمبلغ محدد مسبقا و يتم التعامل في حدود هذا المبلغ في التسوق عبر الانترنت.
- يقتصر استخدام رقم البطاقة في المعاملات التجارية التي تتم من خلال شبكة الإنترنت أو الشراء عن طريق البريد أو التليفون.
- إمكانية إعادة شحن البطاقة من خلال أي من فروع البنك.

2-1 **البطاقة الائتمانية غير المتجددة**[4] : تختلف هذه البطاقات عن بطاقات الائتمانية المتجددة في ان سداد يجب ان يتم بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذي تم فيه السحب (أي ان فترة الائتمانية في هذه الحالة لا تتجاوز شهرا) ،و تتيح هذه البطاقة لحاملها فرصة الشراء الآني والتسديد لا حقا فهي لا تتضمن خط ائتمان دوار ،اذ يترتب على حاملها تسديد فاتورة البطاقة بالكامل خلال فترة السماح وفي حالة عدم التسديد لا يمنح حاملها قرضا جديدا ، وتسحب منه البطاقة ، وتعتبر الداينرز كلوب و امريكان إكسبريس من أهم المؤسسات المصرفية الكبيرة المصدرة لهذا النوع من البطا قات. ومن أمثلة على هذه البطاقة :

- ✓ **بطاقة الصرف البنكي** : تعرف هذه البطاقة أيضا ببطاقات الصرف الشهري ، لأنه يجب على العميل أن يقوم بالسداد بالكامل خلال نفس الشهر الذي يتم فيه السحب بمعنى أن فترة الائتمان التي تمنحها هذه البطاقة لا تتجاوز الشهر الواحد ، ومن ثم لا يتحمل العميل جراء ذلك أية فوائد وتقع في مقدمتها البطاقة الخضراء (American Express)

---

[1] نوال بن عمارة، **مرجع سبق ذكره** ، ص 3-4 .

[2] زهير زواش ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 26-27.

[3] بن مسعي ايمان ،**واقع تطبيق وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك الجزائرية** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية,جامعة محمد خيضر ,بسكرة 2016 \ 2017

[4] نوال بن عمارة ، **مرجع سابق** ، ص 4 .

2- **البطاقات غير ائتمانية** : وتسمى ايضا بطاقة الخصم الفوري ، حيث يقوم البنك بالخصم الفوري لمبلغ كل عملية يقوم بها العميل من حسابه لدى البنك الذي يكون دائنا ، و لا يمكن للعميل استخدام البطاقة مرة أخرى إلا بعد خصم مبلغ العملية السابقة ، خوفا من عدم كفاية الرصيد و هي تلك البطاقات التي لا تتيح لحاملها فرصة الحصول على ائتمان (قرض) ، وتنقسم هذه البطاقات إلى :

- ✓ **البطاقة المدينة** : وهي البطاقات التي تعتمد على وجود ارصدة فعلية للعميل لدى البنك في صورة حسابات جارية لمقابلة المسحوبات المتوقعة للعميل حامل البطاقة ،حيث تسمح له بتسديد مشترياته ،ويتم السحب في البنك مباشرة عكس البطاقات الائتمانية ،فإن العميل يحول الاموال العائدة له الى البائع (التاجر)عند استعماله لهذه البطاقة[1] .

ومن الأمثلة عن البطاقة المدينة لدينا :

- **بطاقة الخصم الفوري** : يستخدم هذا النوع من البطاقات كأداة وفاء فقط ، إذ يشترط لإصدار هذه البطاقات أن يكون للعميل له حساب في البنك فيه رصيد إذ يستطيع البنك المصدر لهذه البطاقة أن يخصم منه ما يحصل عليه حامل البطاقة عند استعمالها ويجب أن لا ينقص رصيد حسابه من المبلغ الذي يمكن أن تؤمنه بطاقة الائتمان أي أن الحد الأعلى للائتمان هو رصيد الحساب الموجود في البنك. وبذلك يكون رصيد الحساب البنكي أشبه ما يكون بضمان نقدي فالبنك لا يقدم لحامل البطاقة قرضا ولا يسمح له باستعمالها إلا في حدود رصيده وكلما قام حامل البطاقة باستخدامها يقوم المصدر لها بالبنك بالسحب مباشرة من حسابه لتسديد قيمة فاتورة مشترياته التي تصل إلى البنك من طرف التاجر ومن الواضح أن هذه البطاقة تشبه كثيرا الشيك الذي يستحق الدفع لمجرد الاطلاع عليه والتاجر يقبل قيمة البضائع أو الخدمات بمجرد الاطلاع على البطاقة وقد يتعدى حامل البطاقة الحد المسموح به فيجب أن تؤخذ موافقة من قسم الائتمان الخاص بالبنك المصدر وإذا تمت الموافقة يتم حساب باقي المبلغ على نظام بطاقة الائتمان.[2]

- ✓ **بطاقات الشيكات** : (**chèque Garantie Carde**): يتعهد فيها البنك بسداد الشيكات التي يحررها العميل بشروط معينة ، وهذه البطاقة تصدر خصيصا لمهمة ضمان الوفاء بشيك ويطلق عليها بطاقات ضمان الشيكات (Cartes Garantie de chèque) ، يضمن فيها البنك المصدر لبطاقة الوفاء بقيمة الشيكات التي يصدرها العميل حامل البطاقة ، فهي نوع من أنواع الضمان الصادر في ورقة مستقلة ويضع العميل رقم بطاقته على ظهر الشيك حتى يستطيع المستفيد الإفادة من هذا الضمان ، وسبب إصدار مثل هذه البطاقات هو رفض التجار التعامل بالشيكات خشية عدم وجود رصيد يسمح بالوفاء بقيمة المشتريات فتقوم البنوك بدعم عملائها بإصدار بطاقة الضمان.
- ✓ **بطاقة السحب الآلي** : (**Cash Card**) : يمكن للعميل بمقتضاها سحب مبالغ نقدية من حسابه بحد أقصى متفق عليه ، وهي بطاقات وظيفتها الوحيدة السحب النقدي من الموزعات الآلية للنقود والشبابيك الأوتوماتيكية التابعة للبنك المصدر لها ويمكن أن تتضمن خدمات أخرى ، الاطلاع على الرصيد ، اجراء تحويلات ، طلب كشف الحساب ، طلب دفتر الشيكات واستلامه ...الخ .[3]

---

[1] نوال بن عمارة ، مرجع سبق ذكره ، ص 2.

[2] *زهير زواش ، مرجع سبق ذكره ، ص 29.*

[3] لوصيف عمار ، مرجع سبق ذمره ، ص ص 41،42 .

- ✓ **بطاقة الخصم (Discount Carde)** : يتميز هذا النوع من البطاقات بأنه لا يتضمن ائتمان ، بل يتم خصم قيمة الصفقة من حساب العميل في البنك في الحال مثلما هو الحال بالنسبة للبطاقات الصراف الآلية ، ويلاحظ أن هذا النوع من البطاقات يمكن أن يستخدم على نفس شبكات الآلات السابقة ويعود ارتفاع معدل

استخدامها إلى ما يلي :

– الإقبال المتزايد من قبل العملاء والتجار وازدياد تعودهم عليها.

– تزايد اللجوء إلى أساليب التسويق الهجومية من جانب البنوك.

– الجمع بين نظام Autoumated Teller Machine و استخدام نقطة البيع Pointy of Saleفي بطاقة واحدة لعب دور كبير في ذلك.

- ✓ **بطاقة الدفع الآجل** : الأصل في بطاقات الائتمان على أساس أن الدفع الشهري يقوم البنك المصدر بجمع الفواتير الموقعة من قبل حامل البطاقة ومطالبته بها دوريا مرة كل شهر في تاريخ معين ويقوم العميل بدفع ما عليه بالمستحقات نتجت عن استخدام البطاقة بما لا يتجاوز تاريخ الاستحقاق الذي يحدده البنك المصدر ويمتد هذا التاريخ عادة من شهر إلى حوالي شهرين في

أقصى الحالات وذلك ابتداء من تاريخ ثبوت الدين في ذمة حاملها بموجب استخدام البطاقة أو في بعض الأحيان الأخرى من تاريخ الإرسال البنكي المصدر لكشف الحساب ، ومطالبة العميل بالسداد وتمثل هذه المدة فترة السماح التي يستفيد بها حامل البطاقة مجانا دون احتساب فوائد عليها ويتضح من هذا الأسلوب أنه لا يلزم أن يكون لحامل هذا النوع من البطاقات

رصيد سابق باستخدام البطاقة لأنه يحصل عن كل استخدام على قروض بدون فوائد بقيمة مشترياته.[1]

- ✓ **بطاقة الدفع المسبق** : حيث يقوم صاحب البطاقة الالكترونية بشحنها بمبلغ مالي وعند اتمام معاملة تجارية يتم سحب المقابل المالي من هذه البطاقة حتى ينتهي المبلغ المشحون أو المعبأ في البطاقة ولإعادة استخدامها يجب إعادة شحنها وهكذا. و قد عممت هذه الطريقة على مجالات عدة أهمها قطاع الاتصالات الهاتفية الثابتة والنقالة.[2]

[1] زهير زواش ، مرجع سبق ذكره ، 30-31.

[2] سماح شعبور ، مصباح مرابطي ، مرجع سبق ذكره ، ص 24.

الشكل رقم (1-1): يوضح التقسيم الأساسي للبطاقات البلاستيكية

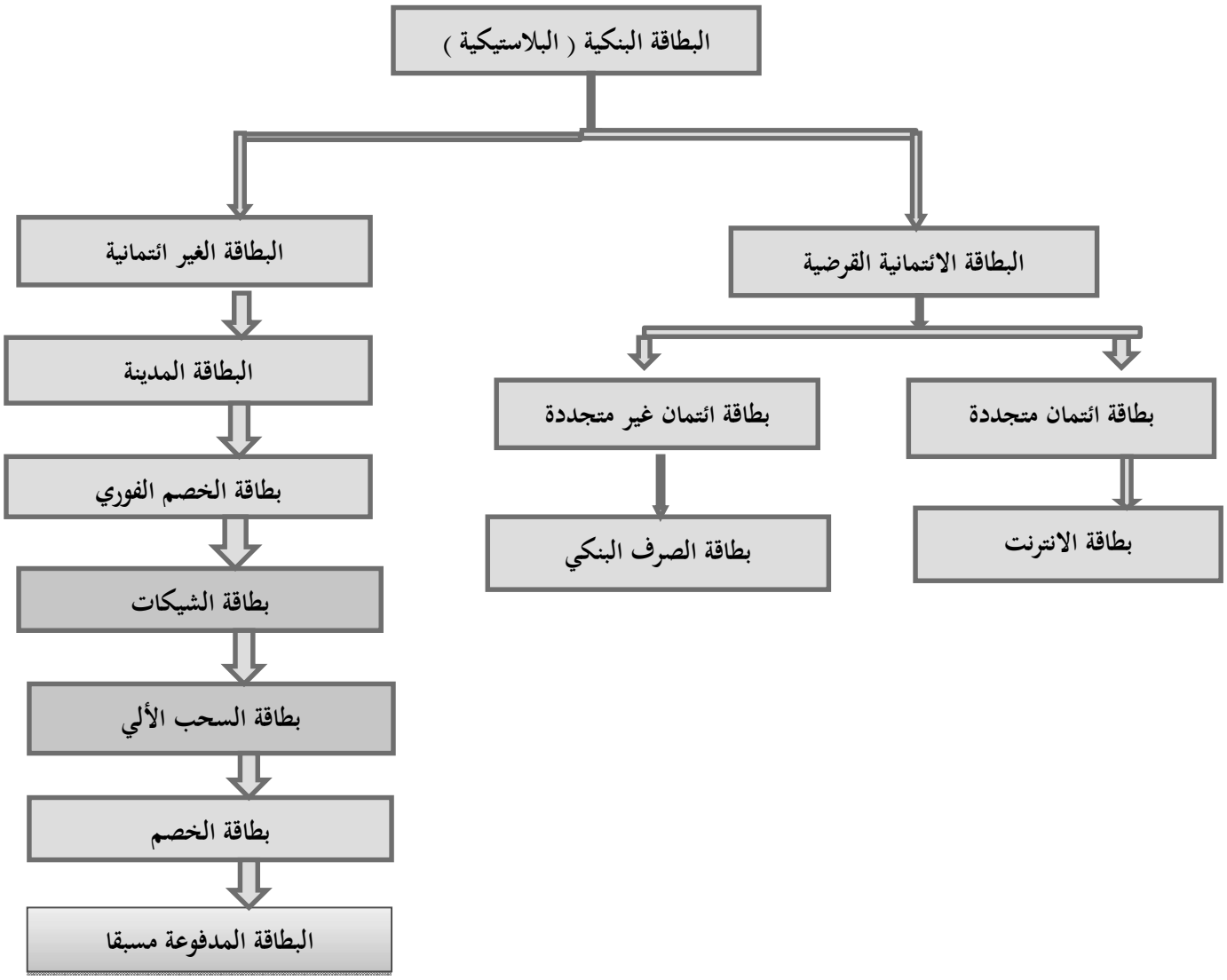

المصدر:زهير زواش مرجع سابق ص 33

3- البطاقة الذكية: Smart Cart

مع التطور المستمر في مجال أمن وتسهيل طرق الدفع والسداد الإلكتروني ، ظهر جيل جديد من البطاقات يسمى البطاقة الذكية ، لقد بدأ هذا النوع من البطاقات في الظهور في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أعلن عن بناء نظام متكامل للنقل العام قائم على البطاقات الذكية ، والتي تتيح للمتنقلين من ركوب معظم وسائل النقل المتاحة كالقطارات ، والأتوبيسات ، وسيارات الأجرة والقوارب ، وذلك بمجرد تمرير البطاقة في مجرى خاص في جهاز قارئ البطاقات الذكية المتواجدة في مختلف وسائل النقل والمحطات المختلفة .[1]تعتبر البطاقة الذكية من أحدث البطاقات البلاستيكية المنتجة على صعيد العالم ، تستخدم فيها تكنولوجيا متطورة حيث تضاف شريحة الكترونية بالشريط المغناطيسي الموجود عادة في بطاقات الائتمان تضم هذه الشريحة في طياتها معالج رقائق

[1] باسم أحمد المبيضين ، التجارة الإلكترونية ، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ، ط1، سنة 2010 ، ص 134،135 .

صغير يعطي قدرة عمى خزن المعلومات داخل حافظة خاصة ، مثل المعلومات الشخصية لحامل البطاقة) الاسم ، الرقم ، تاريخ الميلاد ، الصورة ، العنوان ، الملف الطبي ،رخص القيادة ، جواز السفر ، سجل الاسرة ، الحسابات البنكية ..... الخ . (وفي الشريحة أيضا تطبيقات مثل) الرقم السري ، مطابقة البصمة ، التوقيع الإلكتروني ،كلمة السر ، مفاتيح عامة وخاصة ،خوارزميات تشفير معينة للبطاقات الذكية أيضا إمكانية خزن ومعالجة آلاف البايت Byte من البيانات الإلكترونية تفوق بثمانين مرة على البيانات المخزونة في الشريط المغناطيسي الموجود في بطاقات الائتمان الذي لو قابلية الخزن فقط دون المعالجة.

مميزات البطاقة الذكية

تتميز البطاقة الذكية بالخصائص التالية [1]:

– تمثل قيمة نقدية وهي تشبه النقود الورقية من حيث أنها لا تتطلب تسوية نهائية أو مقاصة؛

– يمكن اعتبارها بطاقة شخصية أو بطاقة صحية أو يمكن استخدامها لتأمين إجراءات التحويلات المالية داخل شبكة الانترنيت؛

– يمكن استخدامها بالمرة في العالم الحقيقي والعالم الافتراضي معا؛

– تجمع كل الأدوار التي تؤديها بطاقات الائتمان وبطاقات الصراف الآلية وكذلك البطاقات المدفوعة مقدما؛

– تلعب دور النقود من مختلف الفئات وهذا ما يصفي عمليها الكثير من المرونة؛

– سهولة التعامل بها والحصول عليها عمليا من منافذ الصراف الالكتروني أو المراكز التّجارية للبيع.

مثال عن البطاقة الذكية "بطاقة الموندكس "

وهي بطاقة ذات شريحة إلكترونية قادرة على تخزين المعلومات، وتعد بمثابة كمبيوتر صغير تحمله البطاقة

مما يعطيها مرونة كبيرة في الاستخدام تجعلها تجمع بين مميزات النقود الورقية و بطاقات الدفع الحديثة مع تلاقي عيوبها .

ولقد دعمت المنظمات الدولية إنتاجه هذا النوع من البطاقات ، ففي سنة 1997 شاركت منظمة الماستركارد بحصة قدرها 51 % من رأس مال الشركة ، بينما 49 % الباقية تقاسمتها 27 شركة أوروبية بنسب متفاوتة .

مزايا بطاقة الموندكس : و تتمتع البطاقة بالعديد من المزايا نذكر منها :

– تستخدم كبطاقة ائتمانية أو بطاقة خصم فوري طبقا لرغبة العميل؛

– سهولة إدارتها مصرفيا ، حيث لا يمكن للعميل أن يستعملها بقيمة أكثر من الرصيد المدون على الشريحة الإلكترونية للبطاقة؛

– وجود ضوابط أمنية محكمة في هذا النوع من البطاقات ذات الذاكرة الإلكترونية ، مما يجعل تزويرها أو التلاعب فيها مستحيلا لاعتمادها على تكنولوجيا شديدة التعقد و التخصص.

[1] بن مسعي ايمان , مرجع سبق ذكره ,ص ص 39-40.

4- الشيكات الإلكترونية والنقود الإلكترونية

أولا : الشيكات الإلكترونية

لجأت العديد من الدول إلى إصدار نوع جديد من الشيكات يعرف باسم الشيكات الإلكترونية وذلك من أجل استخدامه كأداة من أدوات الدفع الإلكتروني أثناء القيام بالعمليات التجا رية .

والشيك الإلكتروني هو عبارة عن وثيقة إلكترونية تحتوي على البيانات التالية: رقم الشيك، اسم الدافع، رقم حساب الدافع، اسم البنك ،اسم المستفيد ،القيمة التي ستدفع ، وحدة العملة المستعملة ،تاريخ الصلاحية ، التوقيع الإلكتروني للدافع. ويتم تحرير الشيكات الإلكترونية وتبادلها عبر شبكة المعلومات الدولية ، وعملية التحرير هذه تعتبر الفارق الأساسي بين الشيكات الإلكترونية والشيكات العادية.

الشيك الإلكتروني يتيح من خلال موقعه الإلكتروني فرصة كبيرة للعميل للتحكم في دفتر شيكاته الخاص به والحصول على تقارير إلكترونية فورية عن حركة حسابه على شبكة المعلومات الدولية. ولقد بدأت فكرة التحول إلى الشيكات الإلكترونية بعد الدراسات التي تمت في الولايات المتحدة والتي أوضحت أن البنوك تستخدم أكثر من 500 مليون شيك عادي تكلف اجراءات إعداد وصرف كل واحد منها حوالي منها 79 سنة[1].

مزايا الشيك الإلكتروني :[2]

- ✓ يوفر التعامل بالشيكات الإلكترونية حوالي (50%) من رسوم التشغيل بالمقارنة ببطاقات الائتمان مما يساهم في تخفيض النفقات التي يتحملها المتعاملون بهذه الشيكات.
- ✓ يتم تسوية المدفوعات من خلال الشيكات الالكترونية في 48 ساعة فقط بالمقارنة بالشيكات العادية التي يتم تسويتها في وقت أطول من خلال غرفة المقاصة.
- ✓ يتيح التعامل بالشيكات الالكترونية القضاء على المشاكل التي تواجهها الشيكات العادية التي يتم ارسالها بالبريد بالضياع أو التأخير .

ثانيا : النقود الإلكترونية (النقود الرقمية)

تعتبر النقود الالكترونية شكلا جديدا من اشكال السداد والدفع الالكتروني ، وهي تشبه النقود المعدنية أو الورقية لحد ما من حيث قدرة المشتري على شراء مختلف حاجاته الكبيرة أو الصغيرة ،وتتمتع بدرجة عالية من الأمان من حيث القدرة على نسخها أو تزويرها ، ولذلك عرفت النقود الالكترونية بعدة تعريفات من بينها:

- ✓ عرفها التوجيه الاوروبي رقم 2000/46 الصادر في 2000/9/18م " النقد الالكتروني بأنه قيمة نقدية مخلوقة من المصدر مخزنة على وسيط إلكتروني ، وتمثل ايداعا ماليا تكون مقبولة كوسيلة دفع من قبل الشركات المالية غير الشركة المصدرة "[3]

---

[1] بشرى مذكور , **أثر وسائل الدفع الالكتروني على الأداء المالي للبنوك** , مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية , تخصص مالية وبنوك , جامعة أم البواقي , السنة الجامعية 2016\2017 , ص ص 14-15.

[2] باسم أحمد المبيضين، مرجع سبق ذكره، ص 140.

[3] باسم المبيضين، مرجع سبق ذكره ، ص 141.

- ✓ **ويمكن تعريف النقود الالكترونية على انها** " قيمة مخزنة على وسيلة الكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبطة بحساب بنكي ، وتستعمل كأداة للدفع ".[1]
- ✓ **وتعرف كذلك على انها** " مستودع للقيمة النقدية يحتفظ بها على شكل الكتروني ، وتستعمل كأداة للدفع [2]،
- ✓ **وهناك تعريف آخر للنقود على أنها** " وسيلة دفع افتراضية تستخدم للسداد المبالغ أو تحويلها إلكترونيا ، وهي عبارة عن حامل إلكتروني ، (Un Support électronique) ينطوي على قيمة تمثل حقا لصاحبها على مصدر هذا النقد ، أي أن النقد الإلكتروني قائم على مبدأ " الدفع المسبق "، وحتى يكتسب هذا الحامل الالكتروني صفة النقدية يجب أن يحظى بالقبول كوسيلة دفع لدة مؤسسات ، فضلا على أداء وظائف النقد المعروفة.

- **خصائص النقود الالكترونية**

تتمتع النقود الإلكترونية بمجموعة من الخصائص يمكن حصرها كالتالي:[3]

- تسمح النقود الإلكترونية بتحويل الأموال من شخص لأخر عن طريق التحويلات المالية الإلكترونية ؛
- تحتفظ النقود الإلكترونية بقيمتها المادية في صورة معلومات إلكترونية غير مرتبطة بأي حساب مصرفي؛
- يمكن تقسيم النقود الإلكترونية إلى وحدات نقدية صغيرة وذلك لتسهيل إجراء المعاملات ذات القيم المحدودة ؛
- غالبًا لا تشترط طرف ثالث لإظهار التبادل أو مراجعته أو تأكيده؛
- يعتبر النقد الإلكتروني سهل الاستخدام مقارنة مع وسائل الدفع الأخرى بالإضافة لسهولة تخزينه واستخراجه
- تحقق النقود الالكترونية الثقة في التعامل بحيث يصبح غير ممكنا للمتعامل بها إنكار قيامه بالدفع بعد إتمام الصفقة .

5-المحافظ الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية

أولا : المحافظ الالكترونية

المحافظ الالكترونية تقوم بتحويل النقد إلى سلسلة رقمية ، و تخزن على القرص الثابت في موقع العمل ، و هذا يحد من استخدام النقود في المعاملات التي تتم على شبكة الانترنت ، و معظم الحقائب الالكترونية تقوم بتخزين النقد الالكتروني على البطاقات الذكية التي تتمكن من دفع أي مبلغ من الحقيبة الالكترونية في أي مكان.

و يمكن تعريف محفظة النقود الالكترونية بأنها "وسيلة دفع افتراضية تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر ".

---

[1] السيد أحمد عبد الخالق ، **التجارة الالكترونية والعولمة** ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،مصر الجديدة – القاهرة ،2006،ص 182,

[2] الشافعي محمد ابراهيم محمود ، **النقود الالكترونية** (الهيئة العليا للتطوير الرياض المال والاقتصاد) تاريخ الاطلاع 4 جويلية2007.

[3] جيلاني أحمد مسري، **نشأة وتطور الجهاز المصرفي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة دمشق 2007، ص74 .

و من الأسباب التي أدت إلى ابتكار المحفظة الالكترونية هو حماسة المتسوقون بالنسبة إلى التسوق المباشر One Line، حيث أصبحوا يتعبون من الدخول المتكرر إلى معلومات الشحن و السداد في كل مرة يقومون فيها بالشراء ، و قد أوضح البحث مرارا أن ملئ النماذج كان له قدر كبير في قائمة العملاء ، و المشكلة الأخرى التي تحلها المحافظ الالكترونية هي توفير مكان تخزين آمن بالنسبة لبيانات بطاقة الائتمان و النقد الالكتروني و بهذا فان المحفظة الالكترونية ، تشبه في خدماتها الوظيفة المماثلة للمحافظ المادية.

أما المعلومات التي تخزنها هذه المحفظة كحد أدنى ، هي تخزين معلومات الشحن و الفواتير شاملة أسماء المستهلكين و عنوان الشارع و المدينة و الولاية و الدولة و الرقم البريدي ، و معظم المحافظ الالكترونية يمكنها أن تحمل أسماء و أرقام بطاقات الائتمان ، كما تحمل نقدا الكترونيا من مختلف الموردين.

و يمكن استنتاج الخصائص الرئيسية التي تميز المحافظ الالكترونية كما يلي:

- ✓ المحفظة الالكترونية تعطي حلاً متطوراً للدفع بمبالغ صغيرة ، و عليه يمكن التخلص من أسعار معالجة الشيكات و باقي وسائل الدفع الورقية ، في كل عملية أو صفقة تجارية ذات المبالغ الصغيرة،
- ✓ تسمح بتخفيض عمليات الدفع بالنقود ، و بالتالي التخلص من تكاليف المعالجة.
- ✓ هي وسيلة ملائمة تماما للصفقات التجارية لما توفره من سرعة في العمل،
- ✓ تستعمل للدفع بمبالغ صغيرة (جرائد ، مجالات ...)

ثانيا : التحويلات المالية الالكترونية

يعد التحويل المالي الإلكتروني جزءًا بالغًا الأهمية للبنية التحتية لأعمال البنوك الإلكترونية التي تعمل عبر الإنترنت ، ويتيح هذا النظام بطريقة إلكترونية آمنة ، نقل التحويلات أو الدفعات النقدية من حساب بنكي لأخر إضافة إلى نقل المعلومات المتعلقة بهذه التحويلات .

ويقصد بتحويل الأموال الكترونيا هو حقيقة تحويل الأموال باستخدام الطرق الالكترونية. أي التحويل من حساب إلى أخر الكترونيا، وهو عملية محدودة الأوجه.

ويمكن تعريف نظام التحويلات المالية الالكترونيةEFT على أنه : " عملية منح الصلاحية(Permission) لبنك ما من أجل القيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدينة إلكترونيا من حساب بنكي إلى حساب بنكي أخر ؛ أي أن عملية التحويل تتم إلكترونيا عبر الهواتف أو أجهزة الكمبيوتر أو أجهزة المودم (Modems) بدلا من استخدام الأوراق ، وتنفذ عمليات التحويل المالي عن طريق دار المقاصة الآلية ،وهي شبكة تعود ملكية تشغيلها إلى البنوك المشتركة بنظام التحويلات المالية الإلكترونية " . [1]

و يهدف هذا النظام إلى تسهيل و تعجيل المدفوعات و التسويات بين المصارف ، و سيكفل هذا النظام للمصارف المحلية قدرة تقديم خدمات أفضل للعملاء ، إذ سيتيح لهذه المصارف إمكانية التسوية الفورية من دفع و تلقي الأموال عبر حساباتها الجارية لدى المصارف المركزية و توفير دفع فوري لعملائها. كما يتيح هذا النظام تسوية المدفوعات عن طريق شبكة المدفوعات و النظام الالكتروني لتداول الأسهم و مقاصة الشيكات.

[1] زهير بشنق ، العمليات المصرفية الالكترونية ،اتحاد المصارف العربية ، لبنان ، 2006 ، ص 58 .

و تتمثل إجراءات عملية التحويل المالي الالكتروني بتوقيع العميل نموذجا معتمدا لصالح الجهة المستفيدة ، و يمكن هذا النموذج من اقتطاع القيمة المحددة من حساب العميل وفق ترتيب زمني معين (يوميا أو أسبوعيا أو شهريا)، و يختلف نموذج التحويل الالكتروني عن الشيك في أن صلاحيته تسري لأكثر من عملية تحويل واحدة , و عادة ما يتعامل البنك و العميل مع وسطاء وظيفتهم توفير البرمجيات اللازمة للتحويلات. و لإتمام عملية التحويل المالي الالكتروني نميز حالتين:

1- **حالة وجود وسيط** : يقوم العميل بإرسال تحويل مالي عن طريق المودم إلى الوسيط الذي يقوم بإرساله إلى دار المقاصة المالية الآلية التي ترسل نموذج التحويل المالي الالكتروني إلى بنك العميل ، و في حال عدم تغطية الرصيد لقيمة التحويل يتم إشعار الوسيط بذلك ، الذي يقوم بدوره بإشعار العميل ، أما في حالة تغطية الرصيد لقيمة التحويل تتم عملية الاقتطاع و تحويلها إلى حساب المستفيد وقت السداد المحدد بالنموذج.

2- **حالة عدم وجود وسيط** : في هذه الحالة يستلزم على التاجر أن يملك البرمجيات الخاصة التي تسمح بإجراء هذه العملية ، حيث تكون هذه البرمجيات مؤمنة بكلمة مرور خاصة بالتاجر , و عندها يقوم العميل باعتماد نموذج للدفع بشيك مصدق لصالح التاجر الذي يقوم بإرسال الاعتماد إلى دار المقاصة الآلية والتي بدورها ترسله إلى البنك لاقتطاع المبلغ من حساب العميل و تحويله إلى حساب التاجر ، و عندها لا حاجة لتحقق كفاية رصيد العميل لأن الشيك المصدق يحقق ذلك.[1]

الفرع الرابع : مزايا وعيوب أنظمة الدفع الالكترونية

أولا : مزايا أنظمة الدفع الالكترونية[2]

يترتب على استخدام انظمة الدفع الالكترونية مجموعة من المزايا وهي كالتالي :

- ✓ **بالنسبة لحامل البطاقة** : حيث تتميز بسهولة ويسر الاستخدام ، الأمان وتفادي السرقة والضياع ، توفير فرص الحصول على الائتمان المجاني لفترات محددة ، إتمام الصفقات فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة.
- ✓ **بالنسبة للتاجر** : حيث تعد أقوى ضمان لحقوق البائع وتساهم في زيادة المبيعات ، ونقل عبئ متابعة ديون الزبائن إلى عاتق البنك والشركات المصدرة .
- ✓ **بالنسبة لمصدر البطاقة** : حيث يستفيد من خلال تعزيز الأرباح والفوائد والرسومات والغرامات .

كما أنه من أهم المزايا التي تحققها أنظمة الدفع الإلكتروني ميزة الخفض الكبير في التكاليف ، فبعد أن كان البنك يقوم بتخصيص الكثير من الأموال لفتح فروع جديدة له في كافة المناطق في محاولة منه للتقرب للعملاء ، أصبح البنك الالكتروني في منتهى القرب من العملاء ، بحيث أصبح أقرب من أقرب فرع لأي بنك تقليدي ، وفي نفس الوقت يقوم بكافة الخدمات التي يقوم بتوفيرها البنك التقليدي العادي ، وعليه تم تخفيض تكاليف كثيرة من الأموال والأيدي العاملة والأجهزة وخلافه كان يتكبدها البنك التقليدي في إنشاء الفروع الجديدة .

---

[1] عبد الرحيم وهيبة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 55.

[2] ايمن أحمد محمد شاهين ، **مقومات العمل المصرفي الالكتروني كأداة لتعزيز وتطوير نظم الدفع والتجارة الالكترونية** ، دراسة تطبيقية على المصارف المحلية الفلسطينية ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل, الجامعة الاسلامية غزة ،السنة الجامعية 1434هـ - 2013، ص 22.

- ✓ **بالنسبة للاقتصاد الوطني**

من البديهي أن نقول أن البطاقات الدولية أصبحت استثمارا ضخما للشركات التي تصدرها ومن ثم أصبح بإمكان الدول التي تحتضن هذه الشركات اقتسام الأرباح الضخمة التي تدرها هذه الشركات عن طريق الضرائب المفروضة على أرباح هذه والشركات , ومن ناحية أخرى فإن استخدام البطاقات الائتمانية قد خفض نفقات البنك المركزي في طباعة النقود الورقية إلى جانب آخر ، فإن مراقبة التزوير انتقلت إلى الشركات المصدرة لهذه البطاقات ومنه اقتسمت مسؤولية الحماية والمراقبة معه فضلا عن ذلك ، استخدام هذه البطاقات يقلل من التسرب النقدي خارج النظام البنكي مما يعني أن السلطات تستطيع التحكم في المتغيرات النقدية وقدرة البنوك التجارية على تقديم قروض أكبر وهو ما يعني كفاءة السياسة النقدية التوسعية [1].

ثانيا : عيوب أنظمة الدفع الالكترونية [2]

- ✓ **بالنسبة لحاملها** : من المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل زيادة الاقتراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية ، وعدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء .
- ✓ **بالنسبة للتاجر**:إن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم التزامه بالشروط يجعل البنك المتعامل معه ويضع اسمه في القائمة السوداء ، وهو ما يعني تكبد التاجر صعوبات كثيرة في نشاطه التجاري.
- ✓ **بالنسبة لمصدرها** : أهم خطر يواجه مصدريها هو مدى سداد حاملي البطاقات الديون المستحقة عليهم و كذلك تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها.

الفرع الخامس: واقع وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر [3]

أولا : مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر : في السنوات الأخيرة كثر الحديث في الجزائر عن عصرنة القطاع المالي والبنكي ويعني مدلول عصرنة إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في النشاط المالي والبنكي وهذا ما يتطلب عصرنة أنظمة الدفع والسحب والتحويلات المالية . ولهذا بدأت الجزائر تتبنى مشاريع جديدة تسمح لها بمواكبة العصر ..

ثانيا : برنامج مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر

ويعتبر تحديث وعصرنة أنظمة المعلومات والدفع وعصرنة المعاملات المالية والمصرفية وطرق معالجة المعلومات ، مجالا ذا أولوية في المرحلة الراهنة لتدارك التأخر المسجل في هذا المجال من جهة ومن جهة أخرى لاستكمال مسار لإصلاحات المصرفية وإرساء أسس منظومة مصرفية وطنية تتميز بالحداثة والعصرنة لتستطيع مواجهة التحديات والتطورات التي تشهدها البيئة المصرفية على المستوى العالمي .

---

[1] *زهير زواش , مرجع سبق ذكره ص 36.*

[2] بري دلال ، مرجع سبق ذكره ، ص 9 .

[3] مقدم عبد الجليل (**واقع ورهانات تطبيق أنظمة الدفع الالكترونية على أداء البنوك التجارية** ، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بشار ، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال ، المجلد 5 ، العدد2 ، 2018 ، ص 177- 178 .

إن ما يميز النظام المصرفي في الوقت الراهن التأخر المسجل في مجال تحديث وعصرنة نظم المدفوعات والمعلومات ، ويعد هذا الجانب أحد أهم الجوانب السلبية التي تميز النظام المصرفي وهو الأمر الذي أدى بالهيئات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي تقييم النظام المصرفي الجزائري تقييما سلبيا . ويعتبر أحد المعوقات الرئيسية في جلب الاستثمار الأجنبي وهذا برغم الاصلاحات المسجلة في جانبها التشريعي وتعزيز آليات الإشراف والرقابة والتي تجلت من خلال تعديلاته بموجب المرسوم 03 – 11 والصادرة 26 أوت 2003 حيث يتطلب تحقيق أي مشروع جديد بالنسبة للدولة توفر ثلاث مقومات :

- ✓ تحديد الهدف بوضوح و دقة، و تحديد آجال مضبوطة للإنجاز.
- ✓ تخصيص الموارد المالية و البشرية.
- ✓ توفر بيئة (قانونية ، صناعية ، سياسية ، تجارية... الخ) ملائمة ليس فقط مساعدة ولكنها محفزة .

والمشروع يتمثل في تطوير نظام الدفع في الجزائر وكان أول مشروع لتطوير نظام الدفع في الجزائر في 2001 / 2002 لتطوير وتحديث النظام المالي وتبناه بنك الجزائر ، وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال ، واستفادت الجزائر لتطبيق هذا المشروع بـ 16.5 مليون دولار أمريكي كمساعدة من البنك العالمي

ثالثا : المكونات الرئيسية لمشروع تطوير وتحديث نظام الدفع في الجزائر : إن نظام الدفع في الجزائر بدأ يشهد منذ سنة 2006 تكافل في الجهود الوطنية والدولية بمساعدة البنك العالمي من أجل تطوير وتحديث وسائل الدفع ، ومن أهم ما طرح في اطار تحديث نظام الدفع في الجزائر وجاري العمل به ما يلي:

.1 نظام التسوية الاجمالية الفورية RTGS " Real Time Gross System " : يعتمد نظام المقاصة الالكترونية الذي انطلق في الجزائر في 41 جانفي 2001 وتم تحصيله بالفعل في 29 نوفمبر 2001 على بنية نظام جديد وهو نظام التسوية الاجمالية الفورية يهدف هذا المشروع في اطار تحسين الخدمة المصرفية لا سيما من حيث أنظمة الدفع وذلك رغبة في الوصول إلى المستوى الدولي .

- ✓ التعريف بالنظام RTGS : هو تسوية المبالغ الكبيرة في الوقت الحقيقي ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة ، وبصفة آنية ، وبمبالغ اجمالية.كما يعرف أيضا على أنه نظام مركزي الكتروني يعمل على أساس فوري اجمالي نهائي ومستمر ، يقوم بتنفيذ أوامر التحويل الدائنة ، ويوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية المعمول بها في بلد ما ، من خلال الحسابات المركزية للبنوك .

.2 نظام المقاصة عن بعد[1]: إن عملية عصرنة نظام الدفع عرفت دفعة جديدة بإنشاء نظام مكمل لنظام RTGS هو نظام ACTI .

هذا النظام يختص بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع العام ، صكوك ، تحويل ، اقتطاع ، عمليات السحب والدفع بالبطاقات البنكية وذلك باستعمال وسائل متطورة مثل المساحات الضوئية scanners والبرمجيات المختلفة ، ويمثل هذا النظام القسم الثاني من أنظمة الدفع المتطورة ووفق المعايير الدولية بهذا الهدف التحسين النهائي للخدمات المقدمة للزبائن .

[1] بري دلال ، مرجع سبق ذكره ، ص 10 .

رابعا : مراحل تطبيق الدفع الالكتروني في الجزائر[1]

تعتبر أول تجربة للبنوك الجزائرية في مجال استخدام أدوات الدفع ، استعمال بطاقات السحب الخاصة بالشباك الآلي البنكي GAB والموزع الآلي البنكي DAB وتم ذلك على مراحل :

- ✓ **المرحلة الأولى** : كانت تستعمل بطاقة السحب إلا في الشباك الآلي البنكي والموزع الخاص بالبنك المصدر للبطاقة

بمعنى لا يستطيع حامل البطاقة السحب من جهاز بنك آخر.

- ✓ **المرحلة الثانية** : خلال هذه المرحلة تم ربط الشبكة البنكية الجزائرية من خلال استعمال شبكة SATIM التي تسمح بإمكانية السحب من أي موزع آلي للنقود سواء كان تابع لمصدر البطاقة أو لبنك آخر ، وبذلك حولت SATIM بطاقة السحب العادية إلى بطاقة سحب ما بين البنوك CIB وعملها يشبه عمل غرفة المقاصة بالبنك المركزي في تسوية المعاملات المالية بين البنوك. ولقد عملت على استثمار 1.6 مليون أورو سنة 2001 لأجل تقليص دو ا رن النقود السائلة وتعميم استعمال البطاقة البنكية في الجزائر ، حيث عملت على زيادة عدد الموزع الآلي للنقود ، وكذا إقام طرفيات دفع عند التجار Terminus de paiement ولأجل نفس الغرض تم عقد اتفاقية في شهر أفريل 2001 مع مؤسسات فرنسية مختصة في صنع طرفيات البطاقة و SATIM بمبلغ 100.000 أورو ولقد م ول هذا العقد من طرف البنوك المساهمة فيSATIM وهي(الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA وبنك البركة) .ولقد تم ربط كل الموزعات الآلية. للنقود الموجودة في الجزائر سنة 2001 .

خامسا : واقع استخدام البطاقة البنكية في الجزائر

شرعت الجزائر في العمل بالبطاقة البنكية منذ حوالي 40 سنوات من طرف بنوك وهيئات مالية خاصة وعمومية ، وقد بذلت خلال هذه الفترة جهود معتبرة لترسيخ ثقافة التعامل الإلكتروني في المجتمع الجزائري

1- **بطاقة السحب:**

وضعت شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك سنة 1997 ، نظاما لتمييز الصكوك وبدأت منذ سنة 1992 في عملية سحب النقود من الموزعات الآلية للأوراق النقدية والتي أصبح عددها يفوق 600 موزع آلي عام 2004.موزعة على التراب الوطني مفتوحة لكل حاملي بطاقات السحب ذات المسلك الحيز المغناطيسي كما نصبت شبكة النقد ما بين البنوك التي تتكفل بعمليات سحب النقود حيث أن شركة "SATIM" سنة 1994 انشأت شركة ما بين المصارف الثمانية وهي : البنك الوطني الجزائري ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، بنك الجزائر الخارجي ، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ، القرض الشعبي الجزائري ، بنك التنمية المحلية ، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ، بنك البركة الجزائري ، ووضعت من أجل:

- ✓ وضع الموزعات الآلية في المصارف والتي تشرف عليها الشركة؛
- ✓ تطوير وتسيير التعاملات النقدية ما بين المصارف؛
- ✓ تحسين الخدمة المصرفية وزيادة حجم تداول النقود؛

[1] لمقدم عبد الجليل ، مرجع سبق ذكره ، ص 178 .

- ✓ تحديث وسائل الدفع المصرفية الجزائرية .

وتقوم الشركة بصنع البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب حسب المقياس المعمول به دوليا وطبع الإشارة السرية وهذه الخدمة موضوع عقد بين البنك و"SATIM" ، الذي يحدد التزام الطرفين خاصة فيما يتعلق بآجال وإجراءات التسليم أضف الى هذا عملية الربط بين DAB و مصالح "ساتيم" بواسطة شبكة الاتصال حيث تسمح بالقيام بعمليات السحب سواء كانت داخلية أو محولة بالإضافة إلى سجل متصل بهيئة المقاصة لتصفية الحسابات بين البنوك.

2- إنشاء شركة الصفقات البنكية المشتركة والنقدية SATIM* :

أ- تعريف الشركة SATIM

إ ن شركة تأدية الصفقات البنكية المشتركة والنقدية "SATIM" والتي أنشئت في 25 مارس 1995 ، هي شركة مساهمة وفرع لأهم البنوك التجارية الجزائرية ويساهم في رأس مالها كل من : بنك البركة الجزائري ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، بنك الجزائري الخارجي والبنك الوطني الجزائري ، ثم التحق بها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ويبلغ رأس مالها 26 مليون دينار جزائري .

ب-مهام شركة SATIM

من المهام التي تؤديها SATIM هي كالتالي[1] :

- ✓ تطبيق برنامج لتحديث نظام الدفع من خلال إدخال البطاقة كوسيلة "سحب ودفع الكتروني بين البنوك.
- ✓ تطوير وتسيير نظام النقديات المشترك بين البنوك؛
- ✓ ترقية التكنولوجيا في المجال البنكي؛
- ✓ يخضع تداخل هذه الشبكة الى اتفاقية مصرفية مشتركة ، تحدد الشروط المتعلقة بالانضمام للشبكة وكذا تسيير العمليات ، وتساهم شركة " SATIM " بشكل ف عال في تطوير النقدية في قطاع البنوك ومراكز الصكوك البريدية من خلال:
- ✓ المشاركة في إنجاز برامج حيازة الشبابيك الاوتوماتيكية؛
- ✓ تسيير الشبابيك المنشأة (الصيانة ومراقبة العمليات التي تنسق المقاصة)؛
- ✓ صناعة بطاقات الدفع؛
- ✓ صناعة الصكوك (منح الرمز السري).

و من أهم المشاريع المنجزة من قبل هذه الشركة هو مشروع البطاقات البنكية المشتركة (CIB بين عدد من البنوك ومشروع بطاقة الدفع الوطنية:

- الشبكة الآلية النقدية بين البنوك RMI : في سنة 1996 قامت شركة SATIM بإطلاق مشروع ي مكن من إيجاد حلول للنقدية الآلية بين البنوك والمتعلقة فقط بالموزعات الآلية للنقد ، حيث تم إطلاق عليه تسمية الشبكة النقدية للآلية بين البنوك.

[1] بري دلال , مرجع سابق , ص 12.

وإيجاد هذه الحلول يتم من خلال توفر الأجهزة و وسائل الاتصال والربط واليد العاملة الكفؤة التي تمنح حاملي البطاقات إمكانية استعمال طاقاتهم لدى أي موزع آلي DAB بغض النظر عن البنك أو المؤسسة المالية ، وأنشأت SATIM هذه الشبكة لتمنح الأعضاء المنظمين نفس الحقوق وخاصة بريد الجزائر .

ث- **أهداف الشبكة:**

تهدف شبكة SATIM من خلال إنشاء الشبكة النقدية الالكترونية البنكية المشتركة ووضع نظام مشترك بين البنوك للسحب بواسطة الموزعات الآلية ، إلى تحقيق هدفين أساسيين:

- ✓ وحدة المعايير والتنظيمات المتعلقة بالبطاقة؛
- ✓ عمل وتطوير نظام بنكي مشترك للنقديات؛
- ✓ تتضمن الشبكة حظيرة الموزعات الآلية للنقود ، وهي تسمح بقبول جميع البطاقات في جميع الأجهزة التابعة لمختلف البنوك المشاركة في الشبكة ، كما تقوم بمعالجة عمليات السحب لفائدة البنوك الأعضاء والتحضير والتحول للتدفقات المالية المتعلقة بعمليات المقاصة الناتجة عن السحب بواسطة الأجهزة على مدار الساعة.

ج- **شروط الانضمام الى الشبكة:**

يتطلب الانضمام الى شبكة توف ر بعض الشروط منها:

- ✓ إمضاء اتفاقية مشتركة ما بين البنوك؛
- ✓ إمضاء عقد للتعاون مرتبط بالخدمات المقدمة من قبل الشبكة؛
- ✓ احترام الخصائص التقنية المحددة من الشبكة(تسيير سجل حاملي البطاقات، الآجال).

سادسا : البطاقة البنكية في الجزائر : عرفت بطاقات الدفع تطورا ، ملحوظا خاصة بعد استحداث المقاصة الإلكترونية وتعميمها عبر مختلف الوكالات البنكية والبريد الجزائر [1].

.1 مراحل تطور بطاقة الدفع في الجزائر : مرت بطاقات الدفع بعدت مراحل وهي كالتالي :

[1] ميهوب سماح , أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الاداء التجاري والمالي للمصرف الفرنسي , حالة نشاط البنك عن بعد , اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر , 2013-2014 ص 109.

الشكل رقم(1–2): يوضح مراحل تطور بطاقات الدفع في الجزائر

- **1997** بداية فكرة الانطلاق لنظام السحب ما بين البنوك
- **2002** الانطلاق الرسمي لمشروع التسديد الإلكتروني **le système de paiement interbancaire** حيث أعطى دور الاشراف والزيادة والتنسيق ما بين البنوك لشركة **SATIM**، التي تجمع مختلف البنوك الوطنية والخاصة لتبادل المعلومات والتنسيق في عمليات السحب والدفع للموزع الآلي .
- **2004** تم اختيار نظام الدفع بالبطاقة المطابقة لمواصفات **ENV**تم اختيار نظام الدفع بالبطاقة المطابقة لمواصفات **ENV**
- **2005** إنشاء جمعية.(**COMI : comité monétique intrebancaire**)
- **2006** البداية الأولى لأول بطاقة سحب في الجزائر ، حيث وزعت على مختلف مستخدمي البنوك للتجريب ومعرفة
- **2007** تعميم بطاقة **CIB** عبر كامل التراب الوطني في البريد والمواصلات والبنوك.
- **2008** أكد وزير المالية أنه ستعمم ماكينات الصرف الآلي عبر المتاجر الكبرى في الجزائر والمناطق الآهلة بالسكان ، وكذلك تعميم استخدام بطاقة لدى المواطنين .

لمصدر : من إعداد الطلبة حسب المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال المجلد 5 ، العدد 2 ، ص 179.[1]

[1] مقدم عبد الجليل , مرجع سابق , ص 179.

2-البطاقة البنكية CIB

وضع نظام الدفع بالبطاقة لن يكون ناجحا إلا إذا كان نطاق قبولها واسعا من قبل جميع البنوك ، وفي هذا الإطار شرع النظام البنكي الجزائري بأهمية وضع نظام بنكي مشترك لوسائل الدفع ، يستجيب لرغبات الزبائن وفق أعلى شروط الأمن. و في هذا السياق شرعت البنوك الجزائرية وبالتعاون مع شركة SATIM في تطبيق مشروع نظام الدفع بواسطة البطاقة ، يتوافق والهياكل القاعدية المتوفرة لدى البنوك ولقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية الجزائرية وتعتبر هذه البطاقة بطاقة دفع وسحب ما بين البنوك داخل تراب الوطن ، يتم التعرف عليها بين البنوك بالشعار CIB وشعار وباسم البنك المصدر تتضمن قرص إلكتروني يضمن أمن عملية الدفع وعملية التسديد لدى مختلف التجار أو الفنادق والمحلات التجارية ...إلخ. ونجد في هذه البطاقة نوعين :

1- البطاقة الكلاسيكية: la carte classique

هي بطاقة توفر خدمات الدفع والسحب البنكي ، وهي تق دم لزبائن البنوك وفق شروط يحددها البنك كمدا خيل الزبائن أو أهميتهم أو مواصفات أخرى. و للحصول على هذه البطاقة يتم ابرام عقد بين البنك والعميل

الشكل رقم 1-3 البطاقة البنكية الكلاسيكية

المصدر :وثائق من البنك

2- االبطاقة الذهبية la carte gold

مقترحة أيضا من قبل البنوك للزبائن يتم اختيارها وفق لشروط محددة ، لكن بالإضافة الى خدمات الدفع والسحب فإن هذه البطاقات توف ر خدمات إضافية ، مع سقف سحب ودفع مرتفعا نسبيا. وتمنح للأشخاص المهمين ورجال الأعمال أصحاب الدخول المرتفعة وسقف هذه البطاقة يفوق 10 ألف دينار جزائري، ومدة صلاحيتها عامين.

الشكل رقم1-2 يوضح البطاقة الذهبية

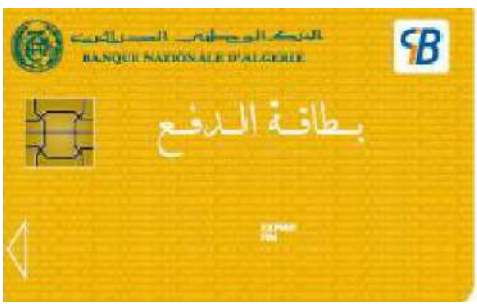

المصدر وثائق من البنك

بطاقة فيزا: la carte visa

و هي بطاقة دولية تعمل للسحب والدفع ، موجه لزبائن ذوي حسابات مفتوحة بالعملة الصعبة أو لموكلهم

وهي نوعان:

أ– بطاقة الفيزا الكلاسيكية : رصيد من العملة الصعبة أكبر أو يساوي 1400 أورو ويقدر سقف السحب لهذه البطاقة 500 أورو في اليوم على أربع عمليات في اليوم ، أما الاشتراك السنوي فيقدر ب 40 أورو.

ب – بطاقة الفيزا الذهبية : رصيد من العملة الصعبة أكبر أو يساوي 5000 أورو حيث يقدر سقف السحب ب 550 أورو في اليوم على 7 عمليات في نفس اليوم أما سقف الدفع 5460 أورو في اليوم على 15 عملية عملية في اليوم ، ويقدر اشتراكها السنوي ب 60 أورو.

المطلب الثالث: عموميات حول الأداء البنكي وتقييمه

الفرع الأول: مفهـــوم الأداء البنكي وتقييمــه:

أولا : مفهـــــــوم الأداء

يقصد بمفهوم الأداء "تصور مخرجات أو أهداف ظهورها هو نتائج لمدخلات معطاة لكن ، هذه المدخلات تنوي بها تفجير وتجنيد الطاقات الموجودة داخل المؤسسة ، بتسليط الضوء من أجل إحراز هذا التصور الذي تسعى إليه المؤسسة " ، وعلى هذا الأساس فإن هذا المفهوم يعكس كلا من الأهداف التي تسعى هذه الأنشطة إلى تحقيقها داخل المؤسسة [1] .

ثانيا : مفهوم الأداء البنكي

تعريف الأداء البنكي:

يقصد بالأداء البنكي تلك الوسائل اللازمة وأوجه النشاط المختلفة والجهود المبذولة لقيام المصارف بدورها، وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المحيطة لتقديم الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف[2].

ويعرف أيضا بأنه يتمثل في قدرة البنك على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط . و الأهداف المرسومة، باستغلاله لموارده المتاحة استغلال أمثل ويعرف أيضا بأنه الاستخدام الهادف والمنتج لكل المعارف والوسائل التي توفرها العلوم والتكنولوجيا والتجربة العلمية، بحيث يمكن البنك من الوصول إلى الأهداف المخصصة. بأقل تكلفة وجهد من خلال ما تقدم يمكن أن نلخص أن لأداء يتمثل في قدرة البنك على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفه، الأداء إذن الكفاءة والفعالية معا .

[1] مقدم عبد الجليل , مرجع سبق ذكره , ص 181.

[2] حيدر حمزة , **علاقة القرار الاستراتيجي في الاداء المصرفي (دراسة تحليلية)** , مجلة الادارة والاقتصاد العدد 68, جامعة المستنصرية (مصر),18\1\2008,ص78.

ثانيا: مفهـــــــوم تقييم الأداء

هناك عدة تعاريف لمفهوم تقييم الأداء و نذكر من بينها ما يلي :

ح- يعرف تقييم الأداء على أنه " عملية تقديرية لأداء كل فرد من العاملين خلال فترة زمنية معينة لتقدير مستوى ونوعية أدائه " ، وتعتبر وظيفة منظمة ومستمرة وضرورية لتسيير الموارد البشرية ، لتحقيق فعالية أكبر إذا كانت مرتبطة بإستراتيجية العمل وبأسلوب تسيير المؤسسة .

خ- ويعرف كذلك " بأنه مجموعة من الإجراءات التي تقارن بها النتائج المحققة للنشاط مع أهدافه المخطط لها ، بهدف تبيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف المحددة لتقديم مستوى فعالية الأداء ، كما يقارن عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته للتأكد من أن الأداء قد تم بدرجة عالية من الكفاءة " .[1]

د- ويعرف أيضا " على أنه جميع العمليات والدراسات التي ترمي إلى تحديد العلاقة بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها في المؤسسة مع دراسة تطور هذه العلاقة خلال فترات زمنية متباعدة أو فترات زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف والمتحقق من الأهداف ، بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة .[2]

ومن هذه التعاريف نستخلص أن تقييم الأداء هو عبارة عن مجموعة الاساليب والطرق والإجراءات التي تتبعها المؤسسة المالية لإدارة مواردها وكفاءاتها المستخدمة في النشاط وذلك من خلال المقارنة بين مدخلاتها ومخرجاتها خلال فترة زمنية معينة للتأكد من سلامة تحقيق الأهداف المسطر عليها مسبقا بالاعتماد على مقاييس ومعايير محددة تساعدها على التأكد من سلامة وكفاءة الاداء داخل المنظمة .

ثانيا : أهمية تقييم الأداء[3]:

- ✓ يعتبر تقييم الأداء أهم الركائز التي تبنى عليها عملية المراقبة.
- ✓ يفيد تقييم الأداء بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات وحلها ومعرفة مواطن القوة والضعف في المنشأة.
- ✓ يعتبر من أهم دعائم رسم السياسات العامة سواء على مستوى المنشأة أو على مستوى الصناعة أو على مستوى الدولة.
- ✓ اختبار مدى تحقيق المنشأة للأهداف الموضوعة باستخدام البيانات المالية والإحصائية.
- ✓ معرفة مدى سلامات السياسات و الاستراتجيات خلال السنة المالية ,

رابعا: أساليـب تقييـــــم الأداء

تعتمد البنوك التجارية على مجموعة من المؤشرات لقياس أدائها ، وذلك من أجل تشخيص المشكلات وحلها ومعرفة مواطن القوة والضعف في المنشأة ، حيث يعتبر تقييم الأداء أهم الركائز التي تبنى عليها عملية المراقبة ومن بين هذه المؤشرات لدينا:

1- نموذج العائد على حقوق الملكية ROE

[1] عبادي محمد وسليم حمود ، **استخدام المؤشرات الدولية لقياس الأداء والفعالية في البنوك التجارية الجزائرية** ، الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة ضمن التنمية المستدامة ،جامعة محمد بوضياف المسيلة 11/10 نوفمبر 2009 ص04 .

[2] نور الدين بن عمارة ، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة ليند غاز الجزائر** ، وحدة ورقلة 2009/2005 مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، ،ص 13- 14 .

[3] لمقدم عبد الجليل ، مرجع سابق ، ص 181 .

اعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة ، وقد استخدم هذا النموذج سنة 1972 ، في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف "ديفيد كول " ، كإجراء لتقييم أداء البنوك ، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح البنك الخاصة بمخاطر تم اختيارها [1]، ومن أهم مؤشرات تقييم الأداء من حيث العائد والمخاطرة مايلي :

- ✓ **مؤشرات العائد** : هي مجموعة من المؤشرات المكونة لنموذج العائد على حقوق الملكية وهي عبارة عن نسب تتمثل في مايلي :
- ✓ **مؤشر العائد على حق الملكية :ROE**

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة إدارة البنك في توليد العوائد من توظيف أموال المساهمين بهدف تعظيم ثروتهم فإذا كانت نسبة المؤشر مرتفعة ، فإنها تدل على قدرة إدارة البنك في اتخاذ قراراته الاستثمارية والتشغيلية في البنك

ويتم حساب المؤشر بالعلاقة التالية[2] :

العائد على حق الملكية = صافي الدخل / حقوق الملكية

- ✓ **مؤشر العائد على الأصول** ROA : فهو يساوي صافي الدخل مقسوما على اجمالي الأصول وهكذا يمكن قياس صافي الدخل عن متوسط الأصول التي تم امتلاكها خلال هذه الفترة .

ويتم حساب المؤشر بالعلاقة التالية[3]:

العائد على الأصول = صافي الدخل / اجمالي الأصول

- ✓ **مؤشر الرافعة المالية EM** : يظهر مؤشر الرافعة المالية مدى مخاطرة البنك بأموال الغير لتمويل استثماراته .

ويتم حساب المؤشر بالعلاقة التالية :

الرافعة المالية = إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية

[1] سماح راشدي ,**ألية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2013، ص95 .,

[2] طارق عبد العال حماد , **تقييم اداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة** "الدار الجامعية ,2011, ص 77.

3عدنان تايه النعيمي , أرشد فؤاد التميمي , **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة** , دار البارودي العلمية للنشر والتوزيع , عمان , الاردن 2007, ص ص 11-12.

- ✓ **هامش الربح PM** : يقيس هامش الربح قدرة البنك على رقابة المصروفات وتخفيض الضرائب .لأن صافي الدخل يساوي إجمالي الدخل مطروح منه المصروفات والضرائب ، وبالتالي البنك أكبر هامش ربح يكون الأكثر تخفيضا للمصروفات والضرائب.

ويتم حساب المؤشر بالعلاقة التالية [1]:

هامش الربح = صافي الدخل /إجمالي الإيرادات

- ✓ **مؤشر منفعة الأصول AP** : تقيس منفعة الأصول قابلية البنك على خلق العوائد بصورة عامة من الأموال المتاحة للاستثمار .

ويتم حساب المؤشر بالعلاقة التالية :

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

[1] محمد الجموعي قريشي , **أداء المؤسسات المصرفية , دراسة حالة مجموعة من المصارف الجزائرية** , مجلة الباحث العدد 3\2004, جامعة ورقلة , ص 89.

المبحث الثاني الدراسات السابقة :

المطلب الاول:عرض الدراسات السابقة

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى عرض و مناقشة بعض الدارسات السابقة حول الموضوع وكذا محاولة ابراز أهم الاختلافات بين هذه الدراسات والدراسة الحالية :

1- دراسة الباحث: **لوصيف عمار، بعنوان " استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرون مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية "، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر ، 2009/2008**،[1] حيث تهدف هذه الدراسة إلى محاولة رصد التجربة الجزائرية في مجال نظام الدفع ومقارنتها بالتجربة العالمية وذلك لمعرفة الحدود التي بلغتها وأهم العراقيل التي تواجهها لإيجاد الحلول المناسبة، وتقييم وسائل الدفع الحديثة لإمكانية مقارنتها مع تلك التقليدية، وكذلك محاولة معرفة مدى استجابة الجمهور الجزائري لأبرز المستجدات الحاصلة في مجال نظام الدفع.و توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :تسبب ظهور وسائل الدفع الإلكترونية في انخفاض محسوس في استخدام وسائل الدفع التقليدية، حيث سمح ذلك باختصار الوقت والتقليل من الإفراط في الاستخدام الورقي والبشري الذي كان مخصص لها، و في المقابل شجعت على قيام خدمات مصرفية إلكترونية تتلاءم مع تطوارت العصر من حيث السرعة والفعالية التي يوفرها لها لكنها لا تخلو من بعض العراقيل أهمها ظهور مشاكل تخص الجرائم الإلكترونية.

2- دراسة الباحث :**زهير زواش " دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة أم البواقي ، الجزائر ، السنة الجامعية 2011/2010** [2]حيث تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقييم وسائل الدفع الحديثة وامكانية مقارنتها بوسائل الدفع التقليدية، ومحاولة رصد التجربة الجزائرية في مجال وسائل الدفع ومعرفة الحدود التي وصلت إليها، و معرفة مدى استجابة البنوك الجزائرية، من التطورات الحاصلة في مجال المصرفي وأهم العراقيل التي تواجهها لإيجاد الحلول.

حيث توصلت هذه الدراسة إلى : فيما يخص النقائص التي واجهتها وسائل الدفع التقليدية، تمكن التغلب عليها بواسطة التطور الحاصل في القطاع المصرفي، الذي أصبح يستخدم أجهزة وشبكات مكنته من التخلص من تلك النقائص.و-ضرورة وضع قانون ينظم التعامل بوسائل الدفع الحديثة في الميدان المصرفي، نظراً للمشاكل التي أفرزتها ، وأنه لايمكن الاستغناء عن وسائل الدفع

---

1 لوصيف عمار,استراتيجيات **نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرون مع الاشارة الى التجربة الجزائرية**,مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وع التسيير ,جامعة قسنطينة,الجزائر,2008\2009

2 زهير زواش,**دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية**,مذكرة ماجستير,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وع التسيير,جامعة ام البواقي السنة الجامعية 2010\2011.

التقليدية في الجزائر وذلك نظراً للبنية التحتية للنظام المصرفي الجزائري لارتفاع التكاليف وعدم وجود ثقافة مصرفية لدى الجمهور ولذلك بتقبل التعامل بوسائل الدفع التقليدية، دون الحاجة للخوف منها.

وان تحديث نظام المصرفي الجزائري ليس مرهون فقط بتغير وتحديث الثقافة المصرفية لدى الجمهور الجزائري، بل وأيضاً بضرورة القضاء على السوق الموازية وكذلك على مدى جدية القائمين على مشروع تحديث وسائل الدفع.

3- دراسة الباحث :**أيمن أحمد محمد شاهين " مقومات العمل المصرفي الالكتروني كأداة لتعزيز وتطوير نظم الدفع والتجارة الالكترونية ، مذكرة ماجستير، كلية التجارة وقسم المحاسبة والتمويل ،جامعة الاسلامية ، غزة ،السنة الجامعية 2013** ، حيث تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على مقومات العمل المصرفي الإلكتروني في المصارف الفلسطينية والتعرف على أنظمة الدفع الالكترونية وعلى اشكال التجارة الالكترونية ومزاياها وعيوبها والتعرف على دور المصارف الفلسطينية في تعزيز وتطوير نظم الدفع والتجارة الالكترونية واقتراح التوصيات اللازمة التي تعزز من دور نظم الدفع الالكترونية في تسهيل المعاملات .حيث توصلت هذه الدراسة إلى :

- أنه تتوفر بعض التشريعات المتعلقة بنظم العمليات المصرفية الالكترونية في المصارف الفلسطينية وذلك من خلال توافر بعض الظوابط القانونية ذات العلاقة بحماية البيانات الشخصية وحماية نظم المعلومات من مخاطر الاعتداء على البيانات الشخصية .
- لا يتم معالجة القضايا المالية والمصرفية المتعلقة بأعمال الصيرفة الالكترونية من خلال نظام القضاء بشكل فاعل بالاضافة إلى عدم توافر بيئة تشريعية كافية في فلسطين لاحتضان العمل الالكتروني وتعزيزه في الميدان المصرفي المالي .-ا تتوافر الكوادر البشرية المؤهلة من بعض الجهود التي تبذلها إدارة المصارف في رفع كفاءة العنصر البشري في مواكبة تقنيات الأجهزة التكنولوجية المتطورة .
- لا يتوافر الوعي والثقافة المجتمعية الكافية للعمليات المصرفية الالكترونية في المصارف الفلسطينية مما يستلزم المتابعة من قبل المصرف لاستكمال الضوابط اللازمة في اطار الخدمات والمنتجات الالكترونية التي يقدمها لغرض تسهيل الخدمات[1].

4-دراسة الباحث hannigton odhiambo ogare(the effect of electronic banqing on commercial banks in 42kenya 2013)[2]:

كانت الدراسة تهدف إلى تحديد ما إذا كانت هناك علاقة بين المتغير التابع ، على سبيل المثال ، الأداء المقاس بالربح بعد الضريبة و متغيرات مستقلة تتكون من عدد من أجهزة الصراف الآلي ، وعدد من بطاقات الائتمان وبطاقات الائتمان الصادرة للعملاء ، عدد نقاط البيع الطرفية ومستويات استخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول

[1] ايمن احمد محمد شاهين , **مقومات العمل المصرفي الالكتروني كاداة لتعزيز وتطوير نظم الدفع والتجارة الالكترونية** ,مذكرة ماجستير , كلية التجارة وقسم المحاسبة والتمويل , الجامعة الاسلامية غزة , السنة الجامعية 2013.

2Hannington odhiambo ogare(the effect of electronic banqing on commercial banks in 42kenya 2013[2]

والإنترنت تحويل الأموال البنكية والإلكترونية ، كمكونات للبنوك الإلكترونية. استخدمت الدراسة بيانات ثانوية تم جمعها من التقرير السنوي للبنوك التجارية والبنك المركزي الكيني. استخدمت الدراسة كلا من الإحصاء الوصفي والاستنتاجي تحليل البيانات. وكانت نتائج الدراسة أن المصرفية الإلكترونية لها تأثير قوي وكبير على ربحية البنوك التجارية في الصناعة المصرفية الكينية. وبالتالي ، هناك موجبة العلاقة بين المصرفية الإلكترونية والأداء المصرفي. وأظهر اختبار أهمية أن وكان تأثير الابتكارات المصرفية على الربحية المصرفية ذات دلالة إحصائية وهذا يعني أن تأثير مجتمعة من الابتكارات المصرفية في هذا البحث هو ذات دلالة إحصائية في التفسير أرباح البنوك التجارية في كينيا. وتوصي الدراسة إلى إدارة تلك البنوك التي بطيئة في اعتماد الابتكار ،للتحرك واعتماد الابتكارات المختلفة في عملياتها من أجل تعزيز ربحيتها. هذه التوصية تدعمها حقيقة أن البنوك ذات الربحية العالية هي في الغالب المحرك السريع في اعتماد التكنولوجيات الجديدة. وتوصي أيضا بأن سياسة الحكومة يجب على صناع السياسة مراجعة السياسات المتعلقة بالترويج لاعتماد الابتكار في هذا المجال المصرفي للعملاء .

5-دراسة الباحث Mahmoud Akeel Salamen Al-Mehsen، سنة 2014[1]

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر استخدام البطاقات البنكية على ربحية البنك، حيث تمثلت عينة الباحث في موضوعه هذا بدراسة البنوك التجارية في الأردن خلال الفترة (2003- 2007)كما تم الاعتماد على أسلوب الانحدار البسيط باستخدام برنامج (spss) لتحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات وتم التوصل إلى أن هناك تأثير إيجابي بين الدخل الصافي من البطاقات الائتمانية والعائد على حقوق الملكية .

6-دراسة الباحثين : **السعيد بريكة ، فوزي شوق "تحديات وسائل الدفع الإلكترونية (دراسة استطلاعية من وجهة نظر الموظفين بالوكالات البنكية لولاية أم البواقي) ، جامعة أم البواقي – الجزائر ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ISSN العدد الثاني ديسمبر 2014**[2] . حيث تهدف هذه الدراسة إلى ابراز أهم وسائل الدفع المستخدمة في هذه الوكالات محل الدراسة والمخاطر التي تواجهها وتحديد أهم التحديات والصعوبات التي تواجهها وسائل الدفع الالكترونية . وذلك بالإعتماد على بيانات الاستبيان (BNA-CPA-BADR-CNEP) البنكية التي تعبر عن أراء عينة حجمها بقدر : 51 عامل في الوكالات البنكية،

حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن الوكالات البنكية محل الدراسة تقر بأن هناك نسبة عالية من المخاطر التي تواجه وسائل الدفع الإلكتروني خاصة مخاطر استخدام البطاقة البنكية وضعف الرقابة على إجراءات نظم الدفع الإلكترونية وأيضا يمكن إرجاعه إلى ضعف البنية التشريعية لوسائل الدفع الإلكترونية على المستوى الوطني.

---

[1] **Mahmoud Akeel Salamen Al-Mehsen ,2014،**

[2] السعيد بريكة ، فوزي شوق **"تحديات وسائل الدفع الإلكترونية (دراسة استطلاعية من وجهة نظر الموظفين بالوكالات البنكية لولاية أم البواقي)** ، جامعة أم البواقي – الجزائر ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ISSN العدد الثاني ديسمبر 2014 .

7-دراسة الباحثة: **أم الخير دراجي " أثر عصرنة الخدمات المصرفية على الاداء البنكي "، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية ، جامعة ورقلة ، السنة الجامعية 2015/2014** تهدف هده الدراسة إلى محاولة الوقوف على حالة الخدمات المصرفية الالكترونية في النظام المصرفي الجزائري وأهمية هذه الخدمات المصرفية الالكترونية على أداء البنوك وضرورة الاهتمام بتطويرها. حيث توصلت إلى أنه يوفر تقييم الأداء لإدارة البنك معلومات تساعده في مراقبة نشاطه وتوجيهه، حيث أن الخدمات المصرفية الالكترونية لها دورها في تعزيز مكانة البنك وتحسين أدائه [1].

8-دراسة الباحث: مصطفى محمد إبراهيم "نظام المدفوعات الالكتروني في العراق والتحديات التي تواجهه (دراسة تطبيقية في البنك المركزي العراقي "، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية المجلد 17 العدد3 للسنة 2015 . حيث هدفت هذه الدراسة إلى ابراز أهمية قسم المدفوعات الالكتروني يعمل كفريق واحد لمواجهة التحديات التي يتعرض لها النظام وتحديث نظام المدفوعات الإلكتروني العراقي لما له من دور مهم في التعامل المصرفي من حيث السرعة والتكلفة والخطر التي تعمل بها المصارف التجارية العراقية مما يؤدي إلى الاحتفاظ بالسيولة المصرفية ويقلل من حالات عدم التأكد . وتوصلت هذه الدراسة إلى أن نظام المدفوعات والتسوية يرتبط وثيق بالوظيفة الرئيسية للسلطات النقدية وهو تحقيق الاسقرار المالي ، حيث يتعرض نظام المدفوعات الالكتروني لبعض المخاطر التي من الممكن التخفيض منها باتخاذ مجموعة من الاجراءات اللازمة .حيث يساهم نظام المدفوعات الالكتروني في توفي الكشوفات والاحصائيات المهمة الخاصة بالسيولة المالية لذوي القرار لاغتنام أي فرصة استثمارية أو ائتمانية طارئة أو طويلة الأمد قد تطرأ على ساحة عمله بالسرعة التي حدثت فيها مما يقلل من فجوة الخسارة[2] .

9-دراسة الباحث :مقدم عبد الجليل " واقع ورهانات تطبيق أنظمة الدفع الالكترونية على أداء البنوك التجارية الجزائرية " جامعة طاهري محمد بشار – الجزائر ، Global Journal of Economics and Business Vol. 5, No. 2, 2018, p.175 – p.187 Refaad for Studies and Research e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285 تهدف هذه الدراسة إلى البحث في جوانب الموضوع لإزالة الغموض حول أنظمة الدفع الالكترونية ومدى تطبيقها في البنوك التجارية وتأثيرها على أدائهم حيث أجريت هذه الدراسة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمعرفة إذا ما كان أداء هذا البنك يتأثر باستخدام أنظمة الدفع الإلكترونية بحيث قدم

استبيان للموظفين في البنك وتوصلت هذه الدراسة إلى أن استخدام وسائل الدفع الإلكترونية هو أحد مصادر تحسين أداء البنك بطريقة ناجحة وبمستوى يضمن انجاز مهامه ووظائفه بصورة جيدة.

[1] أم الخير دراجي " **أثر عصرنة الخدمات المصرفية على الاداء البنكي** "، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية ، جامعة ورقلة ، السنة الجامعية 2015/2014

[2] مصطفى محمد إبراهيم "**نظام المدفوعات الالكتروني في العراق والتحديات التي تواجهه (دراسة تطبيقية في البنك المركزي العراقي** "، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية المجلد 17 العدد3 للسنة 2015

دراسة الباحث (2018[1] loid david المجلة الدولية للاقتصاد والبحوث المالية المجلد 4 العدد 10 سنة 2018 ، تهدف هذه الدراسة إلى ابراز تأثير المصرفية الالكترونية على أداء البنوك التجارية في ناميبيا باستخدام نمذجة تصحيح الأخطاء واختيار العلاقة السببية ، حيث ظهور الانترنت لديه نقلة نوعية في القطاع المصرفي نحو المصرفية الالكترونية ، حيث كان اختيار السببية يكشف عن اتجاه واحد السببية من العائد على الاستثمار إلى نظام التسوية بين البنوك والشيكات وهذا يشير إلى أن زيادة في هذا المرجح يعزز عائد استثمارات الابتكارات والتطويرات ووجدت هذه الدراسة أيضا ثنائية الاتجاه العلاقة السببية بين حجم تحويل الأموال الالكتروني والعائد على الاستثمار ، كما هدفت هذه الدراسة إلى إبراز اهم الخدمات الالكترونية المصرفية التي من شأنها تعزيز الأداء المصرفي والمتمثلة في أنظمة الدفع كالبطاقات والمنتجات المصرفية عبر الهاتف والتحويل الالكتروني ونظام المقاصة ، وتوصلت إلى ان انظمة الدفع الالكتروني تساعد على جعل جميع العمليات المصرفية الداخلية والخارجية إلى تحقيق السرعة الممكنة في منح الائتمان والاستثمار في الأموال المتوفرة لدى المصارف ، كما عملت على ايجاد سبل لتخفيض المخاطر الناتجة عن العمل المصرفي الالكتروني والتصدي للتحديات التي تواجه نظام الدفع الالكتروني .

المطلب الثاني : علاقة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

من خلال إستعراض الدراسات السابقة تبين لنا أن لها أوجه تشابه وأوجه إختلاف مع موضوع الدراسة الحالية سنلخصها كالتالي

أوجه التشابه :

- تتفق أغلب الدراسات السابقة وموضوع الدراسة الحالية في استخدام منهج البحث حيث اعتمدت على المناهج التالية :المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي ومن بين الدراسات السابقة يوجد من اهتم بتقييم الأداء البنكي
- تتفق بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في ابراز واقع أنظمة الدفع الالكترونية في الجزائر كدراسة "زهير زواش " .

أوجه الاختلاف :

- وما يميز هده الدراسة عن سابقتها هو مجتمع العينة فالدراسة الحالية مست بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ورقلة عكس الدراسات السابقة التي استخدمت المسح الشامل للبنوك التجارية في بيئات أخرى ,
- حيث اختلفت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من حيث الأدوات ، ففي دراساتنا تم الاعتماد على مؤشرات تقييم الاداء وبرنامج EXCEL والأدوات الاحصائية كالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتحليل المعطيات ، عكس الدراسات الاخرى التي أغلبيتها اعتمدت على الاستبيان ودراسة الحالة .
- حيث برز الاختلاف أن الدراسة الحالية ركزت على نوعين من أنواع أنظمة الدفع الالكترونية وهي البطاقات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية واستخدامها في الدراسة للوصول إلى نتائج معينة .

[1] **loid david (the Impact of banqing on commercial banK s perfomance in namibi***a* المجلة الدولية للاقتصاد والبحوث *المالية* **المجلد 4 العدد 10 سنة 2018 ،**

خلاصة الفصل الأول

من خلال هذا الفصل النظري استنتجنا ان لأنظمة الدفع الالكترونية دور في تحسين اداء البنوك التجارية وذلك من خلال تسهيل مختلف المعاملات والصفقات الالكترونية ,حيث أن استخدام أنظمة الدفع الإلكترونية كان له نقلة نوعية في زيادة مداخيل و ايرادات البنك , حيث حاولت البنوك الجزائرية تبني هذه الوسائل الالكترونية واستخدامها كحلقة وصل بينها وبين العميل وذلك من اجل الرفع من مستوى أدائها وتقديم خدمة متكاملة وذلك من خلال محاولة قياس ادئها باستخدام مؤشرات تقييم الاداء المالي .

الفصل الثاني :دراسة إحصائية لدور أنظمة الدفع الإلكترونية في تحسين أداء البنوك التجارية

تمهيد

تهدف هذه الدراسة الى الوقوف على دراسة دور وسائل الدفع الالكترونية في تحسين اداء البنوك التجارية , وبعد التطرق الى مختلف المفاهيم المتعلقة بأنظمة الدفع الالكترونية وكذلك عرض لبعض مؤشرات تقييم الاداء بالاضافة إلى استعراض مجموعة من الدراسات السابقة التي لديها علاقى بالموضوع محل الدراسة .

سنحاول في هذا الفصل اسقاط الجانب النظري على الدراسة التطبيقية المتمثلة في أثر أنظمة الدفع الالكترونية على أداء البنوك التجارية (BNA- BADR) ، وتحديد عينة الدراسة والأدوات الاحصائية المستخدمة في جمع البيانات و تحليلها ودراستها بغرض تفسيرها ومناقشتها و أهم الاستنتاجات المتوصل اليها .

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

تلعب الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة التطبيقية دورا مهما في أهمية المعلومات ومصداقيتها من حيث جمع ودراسة وتحليل المعطيات وهذا كله يعطي قيمة علمية للبحث ,ويتسنى للباحث من خلالها إثبات أو نفي فرضياته وكذلك استنتاج نتائج نهائية للبحث.

المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة

أولا : عينة الدراسة

يعتبر مجتمع الدراسة الركيزة الأساسية لإجراء الدراسة التطبيقية ,وكما رأينا فإن هذا البحث يناقش دور أنظمة الدفع الإلكترونية في تحسين أداء البنوك التجارية .إذ أن مجتمع الدراسة الميداني يتمثل في البنوك التجارية الجزائرية وقد تم اختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015_ 2018 ، بالاعتماد على التقارير السنوية لهذه البنوك (الميزانية الختامية ، وجدول حسابات النتائج ، و احصائيات حول عدد مستخدمي البطاقات البنكية وعدد التحويلات المالية الالكترونية .

وكذلك حساب بعض مؤشرات تقييم الأداء :

- ✓ نسبة مؤشر العائد على حقوق الملكية = النتيجة الصافية \ الأموال الخاصة × 100٪
- ✓ نسبة مؤشر العائد على الأصول = النتيجة الصافية \ مجموع الأصول ×100٪
- ✓ نسبة مؤشر الرافعة المالية = الأموال الخاصة \مجموع الأصول ×100٪
- ✓ نسبة مؤشرة منفعة الأصول = الايرادات \ مجموع الأصول ×100٪
- ✓ نسبة مؤشر هامش الربح = النتيجة الصافية \ الايرادات ×100٪

جدول رقم (1_ 2):يبين عرض للبنوك التجارية عينة الدراسة

البنوك	الاسم المختصر	تقديم البنك
البنك الوطني الجزائري	BNA	تأسس في 13 جوان 1966 بموجب قانون الأمر 178\ 66 حيث يعتبر أول بنك تجاري في الجزائر المستقلة تكفل لسنوات بالقطاع الزراعي ثم تخصص بخدمة المؤسسات العمومية واخيرا بالودائع والاستثمارات[1]
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	BADR	الملحق رقم (1)

من إعداد الطلبة بالإعتماد على المرجع (1) بلخضيرة سميرة والملحق رقم (1)

ثانيا : فترة الدراسة

اشتملت الدراسة الحالية فترة اربع سنوات التي تمتد من سنة 2015_ 2018 للبنوك محل الدراسة وقد تم اختيارها بناءا على المعلومات والمعطيات المتوفرة للدراسة التطبيقية .

[1] بلخضرة سميرة ، مراجعة البنكية لقطاع البنوك ، دراسة حالة Bna، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر ،2001|2002 ، ص 160 .

المطلب الثاني : خطوات الدراسة ومصدر البيانات

من أجل الاجابة على الاشكاليات والفرضيات الخاصة بالدراسة تم الاعتماد على التحليل الوصفي للبيانات ، بهدف توضيح خصائص كل متغير من متغيرات الدراسة .

- جمع البيانات المالية من خلال الميزانية وجدول حسابات النتائج للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2018 بناءا على معطيات وبيانات التقارير السنوية .
- حساب النسب المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة من خلال البيانات المالية السنوية للبنوك بواسطة بعض مؤشرات تقييم الأداء .

المطلب الثالث : الأدوات المستخدمة في الدراسة

لقد تم الاعتماد في جمع المعطيات على مصدرين من مصادر المعلومات تمثلت في :

- ✓ **المصادر الثانوية** : حيث تم معالجة الجزء النظري للدراسة الميدانية من خلال الاعتماد على الكتب والأبحاث ، والمقالات والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة .
- ✓ **المصادر الأولية** : بهدف معالجة الجانب الميداني للدراسة ,اعتمدنا على جمع المعطيات الأولية من خلال المقابلة الشخصية وكذلك القوائم المالية و التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة.

كما استخدمنا في هذه الدراسة الأدوات الإحصائي والمتمثلة في :

مؤشرات تقييم الأداء: تعد عملية تقييم الأداء المرحلة الأخيرة المهمة من مراحل العملية الإدارية خلال فترة معينة وتغبر ايضا عن النتيجة النهائية للنشاط خلال تلك الفترة ,وكون ان تقييم الأداء للبنوك عملية شاملة تستفيد منها ادارة البنوك وجهات مختلفة لذلك سنستخدم مؤشرات الربحية.

- ❖ **تقديم مختصر للبرامج المستخدمة في تحليل الدراسة:**
- ✓ **MICROSOFT OFFICE EXCEL**

تعريفه : هو أحد البرامج المتوفرة ضمن حزمة أوفيس وهو مخصص للعمليات الحسابية حيث أنه عبارة عن أوراق افتراضية يمكن اضافة معادلات حسابية عليها ومن ثم اضافة الأرقام ويقوم البرنامج بالعمليات الحسابية بشكل ألي كما يتم من خلاله ترجمة الأرقام والدوال الرياضية الى اشكال بيانية[1]

المبحث الثاني :عرض النتائج ومناقشتها

المطلب الأول : عرض البطاقات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية للبنكين محل الدراسة

1 http://fr,wikipedia,org/wiki/microsoft_EXCEL/

الجدول رقم (2 – 2) يوضح تطور عدد البطاقات البنكية والتحويلات المالية الالكترونية لبنك الوطني الجزائري للفترة 2015– 2018

البنك الوطني الجزائي	2015	2016	2017	2018
عدد البطاقات الالكترونية CIB	**152327**	**191243**	**214643**	**252367**
التحويلات المالية الالكترونية	**245238**	**293253**	**331921**	**3812341**

المصدر : رعاش مريم(مكلف بالدراسات) ، البنك الوطني الجزائري ، 18\05\2019 ،ورقلة ، مقابلة شخصية .

من خلال الجدول رقم يتبين لنا أنه يوجد تطور في اصدار عدد البطاقات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية في البنك الوطني الجزائري ، حيث بلغ عدد البطاقات الالكترونية للبنك خلال سنة 2015 حوالي 152327 بطاقة كما لاحظنا أنها في زيادة مستمرة إلى 252367 بطاقة سنة 2018 ، وهذا ما لاحظناه بالنسبة للتحويلات المالية الالكترونية التي شهدت هي أيضا تطورا من سنة 2015 (245238) إلى سنة 2018(3812341) تحويلا الكترونيا .

الجدول رقم (2–3) يوضح تطور عدد البطاقات البنكية والتحويلات المالية الالكترونية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ورقلة للفترة 2015– 2018

بن الفلاحة والتنمية الريفية	2015	2016	2017	2018
عدد البطاقات الالكترونية	3580	4740	6890	7240
التحويلات المالية الالكترونية	21248	36850	84250	ــــ

المصدر : بوركنة لخضر(رئيس مصلحة الوسائل العامة) بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ورقلة 25–5 –2019 مقابلة شخصية

من خلال الجدول يتبن لنا أنه يوجد تطور في اصدار عدد البطاقات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية في البنكين محل الدراسة ، حيث بلغ عدد البطاقات الالكترونية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال سنة 2015 إلى 3580 بطاقة كما لاحظنا أنها في زيادة مستمرة إلى 7240 بطاقة سنة 2018 ، وهذا ما لاحظناه بالنسبة للتحويلات المالية الالكترونية التي شهدت هي أيضا تطورا من سنة 2015 (21248) إلى سنة 2017 (84250) تحويلا الكترونيا ..

المطلب الثاني : عرض نتائج قياس مؤشرات تقييم الأداء

✓ **العائد على حقوق الملكيةٌ ROE:**

الجدول رقم (2– 4) العائد على حقوق الملكية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015 – 2018

الوحدة ٪

البنوك / السنوات	2015	2016	2017	2018	المتوسط
بنك الوطني الجزائري	71	75.52	72.08	___	72.86

المصدر :من اعداد الطلبة بناء على الملحق من رقم (2) (3) (4) (5) (6) (7)

الشكل رقم 1–2 يوضح نسبة مؤشر العائد على حقوق الملكية للبنك الوطني الجزائري

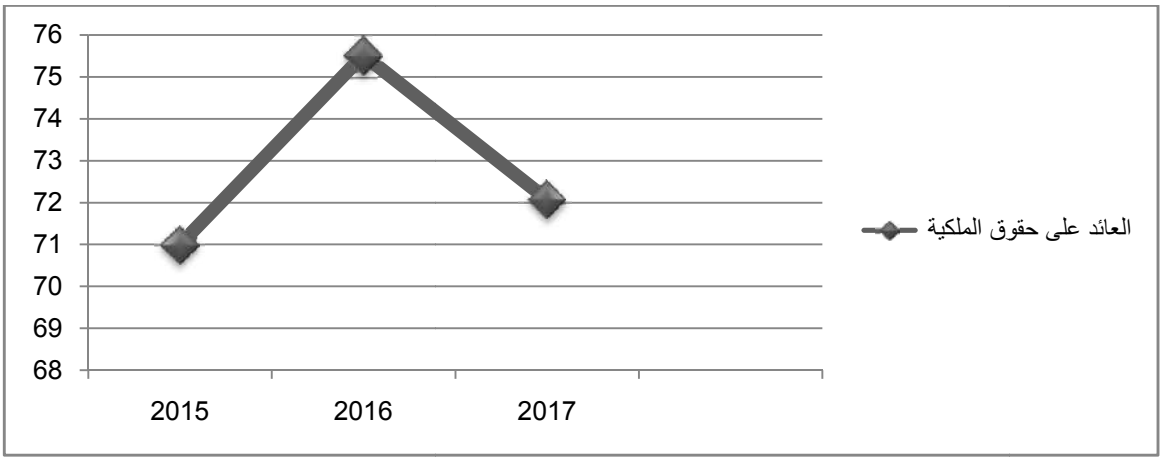

المصدر :من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (2–4) ومخرجات برنامج EXCEL

✓ **بالنسبة لمؤشر العائد على الأصول :**

من خلال الجدول رقم (4 – 1) نلاحظ أن مؤشر العائد على حقوق الملكية أخذ قيما مختلفة خلال سنوات الدراسة، حيث تراوحت معدلاته بين 71 كأدنى عائد سنة 2015 و 75,52٪ سنة 2016 كأعلى عائد ، بينما سنة 2017 شهدت تراجع طفيف بنسبة 72,08 ٪.

✓ **العائد على الأصول ROA**

الجدول رقم (2– 5) : العائد على الأصول للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015 – 2018

الوحدة ٪

بنوك / السنوات	2015	2016	2017	2018	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	1,08	1,10	1,06	____	1,62

المصدر :من اعداد الطلبة اعتمادا على الملحق (2) (3) (4) (5) (6) (7) (8) (9)

الشكل رقم 2-2 يوضح مؤشر العائد على الأصول للبنك الوطني الجزائري

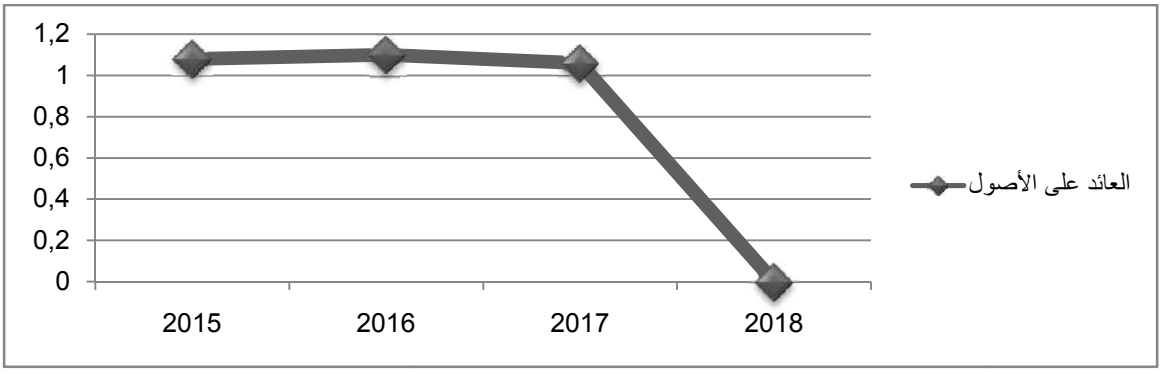

المصدر:من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 2 -5 ومخرجات برنامج EXCELE

- ✓ **بالنسبة لمؤشر العائد على الأصول**

من خلال الجدول تظهر نتائج مؤشر العائد على الأصول أن بنك الوطني الجزائري شهد انخفاض في سنة 2015 بنسبة 1،08 ٪مقارنة بسنة 2016 التي عرفت ارتفاع بنسبة 1،10 ٪، ثم انخفض في سنة 2017 بنسبة 1،06 ٪ .

- ✓ **الرافعة المالية EM**

الجدول رقم (2 – 6):الرافعة المالية للبنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2015-2018)

الوحدة ٪

البنوك / السنوات	2015	2016	2017	2018	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	0,15	1,46	1,47	_	1,02
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	-	-	1،16	1.17	1،16

المصدر :من إعداد الطلبة بناءا على الملحق رقم (2)(3) (4) (5) (6) (7) (8) (9)(2)(11) (12) ،

الشكل رقم 2-3 يوضح مؤشر الرافعة المالية للبنك الوطني الجزائري

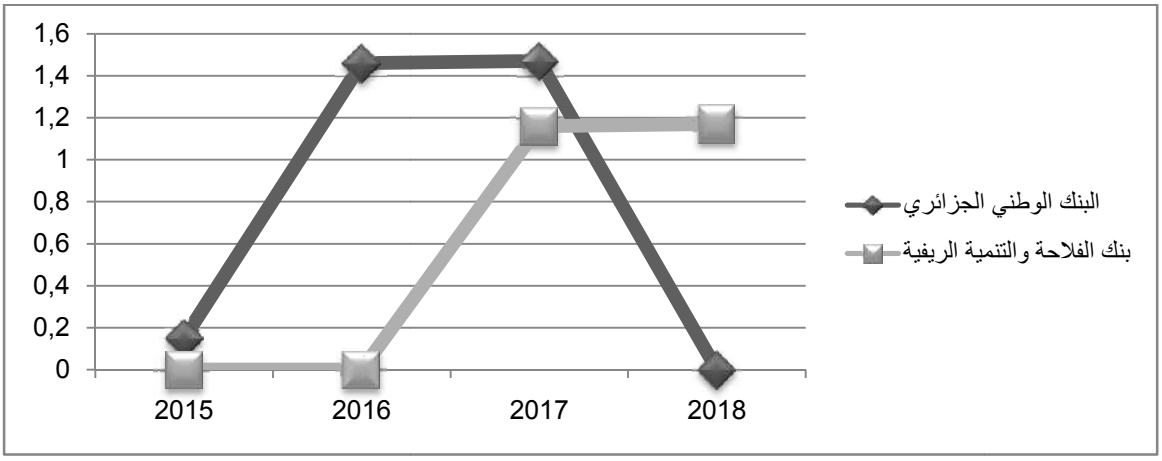

المصدر:من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 2–6 ومخرجات برنامج EXCELE

✓ **بالنسبة لمؤشر الرافعة المالية**

نلاحظ من خلال الجدول الذي يبين قيم معامل الرفع المالي بالنسبة للبنك الوطني الجزائري عرف ارتفاعا خلال السنوات من 2015 إلى 2017 على التوالي بمعدلات تتراوح من 0،15 ٪-1،46٪- 1،47 ٪ .

أما بنك الفلاحة والتنمية الريفية عرف هو الاخر ارتفاعا من سنة 2017 بنسبة 1,16 ٪إلى سنة 2018 بنسبة 1،17 ٪.

✓ **منفعة الأصول AU**

الجدول رقم (2 – 7) : منفعة الأصول للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2015–2017)

الوحدة ٪

البنك / السنوات	2015	2016	2017	2018	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	0,42	3,64	2,76	ـــــ	2,27

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الملحق رقم 2، 3، 4،5 ، 6، 7.

الشكل رقم 2–4 يوضح مؤشر منفعة الأصول

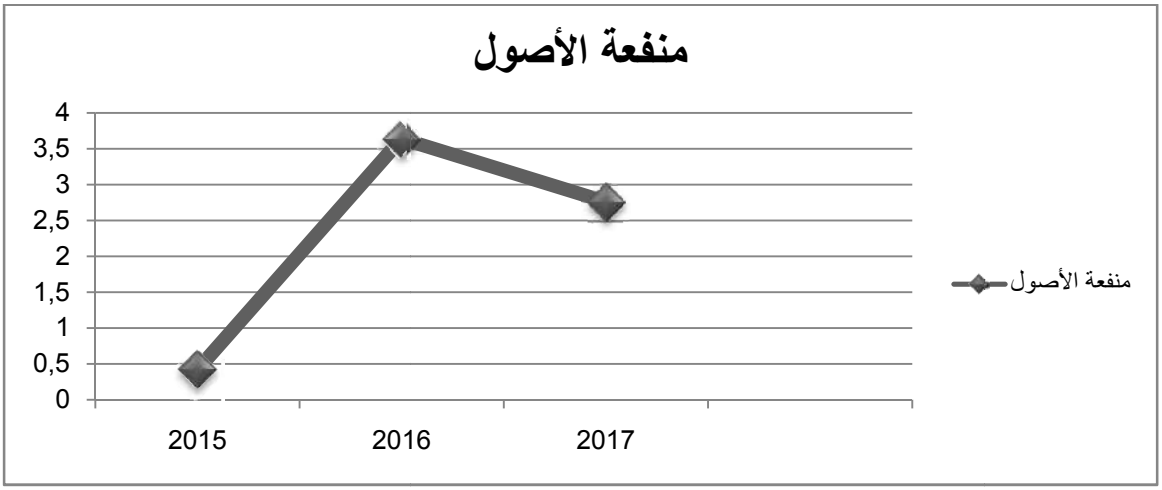

من اعداد الطلبة باالإعتماد على الجدول رقم 2-7 ومخرجات برنامج EXCELE

بالنسبة لمؤشر منفعة الأصول

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل منفعة الأصول للبنك الوطني الجزائري في حالة تذبذب , حيث في سنة 2015 كانت النسبة 0،42٪ لتشهد ارتفاعا في سنة 2016 بنسبة 3،64٪ لتشهد انخفاضا في سنة 2017 بنسبة 2،76 ٪.

- ✓ **مؤشر هامش الربح**

الجدول رقم (2 -8) :هامش الربح للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2015-2017)

البنك / السنوات	2015	2016	2017	2018	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	25,32	30,34	38,30	_____	31,32

من اعداد الطلبة بناء على الملاحق رقم (2) (3) (4) (5) (6) (7) (8) (9)

الوحدة ٪

- ✓ **بالنسبة لمؤشر هامش الربح**

بملاحظة قيم الجدول التي تظهر نتائج معدل هامش الربح للبنك ، فإنه في زيادة من سنة 2015 بنسبة 25،32 ٪ إلى غاية سنة 2017 بنسبة 38،30 ٪.

الشكل رقم 2-5 يوضح مؤشر هامش الربح للبنك الوطني الجزائري

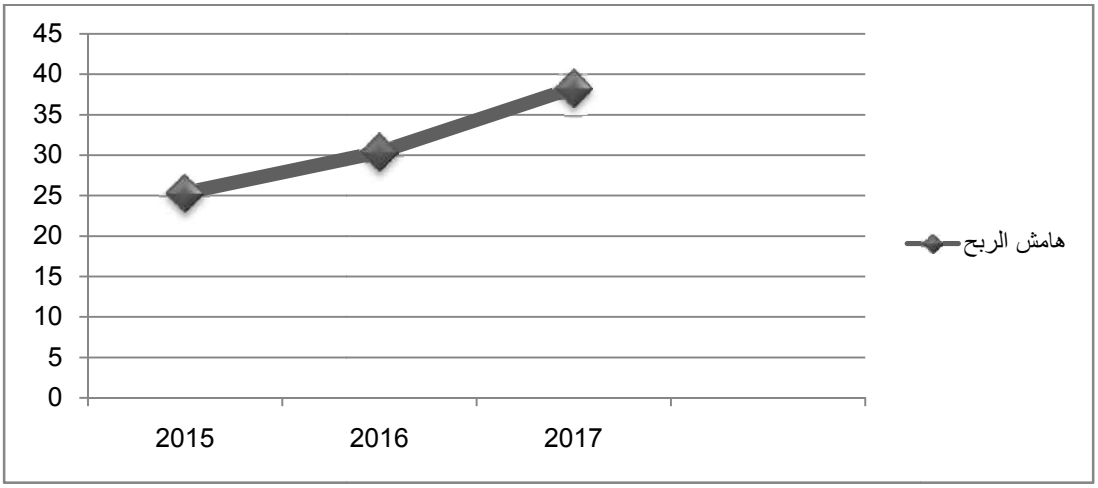

من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم(2–8) ومخرجات برنامج EXCEL

✓ **مؤشر العائد على حقوق الملكية :**

من الجدول (2 –4) نلاحظ من خلال مؤشر العائد على حقوق الملكية للبنك الوطني الجزائري أن متوسطه بلغ 72,86٪ .

التفسير: يدل ارتفاع نسبة مؤشر العائد على حقوق الملكية للبنك الوطني الجزائري على أن هذا الأخير له القدرة على استخدام موارده في توليد الأرباح وكفاءة في تحقيق عائد أكبر وذلك باستخدامه عدة آليات للتمويل .

✓ **مؤشر العائد على الأصول :**

من الجدول (2 –5) نلاحظ أن هذا المؤشر هو الأخر سجل ارتفاعا حيث كانت أعلى نسبه في 2016 بنسبة 1،10 ٪ واقل نسبة 1،06 ٪سنة **2017** .

التفسير : سبب ارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة البنك و استخدامه الأمثل للأصول .

✓ **مؤشر الرافعة المالية :**

من الجدول (2 – 6) يتبين لنا أن مؤشر الرافعة المالية منخفض لدى البنكين محل الدراسة

التفسير: يعود سبب انخفاض مؤشر الرافعة المالية لدى البنكين محل الدراسة إلى أن هاته البنوك لا تخاطر بأموال الغير لعدم اعتمادها على الديون في تمويل احتياجاتها .

✓ **مؤشر منفعة الأصول**

من الجدول (2 _ 7) نلاحظ أن نسبة مؤشر العائد على منفعة الأصول شهدت انخفاضا سنة 2015 لتعيد الارتفاع سنة 2016 ، ثم لتنخفض مجددا سنة 201

التفسير : دليل على أن البنك ليس له قابلية على خلق عوائد من الأموال المتاحة لاستثمار .

✓ **مؤشر هامش الربح**

من الجدول (2 – 8) يتبين أن معدل هامش الربح في ارتفاع بمتوسط 31،32٪ للبنك الوطني الجزائري .

التفسير : وهذا راجع إلى أن بنك الوطني الجزائري قادر رقابة مصروفاته وتخفيض ضرائبه .

المطلب الثالث : عرض الدراسة التطبيقية لدور عدد البطاقات البنكية الإلكترونية والتحويلات المالية الإلكترونية في تحسين العائد على حقوق الملكية والرافعة المالية

1–حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري بالنسبة للبنك الوطني الجزائري

جدول رقم (2–9) يوضح حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للبنك الوطني الجزائري

السنوات / البيان	عدد البطاقات الالكترونية	عدد التحويلات المالية الالكترونية	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على الرافع المالية
2015	152327	245238	71	0.15
2016	191243	293253	75.52	1.46
2017	214643	331921	72.08	1.47
2018	252367	381921	–	–
المتوسط الحسابي	202645	1170688.25	72.86	1.02
الانحراف المعياري	41944.94	1761458.72	1.92	0.61

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول رقم (2– 2) و (2 –4) و(2_6) و مخرجات برنامج EXCEL

✓ من خلال الجدول رقم (2–9) نلاحظ أن الإنحراف المعياري يأخذ قيمة أقل من المتوسط الحسابي بالنسبة للبطاقات الالكترونية ، أما فيما يخص التحويلات المالية الالكترونية فقد كان الانحراف المعياري أكبر من المتوسط الحسابي بالنسبة للبنك الوطني الجزائري .

حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

جدول رقم (2–10) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

السنوات / البيان	عدد البطاقات الالكترونية	عدد التحويلات المالية الالكترونية	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على الرافعة المالية
2015	3580	21248	–	–
2016	4740	36850	–	–
2017	6890	84250	–	1.16
2018	7240	–	–	1.17

المتوسط الحسابي	5612.5	47449.33	_	1.16
الانحراف المعياري	1514.35	26790.20	_	0.0047

المصدر:من اعداد الطلبة بالإعتماد على الجداول رقم (2–1) و (2–2)

✓ من خلال الجدول (2- 10) نلاحظ أن الانحراف المعياري بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية يأخذ قيم أقل من المتوسط الحسابي بالنسبة للبطاقات الالكترونية , اما فيما يخص التحويلات المالية الالكترونية فقد كان المتوسط الحسابي أكبر من الانحراف المعياري .

1– دور عدد البطاقات الالكترونية والتحويلات المالية الإلكترونية في الرفع من العائد على حقوق الملكية للبنك الوطني الجزائري

جدول رقم (2–11) يوضح دور عدد البطاقات الإلكترونية والتحويلات المالية الإلكترونية في الرفع من العائد على حقوق الملكية

السنوات	2015	2016	2017
عدد البطاقات الإلكترونية	152327	191243	214643
عدد التحويلات المالية الإلكترونية	245238	293253	331921
العائد على حقوق الملكية	71	75.52	72.08

من اعداد الطلبة بناء على الجداول (2–2) (2–3)(2–4)

الشكل رقم (2–6) يوضح عدد البطاقات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية والعائد على حقوق الملكية

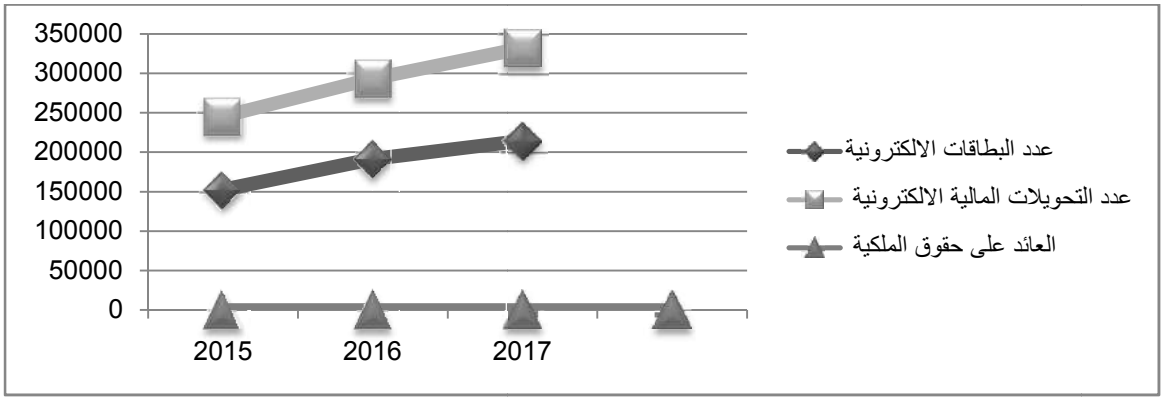

من اعداد الطلبة بناء على الجدول رقم (2–11) ومخرجات برنامج EXCEL

2– دور عدد البطاقات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية في تحسين الرافعة المالية للبنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية

جدول رقم (2–12) يوضح دور عدد البطاقات الإلكترونية والتحويلات المالية الالكترونية في تحسين الرافعة المالية لبنكBNA و BADR

السنوات	2015	2016	2017	2018
عدد البطاقات الالكترونية BNA	152327	191243	214643	252367
عدد البطاقات الالكترونية BADR	3580	4740	6890	7240
عدد التحويلات المالية الالكترونية BNA	245238	293253	331921	381921
عدد التحويلات المالية الالكترونية BADR	21248	36850	48250	–
معدل الرافعة المالية لبنك BNA	0.15	1.46	1.47	–
معدل الرافعة المالية لبنك BADR			1.16	1.17

من اعداد الطلبة بناء على الجداول رقم (2–2) (2–3) (2–6)

الشكل رقم (2–7) يوضح عدد البطاقات ا الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية لبنكي BNAوBADR ومعدل الرافعة المالية

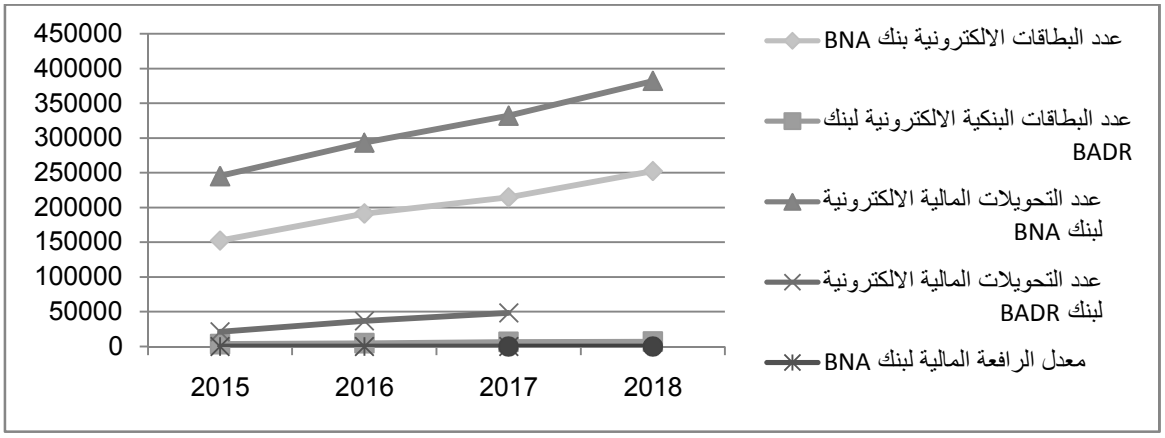

من اعداد الطلبة بناءا على الجدول رقم (2–12) ومخرجات برنامجEXCEL

المطلب الرابع : مناقشة الدراسة الإحصائية

- ✓ من خلال الشكل رقم (2 –6) الذي يبرز لنا دور عدد البطاقات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية في الرفع من العائد على حقوق الملكية، أي أنه هناك علاقة طردية بين المتغيرين المتغير المستقل(X)المتمثل في عدد البطاقات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية والمتغير التابع (Y)المتمثل في والعائد على حقوق الملكية فكلما ارتفعت عدد البطاقات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية ارتفع معدل العائد على حقوق الملكية، وهذا راجع على أن البنك يولد أرباح بواسطة البطاقات والتحويلات المالية الالكترونية .
- ✓ من خلال الشكل (2 –7) الذي يبرز لنا دور عدد البطاقات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية في تحسين الرافعة المالية بأنه هناك علاقة طرديه بين المتغيرين، المتغير المستقل (X)عدد البطاقات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية والمتغير التابع (Y) والرافعة المالية وهذا يدل على أن بنك الوطني الجزائري يستخدم البطاقات الالكترونية في تمويلاته، وأنه يخاطر بأموال الغير .

أما بخصوص بنك الفلاحة والتنمية الريفية نلاحظ أنه هو الأخر يستخدم بطاقات الالكترونية و التحويلات المالية في تمويل مشاريعه وذلك يدل على وجود علاقة طرديه بين عدد البطاقات الإلكترونية والتحويلات المالية الإلكترونية والرافعة المالية.

خلاصة الفصل :

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من دراستنا بهدف تطبيق ما توصلنا إليه في الجانب النظري ، وذلك بالقيام بدراسة إحصائية لدور أنظمة الدفع الإلكترونية باستخدام بعض مؤشرات تقييم الأداء المتمثلة في مؤشر العائد على حقوق الملكية والرافعة المالية ,معتمدين على مخرجات برنامج EXCEL والمنحنيات البيانية والقوائم المالية المتمثلة في الميزانيات وجدول حسابات النتائج وإحصائيات على عدد البطاقات الإلكترونية والتحويلات المالية الإلكترونية وعليه توصلنا أن هناك أثر بين المتغير المستقل(X) وهو عدد البطاقات الإلكترونية و التحويلات المالية الإلكترونية) والمتغير التابع (Y) ألا وهو العائد على حقوق الملكية والرافعة المالية و أن كلا من المتغيرين المتمثلان في عدد البطاقات الإلكترونية و التحويلات المالية لهما دور في الرفع من معدل العائد على حقوق الملكية، كما يساهمان في تحسين من الرافعة المالية.

خـــــاتمة

خاتمة

شهد نظام الدفع على مستوى جميع مكوناته حركية تتجلى من خلال التكيف التدريجي وربما البطيئ للسياسة الجديدة , و المجهودات المحسوسة التي تقوم به السلطات المعنية للرقي الى المستوى المطلوب .

وقد صاحب تطور أنظمة الدفع عدة تغيرات منذ نشأتها ، امتدت هذه التطورات إلى الجهاز المصرفي الذي استغلها كبدائل فتحت المجال الواسع لابتكار أنظمة دفع الكترونية . وهو ما جعل مختلف دول العالم تدرك بأن تطوير وتحديث وسائل الدفع من الأولويات لأنها أصبحت مدركة بأن وسائل الدفع التقليدية لم تعد فعالة في عصر يتطلب السرعة في معالجة المعاملات والصفقات ، حيث سمح التطور التكنولوجي بخلق وسائل دفع الكترونية غير مكلفة ومجردة من المادة .

وبالتالي فالعصرنة وتطور وسائل الدفع الالكتروني ضرورة حتمية لابد من إعادة النظر فيه في الاقتصاد الجزائري ، بإعطاء أهمية كبيرة له لتطوير نظام الدفع في الجزائر الذي يتطلب استخدام أليات حديثة دو تكنولوجيا عالية بما تتلاءم مع التطورات العالمية .

اختبار نتائج فرضيات الدراسة:

- ✓ **الفرضية الأولى** : يوجد دور لعدد البطاقات الإلكترونية والتحويلات المالية الإلكترونية في الرفع من العائد على حقوق الملكية.

  حيث تم اثبات صحة الفرضية الأولى، و تم ابراز أن هناك دور لعدد البطاقات البنكية الإلكترونية و التحويلات المالية الإلكترونية في الرفع من العائد على حقوق الملكية للبنك الوطني الجزائري، و بالتالي وجود علاقة طردية بين المتغيرين.
- ✓ **الفرضية الثانية** : تساهم عدد البطاقات البنكية الإلكترونية و التحويلات المالية الإلكترونية في تحسين الرافعة المالية للبنك الوطني الجزائري و بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

  حيث تم اثبات صحة الفرضية الثانية، و كان لعدد البطاقات الإلكترونية و التحويلات المالية الإلكترونية مساهمة ودور في تحسين الرافعة المالية للبنكين محل الدراسة، وبالتالي وجود علاقة طردية بين المتغيرين محل الدراسة وهذا ما يثبت صحة الفرضية .

ومن خلال معالجتنا لموضوع دور أنظمة الدفع الالكترونية في تحسين أداء البنوك التجارية ، وذلك لما له من أهمية في تقييم أداء البنوك ، نستطيع أن نقدم أهم النتائج :

- ✓ توجد علاقة بين المتغير التابع المتمثل عدد البطاقات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية والمتغير المستقل المتمثل في العائد على حقوق الملكية والرافع المالية (علاقة طردية) .
- ✓ عدم وجود بنية تحتية تكنولوجية في الجهاز المصرفي الجزائري بمراعاة وسائل الدفع الالكترونية والعمل على ابتكار الجديدة يتلاءم مع هذه التطورات .
- ✓ ان استخدام وسائل الدفع الالكتروني في البنوك يسرع من وتيرة المعاملات البنكية , وانجاز مختلف الصفقات بكثير من الدقة والسرعة والأمان .
- ✓ تساهم أنظمة الدفع الالكترونية على أداء البنوك التجارية وذلك من خلال الزيادة في ربحية البنك وتخفيض التكاليف .

التوصيات:

كحوصلة لما خرجت به هذه الدراسة نقدم جملة من التوصيات والاقتراحات بهدف المساهمة في الرفع من عوائد و أداء البنوك ونجمل هذه التوصيات في:

1-ضرورة من البنك الوطني الجزائري التنويع في البطاقات البنكية الإلكترونية للزيادة من وتيرة العوائد المحصلة.

2-على البنوك مواكبة التطورات التي يشهدها العالم والاهتمام أكثر بالتقنيات التكنولوجية الحديثة من حيث الصيانة.

3-محاولة دمج إطارات متخصصة ومتمكنة في العمل البنكي .

أفاق الدراسة:

من خلال دراستنا للموضوع نقترح بعض أفاق الدراسة نذكر منها ما يلي:

1- إجراء مقارنة بين البنوك المحلية باستخدام مؤشرات تقييم الأداء.

2- إجراء مقارنة بين البنوك المحلية باستخدام مؤشرات العائد والمخاطرة.

3- استخدام الطرق والأساليب الإحصائية في تقييم أداء البنوك.

قائمة المراجع

المراجع بالعربية

الكتـــــب

1- أسامة محمد الفولي ,زينب عوض الله ,اقتصاديات النقود والتمويل ,دار الجامعة الجديدة الأزريطة مصر 2005 .

2- باسم احمد المبيضين ,التجارة الإلكترونية ,دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ط1, 2010 .

3- مجدي محمود شهاب ,اقتصاديات النقود والمال النظرية والمؤسسات النقدية ,دار الجامعة الجديدة للنشر ,الأزريطة الإسكندرية 2000 .

4- سليمان ناصر ,التقنيات البنكية وعمليات الائتمان ,ديوان المطبوعات الجامعية ,جامعة قاصدي مرباح ورقلة 201265- الطاهر لطرش ,تقنيات البنوك ,ديوان المطبوعات الجامعية 'الساحة المركزية بن عكنون الجزائر .

5- سحنون محمد ,دروس في الاقتصاد النقدي المصرفي ,جامعة منتوري قسنطينة 2001 .

6- مصطفى كمال طه ,علي البارودي ,القانون التجاري (الاوراق التجارية –الافلاس – العقود التجارية –عمليات البنوك) منشورات الحلبي الحقوقية بيروت لبنان 2001

7- وليد العايب ,لحلو بخاري ,اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية ,مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع,بيروت لبنان ط1 ,2013 .

8- عبد القادر بحبح ,الشامل لتقنيات اعمال البنوك ,دار الخلدونية الجزائر 2013 .

9- عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي إتجاهات معاصرة، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

10- محمد حسن منصور ,التجارة الالكترونية ,دار الجامعة الجديدة الازريطة مصر 2007 .

11- السيد احمد عبد الخالق التجارة الالكترونية والعولمة ,منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية مصر الجديدة ,القاهرة 2006

12- زهير بشنق ,العمليات المصرفية الالكترونية ,اتحاد المصارف العربية ,لبنان 2006

13- سلمان ابو دياب اقتصاديات النقود والبنوك ,المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ,بيروت 1996.

الرسائل العلمية

1- بورزق ابراهيم فوزي ,دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الالي البيبينكي رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ,جامعة الجزائر 2007\2008 .

2- بري دلال اثر استخدام وسائل الدفع الالكترونية على ربحية البنوك التجارية الجزائرية ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ,جامعة قاصدي مرباح ورقلة,2016\2017

3-بن مسعي ايمان ,واقع تطبيق وسائل الدفع الالكترونية في البنوك التجارية ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ,جامعة محمد خيضر بسكرة ,2016\2017

4-بشرى مذكور ,اثر وسائل الدفع الالكتروني على الاداء المالي للبنوك ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ,جامعة ام البواقي 2016\2017

5-جيلاني احمد مسري , نشأة وتطوير الجهاز المصرفي الجزائري ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ,جامعة دمشق,2007\2008

6- عبد الرحيم وهيبة ,احلال وسائل الدفع التقليدية المصرفية بالالكترونية ,دراسة حالة الجزائر مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير جامعة الجزائر 2005\2006

7- ايمن احمد محمد شاهين ,مقومات العمل المصرفي الالكتروني كأداة لتعزيز وتطوير نظام الدفع والتجارة الالكترونية ,دراسة تطبيقية على المصارف المحلية الفلسطينية مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل الجمعة الاسلامية غزة 1434هـ 2013م

8- مقدم عبد الجليل ,واقع ورهانات تطبيق انظمة الدفع الالكترونية على اداء البنوك التجارية ,دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بشار المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال المجلد 5,العدد 2, 2018

9- نور الدين عمارة ,تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة لينر غاز الجزائر وحدة ورقلة,2005 \2009 , مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر ,جامعة قاصدي مرباح ورقلة

10- زهير زواش ,دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ,جامعة ام البواقي 2010\2011

11- لوصيف عمار ,استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرون ,مع الاشارة الى التجربة الجزائرية ,رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ,جامعة منتوري قسنطينة 2001

12- شعبور سماح ,مصباح مرابطي ,وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر واقع وتحديات ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ,جامعة العربي التبسي ,تبسة 2015\2016

13- فريدة قلقول,اهمية الدفع الالكترونية في المصارف ,مذكرة لاستكمال متطلبات الماستر في العلوم الاقتصادية ,جامعة ام البواقي 2012\2013

14- سماح راشدي ,الية رقابة البنك المركزي على اعمال البنوك في ظل المعايير الدولية ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التسيير جامعة الجزائر,2013

15- ام الخير دراجي , اثر عصرنة الخدمات المصرفية على الاداء البنكي ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية ,جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2014\2015

الملتقيات

1- عيادي محمد ,سليم محمود ,استخدام المؤشرات الدولية لقياس الاداء والفعالية في البنوك التجارية الجزائرية,الملتقى الدولي حول اداء وفعالية المنظمة ضمن التنمية المستدامة ,جامعة محمد بوضياف المسيلة 10\11 نوفمبر 2009 .

الجرائد والمجلات العامة

1- احمد جميل ,كهينة رشام (بطاقة الائتمان كوسيلة من وسائل الدفع في الجزائر)مجلة الاقتصاد الجديد العدد الاول سبتمبر 2010

2- السعيد بريكة ,فوزي شوقي (تحديات وسائل الدفع الالكتروني,دراسة استطلاعية من وجهة نظر الموظفين بالوكالة ام البواقي) مجلة البحوث الاقتصادية والمالية العدد 2 ديسمبر 2014

3-محمد الجموعي قريشي (تقييم اداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية) مجلة الباحث، العدد 3 للسنة 2004

4-حيدر حمزة ، علاقة القرار الاستراتيجي في الأداء المصرفي (دراسة تحليلية) ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد 68 ، جامعة المستنصرية (مصر) 18 / 2008/1 .

5- مصطفى محمد ابراهيم (نظام المدفوعات الالكترونية في العراق والتحديات التي تواجهه دراسة استطلاعية تطبيقية في البنك المركزي العراقي ,المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ,جامعة بغداد) مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية المجلد 17 العدد 3 للسنة 2015

6- مقدم عبد الجليل (واقع ورهانات تطبيق انظمة الدفع الالكترونية على اداء البنوك التجارية ,دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بشار) المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال المجلد 5 العدد 2 للسنة 2018

المراجع بالأجنبية

1_ Bonneau therry"droit bancaire Edition Montchrestien paris 1994

2- Loid David (the Impact of banqing on commercial banK s perfomance in namibi*a*، 2018 المجلة الدولية للاقتصاد والبحوث *المالية* المجلد 4 العدد 10 سنة

3_ Mzolliger"conference sur les moyen de paiement modern université paris1992.

4- hannigton odhiambo ogare(the effect of electronic banqing on commercial banks in kenya 2013

-5Mahmoud Akeel Salamen Al-Mehsen2014

الانترنت

1_http://statistiques_pnu, ucoz/forum/

الملاحق

الملحق رقم : 01

CHAPITRE INTRODUCTIF

I - ORGANIGRAMME DE L'AGENCE

L'agence à la différence de la succursale, est en relation directe avec la clientèle c'est l'organe de proximité.

L'évolution, l'augmentation des ressources de la banque, l'augmentation de la part de marché sont tous des indicateurs qui dépendent des performances de l'agence.

Pour cela je voulais vous montrer l'organigramme de mon agence O.C.A et la situation des charger de clientèles particuliers et entreprise.

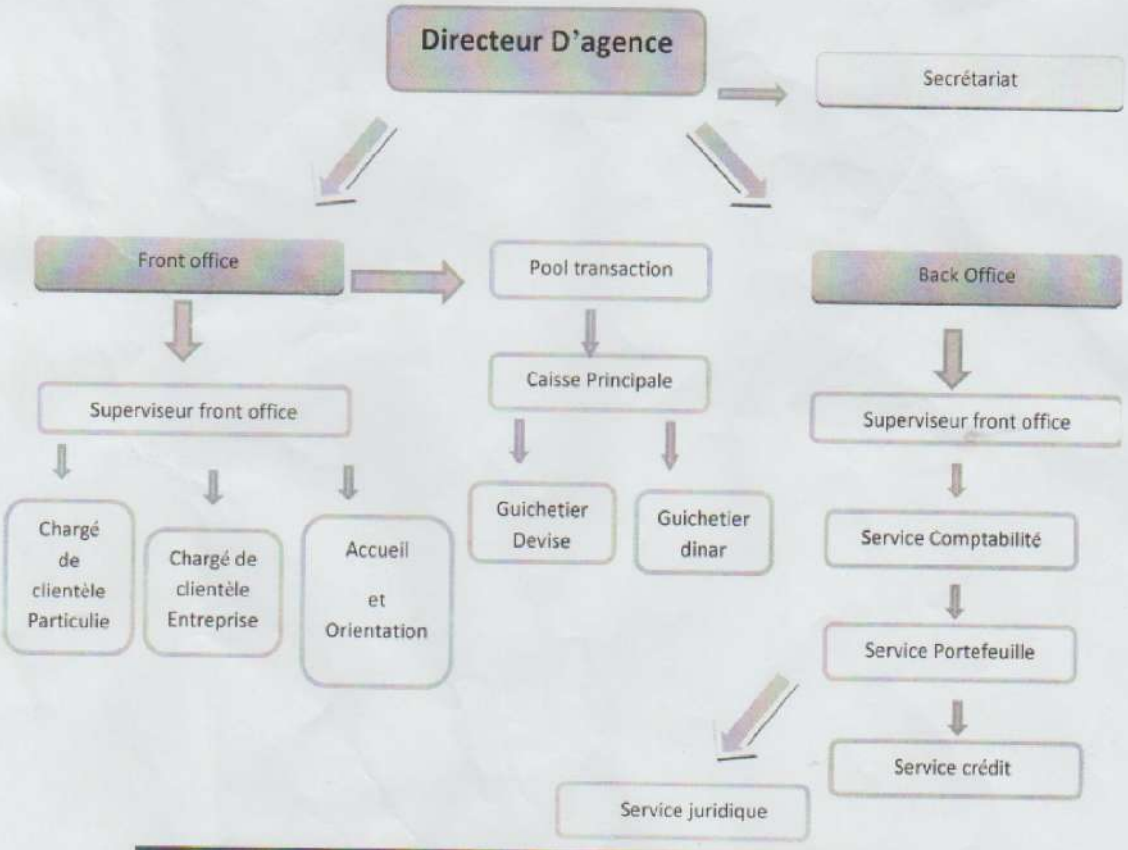

الملحق رقم : 02

4.1.BILAN

En milliers de DA

ACTIF	NOTE	déc-15	déc-14	Evolution /%
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	2-1	325 840 983	240 168 472	35,67%
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	219	212	3,30%
Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	234 935 457	230 569 742	1,89%
Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	503 338 888	133 210 394	277,85%
Prêts et créances sur la clientèle	2-5	1 515 052 812	1 831 665 625	-17,29%
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 043 819	14 032 319	0,08%
Impôts courants - Actif	2-7	9 352 557	12 678 581	-26,23%
Impôts différés - Actif	2-7	765 351	643 381	18,96%
Autres actifs	2-8	29 769 699	39 924 437	-25,43%
Comptes de régularisation	2-9	44 652 322	77 806 314	-42,61%
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	19 477 640	17 467 981	11,50%
Immeubles de placement				
Immobilisations nettes corporelles	2-11	21 621 980	22 190 068	-2,56%
Immobilisations incorporelles nettes	2-12	229 492	261 760	-12,33%
Ecart d'acquisition			-	
TOTAL DE L'ACTIF		2 719 081 219	2 620 619 286	3,76%

PASSIF	NOTE	déc-15	déc-14	Evolution /%
Banque centrale				
Dettes envers les institutions financières	2-13	419 633 547	162 789 197	157,78%
Dettes envers la clientèle	2 14	1 732 218 308	1 742 545 916	-0,59%
Dettes représentées par un titre	2 15	19 020 482	18 698 362	1,72%
Impôts courants - Passif	2 16	12 143 540	9 958 741	21,94%
Impôts différés - Passif	2 17	533 280	389 090	37,06%
Autres passifs	2 18	107 120 613	288 693 599	-62,89%
Comptes de régularisation	2 19	64 619 063	91 192 610	-29,14%
Provisions pour risques et charges	2 20	33 960 614	23 990 196	41,56%
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements				
Fonds pour risques bancaires généraux	2 21	91 380 217	68 044 201	34,30%
Dettes subordonnées	2 22	14 000 000	14 000 000	0,00%
Capital	09	41 600 000	41 600 000	0,00%
Primes liées au capital				
Réserves	2 23	131 029 808	106 245 349	23,33%
Ecart d'évaluation		2 458 804	2 562 137	4,03%
Ecart de réévaluation	2 24	14 122 289	14 122 289	0,00%
Report à nouveau (+/-)	2 25	5 703 139	5 703 142	0,00%
Résultat de l'exercice (+/-)	2 26	29 537 515	29 784 457	-0,83%
TOTAL DU PASSIF		2 719 081 219	2 620 619 286	3,76%

4.2. HORS BILAN

En milliers de DA

ENGAGEMENTS	NOTE	déc-15	déc-14	Evolution /%
ENGAGEMENTS DONNES :		1 129 826 423	1 201 719 003	-5,98%
Engagements de financement en faveur des institutions financières	3-1	6 080 789	25 797 563	-76,43%
Engagements de financement en faveur de la clientèle	3-2	332 213 411	328 584 847	1,10%
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	3-3	508 441 444	568 253 621	-10,53%
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	3-4	283 090 779	279 082 972	1,44%
Autres engagements donnés	3-5			
ENGAGEMENTS REÇUS :		1 108 724 815	1 096 270 618	1,14%
Engagements de financement reçus des institutions financières	3-6			
Engagements de garantie reçus des institutions financières	3-7	543 429 242	530 975 045	2,35%
Autres engagements reçus	3-8	565 295 573	565 295 573	0,00%

4.3. COMPTES DE RÉSULTATS

En milliers de DA

	NOTE	déc-15	déc-14	Evolution /%
+ Intérêts et produits assimilés	4.1	140 202 778	111 560 106	25,67%
- Intérêts et charges assimilées	4.2	-25 634 023	- 24 588 757	4,25%
+ Commissions (produits)	4.3	2 060 095	1 785 268	15,39%
- Commissions (charges)	4.4	-156 343	- 47 262	230,80%
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.5	22	19	15,79%
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.6	35 661	265 133	-86,55%
+ Produits des autres activités	4.7	153 871	132 073	16,50%
- Charges des autres activités	4.8	-20 814	-	
PRODUIT NET BANCAIRE	4.9	116 641 247	89 106 580	30,90%
- Charges générales d'exploitation	4.10	-18 353 445	- 15 871 056	15,64%
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.11	-1 377 532	- 1 325 244	3,95%
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	4.12	96 910 270	71 910 280	34,77%
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.13	-59 647 052	- 74 801 315	-20,26%
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.14	4 440 056	42 787 301	-89,62%
RESULTAT D'EXPLOITATION	4.15	41 703 274	39 896 266	4,53%
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.16			
+ Eléments extraordinaires (produits)	4.17			
- Eléments extraordinaires (charges)	4.18	-22 219	- 153 068	-85,48%
RESULTAT AVANT IMPOT	4.19	41 703 274	39 896 266	4,53%
-Impots sur les resultats et assimilés	4.20	-12 143 540	- 9 958 741	21,94%
EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	4.21	29 537 515	29 784 457	-0,83%

5.3 KEY FIGURES

BALANCE SHEET AT DECEMBER, 31ST 2016

USD 10^3

ASSETS	NOTE	déc-16	déc-15
Cash, Central Bank, Postal Cheque Accounts	2-1	305 734 845	325 840 983
Financial assets held for trading	2-2	238	219
Financial assets available for sale	2-3	788 082 331	234 935 457
Due from Financial Institutions	2-4	166 797 057	503 338 888
Due from customers	2-p5	1 384 912 137	1 515 052 812
Financial assets held at maturity	2-6	14 043 819	14 043 819
Curret taxes-Assets	2-7	10 929 186	9 352 557
Differed taxes-Assets	2-7	715 320	765 351
Oher assets	2-8	78 034 835	29 769 699
Regularization accounts	2-9	49 986 094	44 652 322
Shares in subsidiaries, co-entreprises or associated entities	2-10	22 813 283	19 477 640
Investment properties		-	-
Net tangible assets	2-11	21 150 516	21 621 980
Net intangible assets	2-12	171 517	229 492
Acquisition difference		-	-
TOTAL ASSETS		**2 843 371 178**	**2 719 081 219**

USD 10^3

LIABILITIES	NOTE	déc-16	déc-15
Central Bank		340 355 168	-
Due to financial institutions	2-13	195 741 959	419 633 547
Due to customers	2 14	1 673 844 881	1 732 218 308
Debts represented by security	2 15	14 245 846	19 020 482
Current taxes - liabilities	2 16	12 418 096	12 143 540
Differed taxes - liabilities	2 17	535 633	533 280
Other liabilities	2 18	140 671 583	107 120 613
Regularization accounts	2 19	79 065 313	64 619 063
Funds for risk and charges	2 20	38 172 236	33 960 614
Equipment grants-other investment grants		-	-
Funds for general banking risks	2 21	92 063 068	91 380 217
Subordinated debts	2 22	14 000 000	14 000 000
Share Capital	09	41 600 000	41 600 000
Premiums on share capital		-	-
Reserves	2 23	155 567 323	131 029 808
Evaluation differential		-6 155 252	2 458 804
Revaluation differential	2 24	14 122 289	14 122 289
Profit or loss carried forward (+/-)	2 25	5 703 139	5 703 139
Net Profit (+/-)	2 26	31 419 896	29 537 515
TOTAL LIABILITIES		**2 843 371 178**	**2 719 081 219**

الملحق رقم: 05

OFF-BALANCE SHEET AT DECEMBER, 31ST 2016

USD 10^3

COMMITMENTS	NOTE	déc-16	déc-15
GIVEN COMMITMENTS :		**873 975 119**	**1 129 826 423**
Funding commitments in favor of Financial Institutions	3-1	10 451 808	6 080 789
Funding commitments in favor of Customers	3-2	274 487 762	332 213 411
Commitments for guarantees by order of Financial Institutions	3-3	317 972 415	508 441 444
Commitments for guarantees by order of customers	3-4	271 063 134	283 090 779
Other given commitments	3-5	-	-
RECEIVED COMMITMENTS :	-	**995 757 495**	**1 108 724 815**
Funding commitments received from Financial Institutions	3-6	-	-
Commitments for guarantees received from Financial Institutions	3-7	430 461 923	543 429 242
Other received commitments	3-8	565 295 572	565 295 573

RESULTS ACCOUNTS OF THE FINANCIAL YEAR AT DECEMBER, 31ST 2016

USD 10^3

DESCRIPTION OF THE ACCOUNT	NOTE	déc-16	déc-15
+ Interests and assimilated products	4.1	129 177 236	140 202 778
- Interests and assimilated charges	4.2	-27 955 586	-25 634 023
+ Commissions (products)	4.3	2 585 271	2 060 095
- Commissions (charges)	4.4	-81 443	-156 343
+/- Net profits or losses on financial assets held for transaction	4.5	35	22
+/- Net profits or losses on financial assets held for sale	4.6	-468 723	35 661
+ other activities' products	4.7	214 322	153 871
- other activities' charges	4.8	-12 287	-20 814
NET BANKING PRODUCT	4.9	**103 558 825**	**115 641 247**
- General operating charges	4.10	-22 787 304	-18 353 445
- Amortization and impairment losses on intangible and tangible assets	4.11	-1 415 820	-1 377 532
GROSS OPERATING INCOME	4.12	**79 355 701**	**96 910 270**
- Provisions, impairment losses and bad debts	4.13	-56 431 055	-59 647 052
+ Reversal of provisions, impairment losses and recoveries on amortized receivables	4.14	20 965 730	4 440 056
OPERATING RESULT	4.15	**43 890 376**	**41 703 274**
+/- Net profit or losses on other assets	4.16	-	-
+ Extraordinary items (products)	4.17	-	-
- Extraordinary items (charges)	4.18	-	-
BEFORE TAXE INCOME	4.19	**43 890 376**	**41 703 276**
-Taxes on assimilated results	4.20	-12 470 480	-12 165 759
NET RESULT	4.21	**31 419 896**	**29 537 515**

I. Bilan (En milliers de DA)

ACTIF	Déc 2017	Déc 2016
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	298 863 421	305 734 845
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	250	238
Actifs financiers disponibles à la vente	265 053 415	788 082 331
Prêts et créances sur les institutions financières	277 338 267	166 797 057
Prêts et créances sur la clientèle	1 622 181 004	1 384 912 137
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	194 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	11 176286	10 929 186
Impôts différés - Actif	611 969	715 320
Autres actifs	38 681 034	78 034 835
Comptes de régularisation	75 010 175	49 986 094
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	23 741 477	22 813 283
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	21 791 299	21 150 516
Immobilisations incorporelles nettes	140 856	171 517
Ecart d'acquisition		
TOTAL DE L'ACTIF	**2 828 633 272**	**2 843 371 178**

الملحق رقم: 07

PASSIF	Déc 2017	Déc 2016
Banque centrale		340 355 168
Dettes envers les institutions financières	158 992 098	195 741 959
Dettes envers la clientèle	1 834 455 739	1 673 844 881
Dettes représentées par un titre	16 428 533	14 245 846
Impôts courants - Passif	11 273 229	12 418 096
Impôts différés - Passif	536 812	535 633
Autres passifs	110 962 924	140 671 583
Comptes de régularisation	104 668 088	79 065 313
Provisions pour risques et charges	30 045 156	38 172 236
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	102 041 054	92 063 068
Dettes subordonnées	194 000 000	14 000 000
Capital	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital		
Réserves	178 987 219	155 567 323
Ecart d'évaluation	- 5 169 755	- 6 155 252
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	29 986 747	31 419 896
TOTAL DE PASSIF	**2 828 633 272**	**2 843 371 178**

2. Hors Bilan (En milliers de DA)

ENGAGEMENTS

	Déc 2017	Déc 2016
ENGAGEMENTS DONNES	909 150 776	873 975 119
Engagements de financement en faveur des institutions financières	8 383 244	10 451 808
Engagements de financement en faveur de la clientèle	453 177 269	274 487 762
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	181 193 033	317 972 415
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	266 397 230	271 063 134
Autres engagements donnés		
ENGAGEMENTS REÇUS	909 258 521	995 757 495
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	343 962 949	430 461 923
Autres engagements reçus	565 295 572	565 295 572

3. Comptes de résultats (En milliers de DA)

INTITULE	Déc 2017	Déc 2016
+ Intérêts et produits assimilés	115 094 180	129 177 236
- Intérêts et charges assimilées	- 39 130 790	- 27 955 586
+ Commissions (produits)	2 107 888	2 685 271
- Commissions (charges)	- 42 708	- 81 443
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	14	35
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	16 994	- 468 723
+ Produits des autres activités	236 245	214 322
- Charges des autres activités	0	- 12 287
PRODUIT NET BANCAIRE	78 281 823	103 553 825
- Charges générales d'exploitation	- 21 334 309	- 22 787 304
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	- 1 550 437	- 1 415 820

الملحق رقم :10

ETATS FINANCIERS

INTITULE	Déc 2017	Déc 2016
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	55 397 077	79 355 701
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	- 45 735 249	- 56 431 055
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	31 702 679	20 965 730
RÉSULTAT D'EXPLOITATION	41 364 507	43 890 376
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
RÉSULTAT AVANT IMPOT	41 364 507	43 890 376
- Impôts sur les résultats et assimilés	- 11 377 760	- 12 470 480
RÉSULTAT NET	29 986 747	31 419 896

30 / 33

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

BILAN AGENCE

En date du : 30/12/2017

AGENCE : 943 - AGENCE OUARGLA

MONNAIE : CAD - DOLLARS CANADIEN

GRAND LIVRE	CREDIT	DEBIT	CR VALORISE	DR VALORISE
BP2201411 - COMPTES DEVISES ORDINAIRES PARTICULIERS	0,49	0,00	45,02	0,00
BP3699911 - BALANCE SIÈGE	0,00	-1 896,38	0,00	-174220,43
CE3701111 - COMPTE DE LIAISONS INTER AGENCES	0,00	-4 700,00	0,00	-431789,00
PS3691101 - POSITION DE CHANGE	6 595,89	0,00	605 964,41	0,00
TOTAL	6596,38	-6596,38	606009,43	-606009,43

MONNAIE : CHF - FRANC SUISSE

GRAND LIVRE	CREDIT	DEBIT	CR VALORISE	DR VALORISE
BP2201411 - COMPTES DEVISES ORDINAIRES PARTICULIERS	334,31	0,00	39 517,40	0,00
BP3699911 - BALANCE SIÈGE	0,00	-0,30	0,00	-35,46
CE3701111 - COMPTE DE LIAISONS INTER AGENCES	1 725,75	0,00	203 993,75	0,00
PS3691101 - POSITION DE CHANGE	0,00	-2 059,76	0,00	-243475,69
TOTAL	2060,06	-2060,06	243511,15	-243511,15

MONNAIE : DZD - DINARS ALGERIEN

GRAND LIVRE	CREDIT	DEBIT	CR VALORISE	DR VALORISE
BA1011501 - CAISSE GUICHET AUTOMATIQUE DE	0,00	0,00	0,00	-668689,01

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

BILAN AGENCE

MONNAIE : GBP - LIVRE STERLING

GRAND LIVRE	CREDIT	DEBIT	CR VALORISE	DR VALORISE
BP2201411 - COMPTES DEVISES ORDINAIRES PARTICULIERS	91,13	0,00	14 255,93	0,00
BP3699911 - BALANCE SIÈGE	0,00	-702,43	0,00	-109884,64
CE3701111 - COMPTE DE LIAISONS INTER AGENCES	0,00	-1 239,04	0,00	-193829,22
PS3691101 - POSITION DE CHANGE	1 850,34	0,00	289 457,93	0,00
TOTAL	1941,47	-1941,47	303713,86	-303713,86

MONNAIE : JPY - YEN JAPONAIS

GRAND LIVRE	CREDIT	DEBIT	CR VALORISE	DR VALORISE
BP3699911 - BALANCE SIÈGE	0,00	-190,00	0,00	-196,00
CE3701111 - COMPTE DE LIAISONS INTER AGENCES	0,00	-49 700,00	0,00	-51270,52
PS3691101 - POSITION DE CHANGE	49 890,00	0,00	51 466,52	0,00
TOTAL	49890,00	-49890,00	51466,52	-51466,52

MONNAIE : SAR - RIAL SAOUDIEN

GRAND LIVRE	CREDIT	DEBIT	CR VALORISE	DR VALORISE
BP2201411 - COMPTES DEVISES ORDINAIRES PARTICULIERS	27,72	0,00	864,73	0,00
BP3699911 - BALANCE SIÈGE	0,00	-55,67	0,00	-1736,63
CE3701111 - COMPTE DE LIAISONS INTER AGENCES	0,00	-3 832,13	0,00	-119543,30
PS3691101 - POSITION DE CHANGE	3 860,08	0,00	120 415,20	0,00
TOTAL	3887,80	-3887,80	121279,93	-121279,93

MONNAIE : SEK - COURONNE SUEDOISE

بنك الفلاحة و التنمية الريفية

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

E

/2018

AGENCE : 943 - AGENCE OUARGLA

MONNAIE : CAD - DOLLARS CANADIEN

GRAND LIVRE	CREDIT	DEBIT	CR VALORISE	DR VALORISE
BP2201411 - COMPTES DEVISES ORDINAIRES PARTICULIERS	0,49	-	43,37	-
BP3699911 - BALANCE SIÈGE	-	-1 896,38	-	167 839,11
CE3701111 - COMPTE DE LIAISONS INTER AGENCES	-	-4 700,00	-	415 973,50
PS3691101 - POSITION DE CHANGE	6 595,89	-	583 769,24	-
TOTAL	6 596,38	- 6 596,38	583 812,61	- 583 812,61

MONNAIE : CHF - FRANC SUISSE

GRAND LIVRE	CREDIT	DEBIT	CR VALORISE	DR VALORISE
BP2201411 - COMPTES DEVISES ORDINAIRES PARTICULIERS	334,31	-	40 539,62	-
BP3699911 - BALANCE SIÈGE	-	- 0,30	-	36,38
CE3701111 - COMPTE DE LIAISONS INTER AGENCES	1 725,75	-	209 270,57	-
PS3691101 - POSITION DE CHANGE	-	-2 059,76	-	249 773,81
TOTAL	2 060,06	- 2 060,06	249 810,19	- 249 810,19

MONNAIE : DZD - DINARS ALGERIEN

GRAND LIVRE	CREDIT	DEBIT	CR VALORISE	DR VALORISE
BA1011101 - BILLETS & MONNAIES EN CAISSE	-	-	-	37 664,38
BA1011501 - CAISSE GUICHET AUTOMATIQUE DE BANQUE G.A.B.	-	-	-	218 000,00
BA1131111 - COMPTES COURANTS POSTAUX	-	-	-	2 344,09
BA1221101 - TRESOR COMPTE ORDINAIRE	-	-	-	3 000 980,36
BA1201611 - CREANCE FNRDA - CAPITAL	-	-	-	100 683 880,96
BA1201209 - ACCUMULATION DE LA BONIFICATION	-	-	-	37 353 466,90
BA1201221 - BONIFICATION DUE PAR LE TRESOR	-	-	-	110 642 434,35
BA2021311 - CRÉDITS DE CAMPAGNE AGRICULTURE ET LA PÊCHE SUBVENTIONNÉS	-	-	-	183 843 455,76
BA2022211 - CRÉDIT DE STOCKS	-	-	-	84 956 274,86
BA2091311 - PRODUITS À RECEVOIR SUR CRÉDIT À MOYEN TERME POUR L AGRICULTURE	-	-	-	1 216,04
BA2042131 - CRÉDITS D INVESTISSEMENT MOYEN TERME AGRICULTURE ET PÊCHE	-	-	-	248 797 806,65
BA2021211 - CRÉDITS D EXPLOITATION ORDINAIRES POUR LES AUTRES SECTEURS	-	-	708 124,82	-

الفهرس

الفهرس	الصفحة
الاهداء	*I*
الشكر والعرفان	*III*
الملخص	*IV*
قائمة المحتويات	*V*
قائمة الجداول	*VI*
قائمة الاشكال	*VII*
قائمة الملاحق	*VIII*
قائمة الاختصارات	*IX*
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول : الاطار النظري لأنظمة الدفع الالكترونية والأداء المالي والدراسات السابقة	
تمهيد	2
المبحث الأول : مدخل عام حول أنظمة الدفع الالكترونية	3
المطلب الأول : عموميات حول نظام الدفع	3
الفرع الأول : التطور التاريخي لوسائل الدفع	3
الفرع الثاني : مفهوم نظام الدفع وخصائصة	6
الفرع الثالث : مفهوم وسائل الدفع وأساليبها التقليدية	7
الفرع الرابع : العوامل المساعدة على تطور نظام الدفع	13
المطلب الثاني : عموميات حول وسائل الدفع الالكترونية	14
الفرع الأول : مـــاهية وسائل الدفـــع الالكتروني	15
الفرع الثاني : الوسائط المصرفية الالكترونية	18
الفرع الثالث :أنواع وسائل الدفع الالكترونية	19
الفرع الرابع : مزايا وعيوب أنظمة الدفع الالكترونية	29
الفرع الخامس : واقع وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر	30
المطلب الثالث : الأداء البنكي	37
الفرع الأول : مفهوم الأداء	37
الفرع الثاني : تقييم الأداء وأساليبه	38
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	41

المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة	41
المطلب الثاني : مناقشة الدراسات السابقة	45
خلاصة الفصل الأول	46
الفصل الثاني : دراسة احصائية لأثر أنظمة الدفع الالكترونية على أداء البنوك التجارية (BNA ووكالة (BADR) ورقلة	
تمهيد	48
المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	49
المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة	49
المطلب الثاني : خطوات الدراسة ومصدر البيانات	50
المطلب الثالث : الأدوات المستخدمة في الدراسة	50
المبحث الثاني : عرض النتائج ومناقشتها	51
المطلب الأول : عرض البطاقات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية للبنكين محل الدراسة	51
المطلب الثاني : عرض نتائج مؤشرات تقييم الأداء	52
المطلب الثالث : عرض الدراسة الاحصائية لأثر عدد البطاقات البنكية الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية والعائد على حقوق الملكية والرافعة المالية	57
المطلب الرابع : مناقشة الدراسة الاحصائية	60
خلاصة الفصل	61
خاتمة	64
قائمة المراجع	66
الملاحق	71
الفهرس	86-85